

ج. واران ناٹر

مخطوط کیسنگر



مخطوطات کیسنگر
مخطوطات کیسنگر

اهداءات ٢٠٠١

اد. محمد ~~محمود~~ ~~ديوبند~~

جراح بالمستشفى الملكي المصري

الغلاف من تصميم الفنان :

نبيل ابو حمد

ج. وارن ناتر

مخطوط كينسجز

دار القضاة - بيروت

حقوق الطبع والنشر
محفوظة للنشر :
دار القضايا - بيروت

الطبعة الاولى :
حزيران (يونيو) ١٩٧٦

المحتويات

ص	كلمة للناس
٦	تقديم
٩	مقدمة
٢٥	تمهيد
٢٧	ملحق
٨٥	

(مقتطفات مختارة من)

مؤلفات وكتابات كينسجر)

٨٧	١ - النظام الدولي والثورة
١٠٠	٢ - الاطار الدولي الحالي
١١٥	٣ - الدبلوماسية في عالم ثوري
١٢٠	٤ - الحروب المحدودة
١٢٨	٥ - الاحلاف والاسرة الاطلسية
١٤٦	٦ - القضية الالمانية
١٥٦	٧ - مراقبة السلع
١٦٦	٨ - العلاقات مع الدول الشيوعية
١٩٢	٩ - اجتماعات القمة والدبلوماسية الشخصية
٢٠٣	١٠ - الوفاق
	١١ - البيروقراطية ، الإبداعية ،
٢٢٠	ورجل السياسة

كلمة للناشر

هذا الكتاب - الدراسة صدر في الاصل في الولايات المتحدة عن مؤسسة « انتربرايز » ، وهي مؤسسة تهتم باجراء ابحاث في السياسة العامة ، وقد تأسست عام ١٩٤٢ بهدف مساعدة رجال السياسة والمفكرين ورجال الاعمال والصحافة والجمهور عن طريق تقديم تحليلات جديدة للقضايا الاميركية والدولية . وتمكس وجهات النظر التي تتضمنها الابحاث والتحليلات رأي الكاتب وليس بالضرورة ان تعكس اراء العاملين في المؤسسة او مجلس أمنائها او مجلس مستشاريها .

وتنشر المؤسسة ابحاثا من ثلاثة انواع :

- ١ - تحليلات تشريعية عما يعرض على الكونغرس من مشاريع يمدّها خبراء اكاديميون وحكوميون .
- ٢ - دراسات متعمقة في القضايا الاميركية والدولية .

٣ - مناقشات واجتماعات وندوات يجري فيها تبادل وجهات النظر بين ابرز الخبراء في مختلف الحقول .

ويتابع ج. وارن ناتر في هذا الكتاب - الدراسة وهو بعنوان « مخطط كيسنجر العام » تطور فكر هنري كيسنجر منذ ان كان باحثا اكاديميا حتى يومنا هذا ، ويبرز عناصر التوافق والاختلاف بين آرائه آنذاك وآرائه الان بسبب اعتبارات عملية . ويربط المؤلف بين السياسة الخارجية الاميركية التي صاغها كيسنجر وفلسفته في التاريخ وتقييمه لمشكلة السلام في العصر النووي . وبعد دراسة مخطط كيسنجر وسياسة الوفاق الناجمة عنه يخلص المؤلف الى استنتاج ان سياسة كيسنجر غير سالحة ولا يمكن استمرارها كسياسة عامة .

وج. وارن ناتر هو استاذ مقعد بول غودلو ماكتتاير للاقتصاد في جامعة فيرجينيا ، ومن باحثي مؤسسة « انتربرايز » وسبق له ان عمل مساعدا لوزير الدفاع لشؤون الامن الدولي .

وتنشر « دار القضايا » هذا الكتاب - الدراسة باللغة العربية لاعتبارين :

الاول - انه احد ابرز الدراسات النقدية لفكر كيسنجر .

الثاني - انه يتضمن اقوالا اساسية لكيسنجر منتقاة

بعناية ، يمكن من خلالها الوقوف على فكر الرجل الذي
يخطط سياسة اميركا الخارجية منذ فترة طويلة .

وقد ترجم الكتاب من الانكليزية جهاد الخازن وراجعه
يوسف صباغ وكتب مقدمة الطبعة العربية الدكتور
سعد الدين ابراهيم . والثلاثة من متابعي تحركات كينجسجر
السياسية وراصدي افكاره ومناوراته وتكتيكاته .

بيروت - نيسان (ابريل) ١٩٧٦
« دار القضايا »

تقديم

بقلم الدكتور سعد الدين ابراهيم

مع حلول الاسبوع الثالث لحرب يوم الغفران - رمضان ، خرجت معظم الصحف ومجلات الانباء الاميركية بخلاصة مؤداها ان جميع الفرقاء قد نزلت بهم خسائر جسيمة - كل الفرقاء ما عدا الاتحاد السوفياتي . فاسرائيل قد خسرت من الارواح والعتاد الشيء الكثير ، ولكن خسارتها الاعظم كانت في تحطيم هالتها الاسطورية كقوة عسكرية لا تقهر . اما الولايات المتحدة فقد كانت تلي اسرائيل مباشرة من حيث حجم الخسارة المادية والمعنوية . فالى جانب ان سياستها الشرق اوسطية قد ثبت فشلها تماما ، والى جانب تضحياتها المادية لانقاذ اسرائيل ، فانها تعرضت لحظر نقطي - كان واضحا لكل المراقبين ان عواقبه على الاقتصاد الاميركي ستكون سيئة للغاية . هذا كله عدا الخسارة المعنوية الفادحة

التي بدا ان اميركا تعرضت لها في البلاد العربية التي كانت ضمن صداقاتها التقليدية . اما العرب فقد كانت خسارتهم المطلقة كبيرة ولكن خسائرهم كانت اقل من الطرفين الاسرائيلي والاميركي . بل ويمكن القول ان خسائرهم ومكاسبهم في هذه الحرب كانت متوازنة .

اما بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي فكان الوضع مختلفا - حيث بدا انه كسب معنويا بتأييده للعرب ، واثبت السلح السوفياتي نفسه في ميدان المعارك ، واخيرا فمجرد خسارة اميركا في المنطقة تعتبر كسبا اوتوماتيكيا للاتحاد السوفياتي .

تلك كانت تقييمات الصحافة الاميركية والمعلقين السياسيين في الغرب عموما في الاسبوع الثالث من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣ .

ولكن لم تمض اسابيع قليلة الا وكانت اميركا تعود بكل ثقلها الى الشرق الاوسط ، وتقبض على زمام امور الحرب والسلام ، وتدير حركة الدبلوماسية في المنطقة - ويحتكم اليها اطراف النزاع المحليين . ولم تمض شهور قليلة الا وكان الحظر العربي لنفط عن الولايات المتحدة قد رفع ، وبدأت « الغواص » المالية العربية تتدفق لتودع في البنوك وشركات الاستثمار الاميركية ، واندفع رجال الاعمال الاميركيون الى العالم العربي حتى قصت بهم فنادق الدرجة الاولى في عواصمنا العربية .

شتان ما بين الصورة التي رسمتها الصحافة الغربية

لاميركا في الاسبوع الثالث من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٢ ، وما تطورت اليه الاوضاع في اوائل عام ١٩٧٤ . ان الفرق بين ما بدا متوقعا وبين ما حدث بالفعل هو انقلاب دبلوماسي هائل حولت الولايات المتحدة فيه خسائرها الى انتصارات ، وحولت ما كان يبدو مكاسب للاتحاد السوفياتي الى خسائر . فهذا الاخير تم عزله فعليا عن الاسهام الحقيقي في الجولات الدبلوماسية التي اعقبت حرب اكتوبر ، ولم يتقلص نفوذه في مصر فحسب ، بل تعرض لحملة هجوم شديدة في الصحافة المصرية .

ان المسؤول الاول عن هذا الانقلاب الدبلوماسي - السياسي الهائل هو هنري كيسنجر - وزير الخارجية الاميركية والذي كان الى شهور مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي .

كيف تم لهذا الرجل ان يحول هزائم بلاده في المنطقة الى انتصارات ؟ وكيف نجح هذا الرجل في الانحاء لبعض الزعماء العرب انه صديق حميم ، وان اميركا تملك في ايديها ٩٠ في المائة من مفاتيح الموقف في الشرق الاوسط ؟ هذه والى سؤال غيرها تعيش ، وستعيش معنا ومع العالم لسنوات طويلة في المستقبل . لقد وصفه بعض زعمائنا بأنه « ساحر » ، و « صانع المعجزات » ، و « رجل دولة من الطراز الاول » ، و « رسول السلام » ... وغير ذلك من آيات الاكبار والاعجاب .

من هو هنري كيسنجر ؟ كيف يفكر وكيف يعمل ؟ ما
هي نظراته الى العالم ودور اميركا فيه ؟

ولد هنري كيسنجر عام ١٩٢٣ ، لاسرة يهودية من
الطبقة المتوسطة في مدينة فورت بالمانيا ، بالقرب من
نورمبرج . وكانت فورت والمناطق المحيطة تموج بالافكار
والتنظيمات النازية في الفترة بين ١٩٣٠ الى ١٩٣٨ ،
وما صاحب ذلك من اعمال بشعة معادية للسامية اليهودية .
اي ان مرحلة التفتح لدى الطفل هنري من السابعة الى
الخامسة عشرة من عمره كانت مرحلة عصيبة . فالبينة
المحيطة به لم تكن له الا العداء ، والجو من حوله لم يحمل له
الا الازدراء . لقد اراد كيسنجر ان يلتحق بالـ الجمنازيوم
ليدرس فيها كغيره من الاطفال الالمان ، لكن طلبه رفض ، رغم
ان والده كان يعمل مدرسا بها في ذلك الوقت . واجبر
كيسنجر على الالتحاق بمدرسة خاصة للتلاميذ اليهود
فقط ، وكان يتعرض مع غيره من اطفال هذه المدرسة
لاعتداءات يومية من اولاد المدارس الاخرى القريبة . كذلك
اجبر والده - بعد فترة - على الاستقالة من الجمنازيوم ،
بعد ان تعرض للالهانة والاضطهاد . وظلت الدائرة تضيق من
حول كيسنجر واقاربه ، الى ان اعتقل معظم الاقارب وارسلوا
الى جهة مجهولة . عند هذه النقطة قرر والد كيسنجر ان
يصحب ولديه وزوجته ويقر هاربا من المانيا النازية ، وكان
ذلك عام ١٩٣٨ . وبذلك طويت صفحة من حياة هنري

كيسنجر ، ولكن بعد أن تركت فيه انطباعات وخبرات عميقة ، ظل تأثيرها معه الى الوقت الحاضر .

كانت الولايات المتحدة هي الملاذ الذي آوى أسرة كيسنجر . وفي مدينة نيويورك - حيث استقر بهم الطاف - تبدأ صفحة جديدة في حياة هنري كيسنجر الذي كان قد بلغ سن الخامسة عشرة . ادخلته أسرته مدرسة جورج واشنطن الثانوية ، وهي مدرسة تجمع تلاميذ من أصول وخلفيات عنصرية عديدة ، بما في ذلك عدد كبير من التلاميذ اليهود . ورغم التعاطف الواضح تجاه الالمان اليهود الهاربين من الاضطهاد النازي ، فان كيسنجر ظل يفضل العزلة ولم يكن اي صداقات في تلك المرحلة . لقد احس بالعزلة وهو في المانيا ، ولكن شعوره ظل معه - رغم اختلاف الظروف الموضوعية - في الولايات المتحدة . ونتيجة لعدم التفاعل مع أقرانه الأميركيين فان انجليزته ظلت مألقة بها . لكنة المانية واضحة الى اليوم ، وظلت اهتماماته ونظراته للحياة تختلف نوعيا عن رفاق جيله من الأميركيين .

بعد انتهاء دراسته الثانوية ، التحق هنري بكلية مدينة نيويورك ليدرس المحاسبة في الفترة المسائية . واشتغل اثناء النهار في عمل متواضع باحد المخازن ليساعد أسرته . ولكن الولايات المتحدة كانت لتوها قد دخلت الحرب العالمية الثانية ، وبدأت التجنيد الجماعي للشباب . لذلك ، لم تمر سنة على التحاق هنري بالكلية الا وكان قد تم تجنيده ، وكان ذلك عام ١٩٤٣ .

وفي الجيش تبدأ صفحة أخرى في حياة هنري كيسنجر ، لا تقل أهمية في تشكيل شخصيته ، وإن كانت بشكل مختلف تماما ، عن خبرته المبكرة في ألمانيا النازية . في الجيش تعرف هنري بميرف من أصل ألماني أيضا ، اسمه فرتز كريمير ، وأعجب به كل الإعجاب . لقد كان كريمير أول ألماني غير يهودي ، يترك ألمانيا بمحض إرادته احتجاجا على النازية ، يقابله كيسنجر . وكان لتقبل كريمير لكيسنجر الشاب وقع مؤثر للغاية ، ليس فقط لأنه أول ألماني غير يهودي يظهر له المحبة والاحترام والعطف ، ولكن لأنه كان أيضا واسع الثقافة ويجيد عددا من اللغات الأجنبية . لقد نجح كريمير في أن يخفف من وطأة الشعور بالنقص عند كيسنجر ، وأعطاه مزيدا من الثقة بالنفس ، وفجر فيه ملكة حب الاطلاع وخاصة في التاريخ . وكان كريمير يناقش ويحاول كيسنجر لساعات طويلة خلال تلك الشهور التي قضياها معا في معسكر تدريبي بولاية لويزيانا . ويمكن القول أن تلك الفترة — على قصرها — كانت النواة الحقيقية لهنري كيسنجر كمفكر ، وفيها بدأت تخالجه بشدة الرغبة في العودة إلى الجامعة لدراسة التاريخ والسياسة . ولكن هذه الرغبة كان لا بد أن تنتظر انتهاء الحرب لتحقيق .

بعد فترة التدريب الأساسي نقل هنري كيسنجر إلى غرب أوروبا ، حيث خدم في المخابرات الأميركية لمدة تقرب من ثلاث سنوات . وبعد استسلام ألمانيا عين كيسنجر بمثابة حاكم لمدينة ألمانية صغيرة تسمى بنشيم ، إلى أن انتهت

خدمته العسكرية في مايو (ايار) ١٩٤٦ . في تلك الفترة اكتسب كيسنجر عدة صفات وخبرات كان لها اثر محسوس على شخصيته واسلوبه في العمل فيما بعد . من ذلك مثلاً ولعه بالسرية والتكتم في اتصالاته مع الآخرين ، وهي صفات لها صلة بطبيعة عمله في المخابرات .

بعد انتهاء خدمته العسكرية ، ظل كيسنجر في اوروبا لفترة اشتغل فيها مدرسا في « المدرسة الاوروبية لقيادة المخابرات » في « اوبرمراجاو » . وهنا اكتشف كيسنجر قدراته ومواهبه كمحاضر وأستاذ له تأثير على مستمعيه من كبار الضباط - رغم أنه لم يكن قد أكمل تعليمه الجامعي . ولكنه أيضا اكتشف ان هناك الكثير الذي لا يعرفه بعد ، وبالتالي بعثت رغبته القديمة في العودة الى كراسى الدراسة . وشجعه صديقه كريمر - الذي ظل كيسنجر على صلة وثيقة به - ان يتقدم الى أعرق جامعة أميركية وهي جامعة هارفارد . وكان احساس كيسنجر ان تلك الجامعة ان تقبله لشدة التنافس على دخولها من ناحية ، ولعبر سنه من ناحية أخرى (اذ كان قد بلغ الخامسة والعشرين) ، ولتواضع خلفيته الاجتماعية من ناحية ثالثة (حيث كان معروفا عن تلك الجامعة نزعتها الى تفضيل أبناء الارستقراطية والطبقات الميسورة) . ولكن لدهشة كيسنجر قبلته جامعة هارفارد .

في الجامعة تبدأ صفحة أخرى مهمة في حياة كيسنجر . فهناك التقى بشخصية أكاديمية فذة ، تبنته

وتولته بالرعاية الفكرية ، وتركت بصمات واضحة على تكوينه العقلي والفلسفي . وتلك كانت شخصية « وليم اليوت » ، استاذ العلوم السياسية . فاذا كان فرتز كريمر قد منح كيسنجر الالهام والرغبة في الدراسة ، فان وليم اليوت قد نجح في توجيه هذا الالهام وتلك الرغبة وتحويلهما الى طاقة فكرية حقيقية . كذلك حاول اليوت ، كما حاول كريمر من قبل ، ان يجعل الشاب هنري يتخلص من عقده النفسية التي تكونت في مرحلة طفولته ، والتي لم يعد هناك مبرر موضوعي لها - وخاصة عقدة شعوره بأنه ، منبوذ » .

حصل هنري على البكالوريوس عام ١٩٥٠ ، والماجستير عام ١٩٥٢ ، والدكتوراه عام ١٩٥٤ . ورغم ان معظم الجامعات الاميركية درجت على ان لا تعين خريجها للتدريس في نفس الجامعة ، الا ان هارفارد عينت هنري كيسنجر محاضرا فيها سنة ١٩٥٧ ، ثم تدرج الى استاذ مساعد سنة ١٩٥٩ ، واخيرا الى استاذ سنة ١٩٦٢ . ففي تلك الفترة نشر ثلاثة كتب مهمة وحوالي عشرين مقالا ، وذاع صيته في الدوائر الاكاديمية كمفكر صلب ذو صياغات وافكار ونظريات جديدة . وكان لاسلوبه الشيق واللاذع في نفس الوقت اثرا كبيرا في تفجير مناقشات ومنازلات عنيفة بينه وبين النقاد . ورغم ان هذه ظاهرة طبيعية في الدوائر الاكاديمية ، الا ان كل نقد علمي كان كيسنجر يأخذه كهجوم شخصي . وكثيرا ما كانت تطفو على السطح عقده القديمة ، ويعاوده شعور « المنبوذ » . ولكن الواضح ايضا هو ان كيسنجر كان يتصف

برغبة عارمة لتعويض الشعور بالنقص من خلال الاندفاع نحو
الإنجاز ؛

انتدب هنري كيسنجر لفترة قصيرة في أوائل عام
١٩٦١ ليعمل كأحد المستشارين في إدارة الرئيس جون
كنيدي . وقد اعتبر هو ذلك فرصة جديدة « للإنجاز »
وتحقيق الذات . غير أن أفكاره وآراءه غير التقليدية لم تلق
ما كان يتوقع لها من قبول . بالعكس ، بدأ يكتب سمعة
« الأكاديمي المزعج » . وأخيرا أصفاه صديقه وزميله القديم
(في جامعة هارفارد) ماكجورج بندي ، الذي كان يعمل
مستشارا للرئيس كنيدي لشؤون الأمن القومي ، من منصبه
في البيت الأبيض . وقد تركت هذه الحادثة في نفس
كيسنجر جرحا عميقا ، وأعادت إليه الشعور العاد بالنسب
والاضطهاد ، مضافا إليهما الشعور بالاحباط التام .

عاد كيسنجر إلى التدريس في جامعة هارفارد عام
١٩٦٢ ، واستمر في ذلك إلى أواخر عام ١٩٦٨ . في هذه
الفترة وقعت في أميركا أحداث درامية هامة ، منها : أزمة
الصواريخ الكوبية والتي دفعت العالم إلى حافة مجابهة
نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وزيادة
تورط الولايات المتحدة في فيتنام تدريجيا وهو الأمر الذي
أدى إلى تصاعد سريع للحرب هناك ، وتفاقم المشكلة
العنصرية ، وموجة الاغتيالات السياسية التي بدأت بالرئيس
جون كنيدي وشملت الزعيم الزنجي مارتن لوتر كينج

والسناتور روبرت كينيدي شقيق الرئيس الراحل ، وانفجار ثورة الشباب ، واليسار الجديد ، واشتداد حركة السلام المعادية للحرب في فيتنام . لقد بدا المجتمع الاميركي ، في خلال تلك السنوات من عقد الستينات ، مضطربا ومنقسما على نفسه ، وعنيفا في تشنجاته ، ومتخططا في سياسته الداخلية والخارجية وفاقدا لثقته بنفسه وبقياداته . وشعر الرئيس لندون جونسون بعجزه التام عن الاستمرار في قيادة البلاد ، مما دفعه الى اعلان عزمه على عدم ترشيح نفسه للرئاسة مدة ثانية - وهو امر نادر في تاريخ الولايات المتحدة . وقد ادى ذلك الى امتلاء الحلبة بعدد كبير ممن رغبوا في الترشيح لمنصب الرئيس ، وكان من بينهم حاكم ولاية نيويورك نلسون روكفلر سليل اسرة المليونيرات الشهيرة ، وكذلك ريتشارد نيكسون الذي كان نائبا للرئيس ايزنهاور (١٩٥٢ - ١٩٦٠) . وجريا على التقاليد السياسية الاميركية كان لا بد ان تتم معركة تصفية انتخابية بين مرشحي كل حزب اولا حتى يفوز مرشح واحد بحق تمثيل الحزب في الانتخابات الرئاسية . وكان كل من نلسون روكفلر وريتشارد نيكسون يتنافسان مع بعضهما بتمثيل الحزب الجمهوري . وحيث ان السياسة الخارجية الاميركية كانت في ازمة - نتيجة الحرب في جنوب شرق آسيا - فقد كان واضحا انها ستكون المسألة الرئيسية التي ستدور حولها مناظرة كبرى . لذلك لجأ كل مرشح الى حشد مجموعة من خبراء السياسة الخارجية كمستشارين له في حملة الترشيح

للمرئاسة . وقد اختار نلسون روكفلر لهذه المهمة استاذاً من جامعة هارفارد اسمه هنري كيسنجر .

ان اختيار روكفلر لهنري كيسنجر للشؤون الخارجية هو اختيار ذو معنى عميق . بداية ، يعتبر الحزب الجمهوري ممثل الطبقات الغنية والفئات الميسورة في المجتمع الاميركي . ولكن في داخل الحزب هناك جناحان : أحدهما ليبرالي والآخر محافظ . ورغم ان ممثلي الجناحين هما من الاغنياء ، الا ان اقطاب الجناح الليبرالي هم الاغنياء القدامى ، او الارستقراطية الراسخة ، والتي تتواجد جغرافيا في الساحل الشمالي الشرقي للولايات المتحدة . ولان الثراء عند اصحاب هذه الفئة يرجع الى عدة اجيال سابقة ، فان ابناءهم في الوقت الحاضر يتمتعون بأهم الثمرات المادية وغير المادية - ومن بينها التعليم العالي في ارقى الجامعات ، واتساع الاطلاع ، وعمق الثقافة ، وحب الفنون ، والولع بالاسفار حول العالم . انهم - بتعبير آخر - فئة المليونيرات « المرحين » و « المثقفين » ذات النظرة الشمولية العالية . اما الجناح المحافظ فان اقطابه هم من « الاغنياء الجدد » ، الذين جمعوا ثرواتهم في حياة هذا الجيل او الجيل السابق على الأكثر ، وهم يتواجدون جغرافيا في وسط وجنوب غرب الولايات المتحدة (تكساس واريزونا وكاليفورنيا) . كلا الجناحين ملتزم بسياسة داخلية واحدة تقريبا ، وباهداف استراتيجية عليا واحدة في السياسة الخارجية ، أهمها ابقاء اميركا فوق الجميع وتكريس هيمنتها الايديولوجية

والاقتصادية على العالم . ولكن الجناح الليبرالي للحزب الجمهوري يحاول ان يفعل ذلك بطريقة برجماتية متنورة ومرنة ، بينما الجناح المحافظ يحاول ان يفعل نفس الشيء بطريقة « صليبية » يغلب عليها هوس محاربة الشيوعية بطرق حديثة ساخنة . ولعل تمثيل نلسون روكفلر للجناح الليبرالي في الحزب الجمهوري يبرز كل سمات هذا الجناح من حيث الخلفية الطبقية ، والمزاج ، واسلوب العمل . فهو من الطبقة الغنية العريقة التي كونت - او سلبت - ثرواتها منذ عدة اجيال خلت ، وتتركز معظم ثرواتها في شركات النفط (ستاندارد اويل بكاليفورنيا ونيوجيرسي وانديانا) التي تسيطر على هذه الصناعة في الداخل ، وعلى اجزاء ضخمة منها في الخارج ، من خلال ملكيتها لاسهم في شركات النفط العاملة في السعودية وايران وفنزويلا والكويت . ونتيجة اطاراتهم المرجعية الواسعة ، فان معظم افراد هذا الجناح قد وصلوا - من خلال اسفارهم وخبراتهم في ميداني المال والخلمة العامة - الى قنوات معينة فيما يتعلق بترتيب الاوضاع الدولية والمحلية . من هذه القنوات ان « المصالح القومية » ، التي هي في الاساس مصالح الطبقات الاكثر حظا ، يمكن خدمتها عن طريق المشاركة والتنافس السلمي بدلا من الصراع والمواجهة المدمرة مع خصوم لا يقلون قوة . لقد نجح هذا الاسلوب في الخروج بنصيب الاسد في صناعات البترول بالنسبة لعائلة روكفلر ، وفي صناعة السيارات بالنسبة لعائلة فورد . ان الكبار في كل صناعة

يرتبون الاوضاع التنافسية ويتحكمون في ضبط قواعدها بحيث تحقق لهم اقصى الفوائد من ناحية ، وتمنع دخول منافسين جدد الى الحلبة من ناحية اخرى . الكبار في الصناعة الاميركية حريصون على ان يظل مظهر التنافس ، ولكن جوهر العلاقات بينهم هو التعاون والتواطؤ ، لاستغلال المستهلك الداخلي والخارجي من ناحية ، ولمنع دخول منافسين اقوياء جدد الى الميدان من ناحية اخرى .

هذا الجناح الليبرالي ايفن منذ مدة مبكرة (ربما آخر الخمسينات) انه من الممكن استحداث معادلة مماثلة في ميدان السياسة الدولية . فعن طريق نوع من المشاركة مع الاتحاد السوفياتي ، يمكن ان يستفيد الطرفان - استراتيجيا واقتصاديا - وان يقتصما العالم كمناطق نفوذ وتأثير - او على الاقل الاتفاق على قواعد تحكم عملية اقتسام العالم . وقد وجد روكفلر ، زعيم هذا الجناح ، في شخص هنري كيسنجر منظرا وفيلسوبا لهذا الاتجاه . ووجد كيسنجر في فئة المليونيرات « المثقفين » اولياء نعمة ، يفدقون عليه المال والمنصب ، ويمنونه بالجاه والشهرة . ومن هنا نشأت رابطة قوية ، تحولت الى تزاوج مجازي وحقيقي فيما بعد ، بين هنري كيسنجر ذو الخلفية المتواضعة وبين هذه الفئة من مليونيرات الحزب الجمهوري .

ورغم ان نلسون روكفلر لم يوفق في حملة الترشيح للرئاسة ، الا انه دفع بهنري كيسنجر الى عتبات البيت

الابيض ، وزكاه لريتشارد نيكسون (الذي كان قد فاز بالترشيح والرئاسة) ليعمل مستشارا له ورئيسا لمجلس الامن القومي . وقد ادى هنري كيسنجر ، بدوره ، اجل الخدمات لاولياء نعمته من مليونيرات الجناح الليبرالي الحزب الجمهوري . نجح ، اولا ، في ان يبيع تصور « رؤيتها في السياسة الخارجية لريتشارد نيكسون الذي كان الى اجل قريب ينتمي الى الجناح المحافظ للحزب الجمهوري . ان ريتشارد نيكسون كان قد بنى مجده وشهرته السياسية في الخمسينات على اساس حملاته « الصليبية » المحمومة ضد الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية من ناحية ، وسد الاشتراكيين والماركسيين الاميركيين في الداخل من ناحية اخرى . لذلك فان تحويل نيكسون الى « دين » جديد ، يتركز على سياسة « الوفاق » ، يعتبر في حد ذاته انجازا ضخما . ثم خدم هنري كيسنجر اولياء نعمته . ثانيا ، بنجاحه في ان يقنع الرئيس جيرالد فورد (الذي تولى الرئاسة عام ١٩٧٤ عقب استقالة ريتشارد نيكسون وفضيحة ووترجيت) بان يختار نلسون روكفلر نائبا للرئيس .

بعد اسابيع قليلة من تولي هنري كيسنجر مهام منصبه كمستشار للرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي في بداية عام ١٩٦٩ ، بدأ المراقبون يجمعون على ان كيسنجر - وليس ولينم روجرز وزير الخارجية - هو العقل المحرك لسياسة اميركا الخارجية . ومع ذلك فان كيسنجر اثار في السنة

الأولى من عمله ، ان يعمل في صمت ومن خلف الكواليس ،
 ويتعد عن الاضواء . ويبدو انه كان يعد لانجاز كبير يظهر من
 خلاله وهو في قمة النجاح . وتمثل رحلة كيسنجر السرية
 الى بكين في اوائل ١٩٧١ نموذجا جيدا لاسلوبه في العمل .
 فهو من ناحية لا يثق في احد من معاونيه الثقة الكافية التي
 تجعله يفوض له بعض السلطات او ياتممه على الاسرار
 الدبلوماسية . وهو من ناحية اخرى يؤثر السرية مخافة
 الفشل ، بحيث اذا فشل في احد مجهوداته فلن يعرف
 الجمهور عنها شيئا ، اما اذا نجح ، فللعالم كله لا بد ان
 يعرف . واصبحت هاتان الصفتان : السرية وتركيز السلطة
 في يده ، من اهم ملامح شخصية كيسنجر . والصفتان
 تعبير عن رغبته الجامحة في « الانجاز » وخوفه الدفين من
 الفشل . فهو لم يعمل فقط كمستشار للامن القومي ، وانما
 ايضا كرئيس لمجلس الامن القومي ، الذي يضم بين من يضمهم
 وزيري الخارجية والدفاع ورئيس وكالة المخابرات المركزية
 ورئيس اركان القوات المسلحة . بل ان كل التنظيمات واللجان
 الفرعية التي تقوم بالبحوث ، او تقدم التوصيات ، او تمارس
 الاشراف على اي من امور الدفاع والخارجية ، سواء كانت
 منبثقة عن مجلس الامن القومي او ذات استقلال اداري -
 انتهى بها الامر الى ان تقع في قبضة هنري كيسنجر . ولم
 يحدث في تاريخ الولايات المتحدة - على الاقل في هذا
 القرن - ان تجمعت وتركزت السلطة بهذا الشكل في يد
 رجل واحد ، غير رئيس الولايات المتحدة نفسه . وحينما

استقال وليم روجرز من وزارة الخارجية ، في خريف ١٩٧٣ ،
لم يترك وراءه فراغا على الإطلاق . ففي خلال الأربع سنوات
التي قضاها كوزير للخارجية ، كان كيسنجر قد نجح تماما
في الاستئثار بكل الامور الحيوية في السياسة الخارجية -
تاركا لروجرز الشكليات والمظاهر الاحتفالية . ويتمين
كيسنجر وزيرا للخارجية في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٣ ،
اتسقت الامور ، وانطبق الاسم على المسمى الحقيقي ، وكان
هو اول شخص يشغل منصبي مستشار الامن القومي ووزير
الخارجية في نفس الوقت (واستمر ذلك الى اواخر ١٩٧٥ ،
حينما تخطى من المنصب الاول) .

ان جهود كيسنجر في ان يضاعف من نفوذه الشخصي
في صنع السياسة الخارجية يتفق تماما مع حاجاته
النفسية - واهمها الحاجة الى « الإنجاز » والرغبة في ان
يكون « وكيلًا » للتاريخ من ناحية ، وان يتوسط خشبة
مرح العالم من ناحية اخرى . اما جهوده في ان يقوي الدور
الذي يلعبه مجلس الامن القومي اثناء رئاسته له بالمقارنة
بوزارة الخارجية ، فانه يتفق مع احد « المبادئ » الهامة
التي تحدث عنها كيسنجر كثيرا في كتبه ومقالاته ، وهو انه
من الاحسن ان تتم صياغة السياسة الخارجية الاميركية
باكبر قدر من الاستقلال عن بيروقراطية وزارة الخارجية .

ان الذي يعطي كيسنجر دورا منفردا في الدبلوماسية
الاميركية المعاصرة هو انه اجتمعت فيه ثلاث خصائص ، قلما

توفرت لاي مسؤول اميركي آخر في حقل السياسة الخارجية ، وهي : ١ - انه مفكر ذو نظرية متكاملة على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي ، ٢ - انه رئيس لمجلس الامن القومي (الى عدة شهور) ، ٣ - انه وزير للخارجية . لقد كان وما يزال هناك مفكرون كثيرون تزخر بهم الجامعات ومراكز البحوث في الولايات المتحدة ، والذين لا يقل بعضهم كفاءة عن هنري كيسنجر . ولكن الفريد في حالته هو ان الاقدار مكنه من ان يصنع كثيرا من افكاره النظرية موضع التطبيق العملي . كذلك كان وما يزال هناك العديدون في الولايات المتحدة من صانعي القرارات الذين لا يقلون عن هنري كيسنجر كفاءة في حقل الشؤون الدولية . ولكن الذي كان ينقصهم ، ويتميز به هنري كيسنجر ، هو النظرية المتكاملة التي تركز على فلسفة تحدد الاهداف ، ثم تقترح الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف .

اما فكر كيسنجر ونظرياته الاستراتيجية ومذاهبه التكتيكية فيمكن استخلاصها من كتبه الست ومقالاته الثلاثين . ويعرض هذا الكتاب نماذج عديدة من التراث الفكري الزاخر لهنري كيسنجر . ولذلك لم نقول عليها في هذه المقدمة . ولكن الذي تجدر الاشارة اليه بالنسبة الى القارئ العربي هو ان كيسنجر لم يتعرض في الثلاثة آلاف صفحة التي نشرها قبل توليه منصبه في البيت الابيض ، للشرق الاوسط الا في مواضع قليلة جدا . وحتى في هذه لم يكن تعرضه للشرق الاوسط لغرض المعالجة المباشرة ،

وانما كان وهو بصدد تقييم وتقد السياسة الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية . فهو قد تقد ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس بمرارة شديدة « لتقاعسهما » في تأييد حلفاء اميركا (بريطانيا وفرنسا واسرائيل) في هجومهم الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ . ومن ناحية اخرى فقد مدحهما وصفق لهما لقرارهما « الشجاع » بانزال جنود البحرية الامريكية في بيروت وعلى شواطئ لبنان اثناء الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ . وحتى بعد تقلده منصب مستشار الامن القومي ، فان هنري كيسنجر اثر الا يلعب دورا ظاهرا او كبيرا في مسألة الصراع العربي - الاسرائيلي . وكانت هذه المسألة من المسائل المكدودة التي ترك النشاط فيها لوزارة الخارجية . وقد عزى ذلك في وقتها الى انشغاله بمسائل اخرى اهم مثل الحرب في جنوب شرقي آسيا ، وسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي ، ومحاولات التقارب مع الصين . وقد يقال ايضا انه ادرك منذ البداية درجة التعقيد البالغة التي ينطوي عليها الصراع في الشرق الاوسط ، وبالتالي قلة احتمال النجاح في اي مجهود يبذله . وكيسنجر - كما اشرنا سابقا - يحب التصدي للمسائل التي تبدو فرص النجاح والانجاز فيها كبيرة . على اي حال استمر تجاهله او تحاشيه للخوض في هذه المشكلة الى ان داهمته حرب اكتوبر - يوم الغفران (١٩٧٣) .

اما الدور الذي لعبه اثناء تلك الحرب وبعدها ، فهو معروف لمعظم القراء العرب . وقد تعرضنا وتعرض آخرون

لتفصيل وتطليل هذا الدور . ويمكن حصر التفسيرات المختلفة لسياسة اميركا الكيـسنجـرية حـيال الشرق الاوسط بعد حرب اكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٣ في ثلاث مجموعات . المجموعة الاولى من التفسيرات يمكن ان نطلق عليها سياسة « تيونة اسرائيل » . وتذهب في اهم مضامينها الى الاعتقاد بانه قد طرأ تغيير استراتيجي كفي على سياسة اميركا في المنطقة ، وان هذا التغيير هو لصالح العرب ، ويهدف الى تقليص حجم اسرائيل ودورها في الشرق الاوسط ، والتعامل مع العرب كقوة عالمية رئيسية - بنفس الطريقة . ولنفس الاسباب التي دفعتها الى تعديل استراتيجيتها وسياستها في الشرق الاقصى ، وهو تعديل ادى ايضا الى تقليص حجم ودور الصين الوطنية في جزيرة تايوان ، والتعامل مع الصين الشعبية بصفتها القوة الرئيسية في الشرق الاقصى . ومن هنا ، نطلق على هذا التفسير المتفائل للسياسة الامريكية اصطلاح « تيونة اسرائيل » . ويبدو ان معظم افراد المؤسسة الحاكمة في مصر والسعودية يعتقدون هذا التفسير .

المجموعة الثانية لتفسير سياسة اميركا في المنطقة بعد اكتوبر تذهب في اهم مضامينها الى التقيـض تماما ، فهي لا ترى ان هناك اي تغيير جوهري او كفي في استراتيجية الولايات المتحدة ، وان ما يبدو من تغيرات لا يعدو ان يكون تغيرات تكتيكية لخدمة المصالح الاميركية والاسرائيلية في المقام الاول اي كما كان الحال - وان يكن بأساليب مغايرة -

قبل حرب أكتوبر . ويرى اصحاب هذا التفسير ان اميركا - بسبب هيكلها الداخلي ودورها الامبريالي الخارجي - غير رغبة وغير قادرة على احداث التغير الاستراتيجي في سياستها الشرق اوسطية ، التي يبشر بها اصحاب التفسير الاول - ثيونة اسرائيل . ان اصحاب التفسير الثاني يشملون ما يصطلح عليهم منذ حرب اكتوبر باسم « جبهة الرنض » العربية . وهي تضم المنظمات الفلسطينية اليسارية ودول عربية مثل ليبيا والعراق .

اما التفسير الثالث ، ويقدمه هذا الكتاب ، فهو نظرية النموذج التركي - اليوناني . وفحواه هو ان حرب اكتوبر قد غيرت بالفعل عدة حقائق وافتراضات ومسلمات كان يعتقدونها العذر والصديق على السواء . وأن اخطر ما كشفت عنه الحرب بالنسبة الى الولايات المتحدة وكيسنجر بالذات : امرين مهمين . اولهما ، ان بقاء الصراع وانفجاره من حين لآخر يؤدي الى خطر المجاهبة النووية ونسف الوفاق بين العملاقين الاميركي والسوفيياتي ، وذلك بالطبع نتيجة الاستقطاب الذي كان يجعل اسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة ، والعرب على الاتحاد السوفيياتي . والامر الثاني : هو ان انفجار الصراع يؤدي الى خطر استخدام العرب لسلاح النفط وفرض حظر تصديره الى الولايات المتحدة وغرب أوروبا - في وقت يتزايد فيه اعتماد الاقتصاد الاميركي بشكل متصاعد على النفط العربي . وبسبب هذين الامرين الحيويين فان الولايات المتحدة ، من خلال كيسنجر ،

كان لا بد لها من مراجعة وتعديل سياستها ، كيفا وتكتيكا ، في الشرق الاوسط . ولكن التغيير في السياسة الاميركية ليس بالحجم ولا في الاتجاه الذي يذهب اليه اصحاب التفسير الاول (تيونة اسرائيل) ، كما انه ليس بتفاهة وضحالة ما يذهب اليه اصحاب التفسير الثاني (جبهة الرفض) .

ان تفسيرنا ينطلق من فهم نظرية واسلوب كينسنجر وطريقته في التفكير والعمل ، والتي سيعيها القارئ من المختارات المنشورة في هذا الكتاب . وفحوى التفسير الذي تقدمه هو ان اميركا تنطلق منذ حرب اكتوبر لخلق شبكة كثيفة من العلاقات مع العالم العربي وخاصة مصر والسعودية . وهي تهدف بذلك الى خلق مجموعة ضخمة من المصالح العربية - الاميركية التي ترفع من درجة اعتماد العرب على الولايات المتحدة وتقلص اعتمادهم على الاتحاد السوفياتي . وحيث ان اسرائيل تعتمد بالفعل ومنذ سنوات بدرجة متزايدة على الولايات المتحدة ، فان اميركا تكون بسياستها الجديدة - اذا نجحت - قد جعلت الطرف الآخر في هذا الصراع المحلي يعتمد عليها بنفس الدرجة . ويكون الوضع في هذه الحالة اشبه بعلاقة كل من اليونان وتركيا بالولايات المتحدة . فرغم ان بين البلدين عداوة تقليدية تنفجر بين حين وآخر ، الا ان كليهما لا يلجا ابدا الى الاتحاد السوفياتي ، بل الى الولايات المتحدة ، يحتكمان اليها ويخطبان ودها . اي ان الولايات المتحدة تتحكم وتدير الصراع بين البلدين - وذلك

لاعتمادهما الكبير عليها - دون ما خوف حقيقي من مجابهة
 نووية مع الاتحاد السوفياتي ، ودون ما تهديد لسياسة
 « الوفاق » التي كرس لها كيسنجر حياته العامة . والذي
 تهدف اليه اميركا بسياستها الجديدة في الشرق الاوسط
 هو نفس الشيء اي ليس تصفية الصراع او تسوية مشكلة
 الشرق الاوسط بالضرورة ، وانما ضبط الصراع والتحكم
 فيه وادارته ، وذلك لكي تتجنب خطر المواجهة النووية مع
 الاتحاد السوفياتي من ناحية ، وخطر الحظر العربي للنفط
 من ناحية اخرى ... على الاقل في مدى السنوات العشر
 المقبلة . وكل خطوات السياسة الاميركية الكيسنجيرية لا بد
 ان تفسر من خلال هذا المنظور: سيحابى العرب مرة او مرات ،
 وسيحابى اسرائيل هنا وهناك ، وسيغضب العرب مرة ،
 وربما تخرج ضده مظاهرات في تل ابيب بسبب « تحيزه »
 للعرب . وسيضغط على اسرائيل لانسحاب من عدة
كيلومترات هنا او هناك كلما لاح له ان العرب قد نفذ
 صبرهم ، وسيضغط على العرب بين الحين والآخر ليكونوا
 اكثر تعقلا وصبرا وتساهلا وخاصة ان هناك انتخابات
 رئاسية على الابواب ، او انتخابات اسرائيلية بعد عدة
 شهور ، وربما تنجح مخابراته في استغلال تناقضات عربية
 ثانوية بتفجيرها واشعالها حتى تشغل العرب سنة هنا وسنة
 هناك ... مرة في لبنان ، واخرى في الصحراء (بين المغرب
 والجزائر) ، وثالثة في جنوب الجزيرة العربية بين اليمنين ،
 ورابعة بين سوريا والعراق ... وهكذا . كل هذا يحدث

والعجلة الاميركية تعمل ليل نهار لربط العالم العربي
اقتصاديا وماليا وثقافيا بالولايات المتحدة ، وتضميم اعتماد
دوله الرئيسية ، وخاصة مصر والسعودية ، على اميركا .

باختصار ، ان المخطط الكيسنجري يهدف الى جعل
الولايات المتحدة مديرة الصراع في الشرق الاوسط ،
وسمسار الحرب والسلام وقاضي التسويات الجزئية ،
وحامية قوافل النفط ، وحارسة امواله . هذا هو معنى
« السلام الاميركي » .

غير انه لا توجد حتمية لنجاح هذا المخطط . فحسابات
كيسنجر على ذكائها وتحوطها ، تترك عدة مسائل حيوية بلا
علاج في مخططة . فهي تقع في نفس الخطا الذي وقع فيه
كل مشروع اميركي في المنطقة من قبل ، وهو تجاهل الحقوق
القومية للشعب الفلسطيني . لقد كان الفلسطينيون والمسالمة
الفلسطينية بمثابة القبلة الزمنية التي فجرت اكثر من ثورة ،
وسببت اكثر من انقلاب ، واوقعت المنطقة في اربع حروب .
ومع ذلك فان معادلات كيسنجر لا تعطي المسالمة الفلسطينية
وزنها الحقيقي المطلوب . ان كيسنجر يكره الثورة والثوار .
وسيطالع القاريء فقرات عديدة من كتبه المترجمة هنا والتي
تحمل هذا المعنى ، والتي يدعو فيها الى خنق الحركات
الثورية في المهد ان امكن ، والا فلتبذل الولايات المتحدة
جهدها لتدجين الثوار وافراغ الثورات من مضمونها
الايدولوجي بعد وصولها الى الحكم مباشرة . وكراهيته
للثورة وللثوار تتركز على نظريته الفلسفية للنظام الدولي الذي

لا يمكن ان يكتب له الاستقرار الا من خلال قواعد للسلوك والشرعية تتفق عليها الدول العظمى وتفرضها على بقية العالم . والثورات تحاول دائما ان تنسف هذه القواعد . وربما كان ذلك هو السبب في كراهيته للثورة الفلسطينية والتي عبر عنها في مجمل عرضه لمخطط اميركا في المنطقة بجملة واحدة هي : « تجويع الفلسطينيين وتركيعهم حتى يقبلوا الوضع الراهن » .

كذلك تغف دون نجاح المخطط الكيسنجري عقبات اخرى . فلا نعتقد ان الاتحاد السوفياتي والانظمة العربية التقليدية يمكن ان تترك المنطقة - او اكبر دولها مصر - تعود مرة اخرى لتكون منطقة نفوذ اميركي . بل نعتقد ان الشعب المصري نفسه - رغم كل همومه وانتقاله الداخلية - لا يمكن ان يسمح لهذا المخطط ان ينجح . وربما كانت مظاهرات الطلاب والعمال في اواخر ١٩٧٤ واوائل ١٩٧٥ نذيرا لما ينتظر السياسة الاميركية الجديدة والمفتونين بها من فشل واجباط .

ان احتمالات النجاح والفشل للسياسة الاميركية الجديدة تتوقف على عوامل عديدة منها ما هو خاص بمجريات الامور في منطقتنا العربية ، وما يدور في الولايات المتحدة نفسها من تطورات ، وخاصة في غضون عام ١٩٧٦ - حيث انتخابات الرئاسة الاميركية ، ومنها ما يتعلق بمصير ومستقبل كيسنجر . ان هناك شواهد عديدة تؤكد افول نجم هنري كيسنجر . فانجازاته في السنوات الاربع الاولى

بدأت تتناقص في السنوات الأربع التالية ، وبالمقابل زادت
 مرات فشله في أكثر من مسألة خارجية . فهزيمة أميركا
 وطردها من فيتنام وكامبوديا في خلال سنتين من توقيعه
 اتفاق « السلام » ، واشتداد المد اليساري في جنوب أوروبا ،
 وانتصار حركة التحرير الماركسية في أنجولا ، وتضرر
 محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في مرحلتها
 الثانية ، وانفجار الصراع في قبرص ... تمسك كلها عن
 تشويه بالغ للهالة الأسطورية التي نسجها كينسجر حول
 قدراته الانجازية وحول نظريته في إقامة هيكل دائم ومستقر
 للعلاقات الدولية . وزاد من الغياب حول كينسجر ما
 كشفت عنه لجان التحقيق والانتماح في الكونغرس من
 تورطه المباشر في الانقلاب الفاشيستي في شيلي واقتيال
 رئيسها سلفادور الليندي ، ومن انغماسه في استخدام
 وسائل تجسس الكترونية ضد معاونيه حتى من أعضاء
 مجلس الأمن القومي ، وهي مخالفة صريحة لروح نصوص
 القانون الأميركي . لذلك فقد اشتدت حملات الهجوم عليه
 في السنتين الأخيرتين ، وكان ذلك بلا شك أحد أسباب
 اغفائه من أحد مناصبه الرئيسيين في أواخر عام ١٩٧٥ .
 ونشك كثيرا في استمرار كينسجر وزيراً للخارجية
 الأميركية حتى في حالة فوز جيرالد فورد بمنصب الرئاسة
 في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٦ .

غير أن الهجوم على كينسجر قد شمل أيضا نظرياته
 وافكاره واسلوبه في تسيير دفة السياسة الخارجية

الاميركية . ويمثل الكتاب المترجم بين يدي القارئ أحد صور هذا الهجوم في الآونة الأخيرة . والذي يعطي الكتاب أهمية خاصة هو ان مؤلفه - ج. وارن ناتر - هو مثل كيسنجر اكاديمي معزوف ، اشتغل في حقل السياسة الدولية في منصب مساعد وزير الدفاع الاميركي اثناء ولاية الرئيس نيكسون ، ثم عاد مرة أخرى الى العمل الاكاديمي حيث يشغل الآن كرسي الاقتصاد في جامعة فرجينيا . وهو بهذه الصفات العديدة يعتبر صنوا لهنري كيسنجر . وينطلق الاستاذ ناتر في تقييمه ونقده لهنري كيسنجر من التشكيك في مفهوم « الوفاق » الذي بنى عليه هذا الاخير كل سياسة اميركا الخارجية في السنوات السبع الماضية . وطبعاً لا بد ان يمي القارئ ان هذا النوع من النقد يأتي من الجناح المحافظ للحزب الجمهوري ، ويشبه الى حد بعيد النقد الذي يوجهه اقطاب الحرب الباردة سواء في الحزبين الرئيسيين او في الدوائر الاكاديمية . ويهمننا ولا شك - كعرب يتأثر مستقبلهم الى حد كبير بما يدور في الولايات المتحدة - ان نعي الجوانب المختلفة لهذا الجدل . فاقول نجسم كيسنجر وقرب اختفائه من المسرح الدولي لا يعني اختفاء « الكيسنجيرية » ، ولا يعني زوال آثارها بين يوم وليلة . ان ما أحدثه هذا الرجل سيظل يؤثر على العالم لسنوات طويلة في المستقبل .

سعد الدين ابراهيم

القاهرة - ١٩٧٦/٤/١٠

مقدمة *

يمثل الكونغرس والرئاسة في النظام السياسي الأميركي فرعين متساويين للحكم لكل منهما دور هام يؤديه في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها . والامة الأميركية لا تستطيع ان تتحمل طويلا اي نهج في السياسة الخارجية لا يضطلع به الفرعان معا وبموافقة الشعب طبعاً . وعلى ذلك فلا بد من ان تتم صياغة السياسة الخارجية عن طريق المناقشة والاتفاق والتفهم العام .

وثمة ابعاد كثيرة للسياسة الخارجية . فهناك الهيكل البعيد المدى للعلاقات وتصريف الاعمال اليومي ومعالجة الازمات والتوسط في النزاعات واستخدام النفوذ وتقييم

✽ هذه المقدمة كتبها وزير الدفاع الأميركي السابق ملفين ليبر للطبعة الانكليزية من هذا الكتاب عند صعوده في اواخر عام ١٩٧٥ في الولايات المتحدة .

الحقائق ... وهي ابعاد يتطلب كل منها مهارات خاصة لا يكفي اتقان بعضها واغفال البعض الآخر .

غير ان نظام ادارة السياسة الخارجية لا يكتسب تماسكه وغايته الا اذا اتفق مع مخطط واسع . ونحن في هذا العصر الذي يتميز بقوة الدول الهائلة انما نخاطر بالدمار وبوجودنا القومي ذاته اذا حاولنا التخبط في السياسة .

فما هو المخطط الواسع الذي يجب ان يقرر مضمون سياستنا الخارجية ؟ وما هي الاهداف النهائية التي يجب ان ترتكز عليها دبلوماسيتنا ؟ وكيف يمكن تطوير هذه الامور وتحقيقها ؟ ان هذه الموضوعات بحاجة الى المناقشة ، وهي الهدف من هذه الدراسة : اي الاسهام في عرض الاراء المتباينة على منصة السياسة العامة .

ويبقى ان الهدف هو الاتفاق على الخطوط العريضة للافتراضات التي تقوم عليها السياسة الخارجية ، وهو هدف لا يمكن ان يتحقق الا اذا كنا مستعدين لتقبل النقد مثل تقبل المدح . وهذا النقد الذي تضمنته الدراسة التي يعرضها وارن ناتر هنا جديرة بالقراءة والتمعن .

ملفن ليسرد

(وزير الدفاع الاميركي السابق)

تمهيد

غالبا ما يتضح التغيير السريع عن طريق الماضي المتباعد اكثر منه عن طريق الحاضر أو المستقبل . وهذا ينطبق على سياستنا الخارجية . فالوفاق الدولي ذو اهمية سلبية لا ايجابية ، من حيث انه ينذر بانتهاء النظام السابق دون ان يبشر ببدء نظام جديد . وهذا ما يجعلنا نتساءل عما اذا كان الوفاق قد جاء نتيجة صدفة او نتيجة تخطيط .

ومما لا شك فيه انه كان هناك مخطط واسع وراء سياسة احتواء الاتحاد السوفياتي ، وهي سياسة انتهت الآن . وقد تفهم الشعب الاميركي فحوى هذه السياسة وايدها معظم الوقت ، وكان منشؤها تجربة مشتركة ، صاغها زعماء سياسيون كانوا في الاساس من النوع المنفعل لا من النوع المفكر . ونحن - كشعب - كنا ندرك ان سعي السوفيات نحو السيطرة العالمية يشكل خطرا على السلام العالمي ولذا فاننا قررنا احتواءهم ، مع العلم بان القرار جاء

متأخرا لان القوة السوفياتية كانت في قدر كبير منها صنعة دبلوماسيتنا الساذجة والمهملة في السنوات المحيطة بالحرب العالمية الثانية .

ولا يعني القول انه كان ثمة مخطط عام وراء سياسة الاحتواء ان هذه السياسة كانت سليمة او صالحة لكل زمان . فالتغييرات في توزيع القوة في العالم خلال السنوات الاخيرة جعل بعض المعطيات الاساسية لهذه السياسة يبدو وقد عفا عليه الزمن ، كما ان ما انتهى اليه الامر في فيتنام اكاد أن الولايات المتحدة لم تعد الحامي العظيم الوحيد للمدينة الغربية . وقد يجادل البعض بان هذه السياسة كانت خاطئة من بدايتها ، غير ان هذه قضية اخرى . فالقضية هي ان سياسة الاحتواء بقيت حتى فيتنام قائمة على وجود حكومة عن طريق المناقشة والاتفاق . وقد فهمها وطبقها الشعب والكونغرس وجميع أعضاء الحكومة من منتخبين ومحترفين . اما اولئك الذين اعترضوا عليها فقد كانوا على الاقل يدركون ما اختلفوا بشأنه وما لم يوافقوا عليه .

ويبدو ان لدينا الآن اسبابا اكثر تجعلنا نتوقع الشيء نفسه اليوم . فقد صاغ سياستنا الخارجية هنري كيسنجر ، وهو مفكر لبق ذو قدرات عقلية غير عادية ، وداعية متحمس لصياغة الاطار الفكري اولا ، ثم صياغة السياسة بعد ذلك . وقد ملاء صفحات كثيرة بتعليقات ومقابلات وعروض تشرح المنطق القائم وراء عمليات متعددة . ومع ذلك فان المرء

يخرج من هذا كله بشعور موحش وهو ان ما يقال لنا لا يعلم
ان يكون وصفا لما كنا عليه لا ما نحن متجهون اليه .

الى اين نحن ساثرون في السياسة الخارجية ؟ هل
هناك مخطط عام لسياستنا الخارجية ؟ ان هذا هو موضوع
هذه الدراسة التي تسبر فور الاطار الفكري لكيسنجر .

كيسنجر المفكر

ان نظرة كيسنجر المفكر الى العالم ظاهرة فني الجزء
الاعظم من كتاباته الاكاديمية . وقد تغيرت قليلا خلال ١٥
عاما . وهو يعرضها بشكل جيد في الصفحات الاولى من
كتابه الاول « عالم تمت استعادته » الذي كتبه سنة ١٩٥٤
ونشره بعد ذلك بثلاث سنوات (١) واساسها المبدأ القائل بأن
السلام هو استقرار القوى ضمن نظام عالمي مشروع من
الصداقة بين الشعوب والعادات والقوانين . وفي رايه ان
النظام يصبح مشروعا اذا حظت قوانين سلوكه بموافقة جميع
الدول الكبرى . وربما انهار نظام دولي مستقر وقديم لان
الدول المحافظة التي اعتادت الاتفاق ترى ان من الصعب
عليها ان تنظر نظرة جديدة الى قوة ثورية تعلن عزمها على
اعادة بناء العالم . وكانت فرنسا في ظل نابليون من نوع هذه
القوة الثورية ، وكذلك المانيا بقيادة بسمارك وبعد معاهدة

(١) المقالات المشار اليها هنا وفيها من الاقتطاعات مسترد في ملحق
هذه الدراسة .

فرساي . وهناك اليوم قوتان ثوريتان هما الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية .

وقد أعجب كيننجر كثيرا بالشخصيات الدبلوماسية البارزة في القرن التاسع عشر، الا انه درس هذه الشخصيات لتحديد طبيعة الابتكارات في سياستها وسر نجاحها الشخصي في صياغة العالم وليس لحفظ اساليب محددة للدبلوماسية قد تثبت فائدتها اليوم . وعلى النقيض من ذلك فان كيننجر اكد دائما ان الوضع الثوري الذي نواجهه اليوم فريد في اصله وحجمه . وهناك وضع متفجر قد نشأ . فالعلاقات الدولية أصبحت تشمل العالم كله . والقوة العسكرية أصبحت مستقطبة في حين ان المظاهر الاخرى للقوة - وهي الابعاد السياسية والاقتصادية والادبية - قد توزعت بين الامم ، وأصبحت وسائل الحرب تنذر بدمار شامل . ولقد فقد توازن القوى بمعناه الكلاسيكي منزاه لان التعديلات الهامشية للقوة باتت مستحيلة . فالاسلحة النووية الاستراتيجية قضت على الاراضي كركيزة للقوة ، وجعلت للقوة العسكرية مدى لا يمكن تحييده بالطريقة التقليدية القائمة على اساس التحالف المضاد . وفي هذا الجو تخوض الدول الكبرى صراعا عقائديا ذا ابعاد مذهلة . بينما دول العالم الثالث غير المتكتلة بعد تفكر في الطريق الذي يمكن ان تسلكه .

ومن شأن مثل هذا الموقف ان يرغم الدبلوماسية على ان تصبح رمزية اذا كان لها ان تكون مؤثرة . ذلك ان القوة

تصبح في نظام عالمي مستقر خادمة للدبلوماسية ، في حين
الادوار تنعكس في حالة وجود وضع ثوري ، ويصبح
التفاوض وسيلة لدعم قضية وتحديد موقف وتشديد مطالب
وايجاد تحالفات بدلا من انتهاء النزاعات . ولما كانت الحلول
الوسط لا تتفق مع الثورية فلا يمكن الا لاحقق ان يحاول
تحديد موقف من المفاوضات بهدف القيام بعملية مساومة
حقيقية اذ ان المفاوضات تصبح بدلا من ذلك مجرد مناورات
تكتيكية الهدف منها اظهار تعنت وعناد الدولة الثورية التي
لا يمكن ان يطمئن لها غير الاستسلام . وفي مثل هذه الظروف
مان الدبلوماسية القدير هو الذي يوجه اهتمامه الى الجمهور
في الخارج لا الى طاولة المفاوضات .

والقوة في النهاية هي ما يجب اللجوء اليه في مقاومة
الضغوط الثورية ، ومن هنا تنشأ العضلة الرهيبة معضلة
الاختيار بين الاذعان للاعتداءات او مقاومتها برغم ما تنطوي
عليه من خطر الدمار الشامل . وبعبارة اخرى يصبح الخيار
بين الاستسلام او الانتحار . وقد نعرض كيسنجر لهذا
الموضوع بصورة مباشرة في كتابه الثاني « الاسلحة النووية
والسياسة الخارجية » الذي نشر ايضا سنة ١٩٥٧ . وكان
رايه ان الاجابة على ذلك هي العودة الى امكانية الحرب على
اساس استراتيجية تجعل نطاق الحرب محدودا في مستوى
ينفق ومدى التهديد الذي يتم التصدي له . وقد دعا اولا
الى استراتيجية تركز على استخدام الاسلحة النووية
التكتيكية، ثم عاد فعزل موقفه بالدعوة الى استخدام الاسلحة

التقليدية أولا ، على ان تتوافر في الوقت نفسه القدرة والاستعداد لاستخدام الاسلحة النووية بهدف الجبلولة بين المعتدي وممارسة الابتزاز النووي او توسيع رقعة حرب ممدودة يتهور بعد بدتها . وحرب من هذا النوع المحدود تنتهي الى شيء لا هو بالانتصار ولا الهزيمة بالمعنى اللينيني ولكنها تحول دون المعتدي وتحقيق ما يسمى اليه . وعدا هو المطارب .

وليست هناك وسيلة يمكن بواسطتها التاكيد من ان حرب محدودة لن تخرج عن نطاق السيطرة عليها في وجه قوة نووية مصممة تملك اسلحة حديثة . كذلك فان هناك دائما خطر الدمار الشامل . ولكن في حين ان هذا هو اسوأ ما يمكن ان ينتهي اليه اتباع استراتيجية مدروسة فانه في الوقت نفسه هو النتيجة الوحيدة التي يمكن ان تنتهي اليها استراتيجية هادفة تقوم على الردع الشامل ، بل ان النتيجة ستكون هي الدمار الاكيد حين يفشل الردع مع وجود مصالح كبرى . اما اذا لم تكن المصالح بمثل هذا الكبر فان الاستراتيجية الهادفة لا بد ان تؤدي الى الاستسلام لا محالة ، وعندما يصبح الدفاع عن طريق الحرب المحدودة ممكنا فان الفرصة تكون كبيرة لتحقيق ما هو افضل من الاستسلام من ناحية ومن الدمار الشامل من الناحية الاخرى . والحرب التقليدية هي الوسيلة الممكنة الوحيدة ايضا للاحتفاظ بالارض ، مع العلم بان من الاسهل عسكريا ونفسانيا الدفاع عن الارض من استردادها . وفي ضوء هذا فان كيسنجر

يدعو الى موقف دفاعي قوي تسنده قوة نووية استراتيجية وتكتيكية معقولة كأفضل وسيلة لردع قوة ثورية من انتهاج استراتيجيات بديلة متعددة كالمعدوان الشامل أو اتباع أسلوب الهجمات المتقطعة أو الابتزاز النووي .

ما العمل اذا ؟ ن كينجر يرى ان وحدة شمال الاطلسي هي مفتاح المقاومة (للمعتدي) وان حل القضية الالمانية هو مفتاح الوحدة الاطلسية . وهو يعتبر التلاحم السياسي من خلال الاعتماد على الرادع النووي الاميركي هو الوسيلة لتيديد اي شكوك ولايجاد سيطرة مشتركة على الاسلحة النووية وبالتالي منع انتشارها . وعند ذلك تصبح الروابط السياسية اكثر أهمية بعد توافر جو من الوفاق يضعف قوى الخوف من عدو مشترك . ويصبح الافضل هو الدمج السياسي للأسرة الاطلسية كلها . اما ثاني افضل حل فهو قيام اتحاد اوروبي ودمج القوات النووية البريطانية والفرنسية . ومن الناحية العسكرية ، فان اهم عمل فردي سيكون انشاء دفاع محلي قوي عن طريق القوات التقليدية في أوروبا دون اللجوء الى تخفيض القوات الاميركية الموجودة هناك .

ويقول كينجر ان الدفاع الاوروبي غير ممكن دون مشاركة المانية عسكرية وسياسية كاملة . وقد كتب يقول : « ان الوضع الأمثل هو قيام المانيا قوية الى الحد الذي يكفي للدفاع عن نفسها ولكن ليس الى الحد الذي يدفعها الى الهجوم على غيرها : ومتحدة الى درجة لا تؤدي الى شعورها

بنخبة الامل والى قيام المنازعات بين ابنائها ، وبحيث لا تؤدي
الانتقامات بينهم الى تشجيع جيرانها على منافستها ، على
الا نكون في الوقت نفسه مركزية الى درجة تدفعها فيها
بانقيباطها وقدرتها الى العمل السريع لاتخاذ اجراءات مضادة
من الآخرين دفاعا عن النفس . وقد اقر كيسنجر بأن توحيد
المانيا في المستقبل القريب أمر مستبعد بحكم طبيعة الامور ،
غير انه اصر على ان يستمر الغرب في المطالبة به عن طريق
حق تقرير المصير . وما لم يعتبر الاتحاد السوفياتي المسؤول
الوحيد عن احباط توحيد المانيا فلا يمكن لجمهورية المانيا
الاتحادية ان تضع كل اعتمادها على الابرة الاطلسية كافضل
وسيلة لدعم مطالبها القومية . وبدلا من ذلك فانها قد تنساق
الى اغراء التعامل مستقلة مع الاتحاد السوفياتي ، منيرة
بذلك سباقا بين الدول الاوروبية الى التفاهم او التعاون مع
الاتحاد السوفياتي ، وبالتالي الى تفتت التحالف الاطلسي .
وانهيار تصميم حلف شمال الاطلسي على المقاومة سيؤدي
بالتالي الى الازعان للقوة السوفياتية في اماكن اخرى وبذلك
ينتهي الصراع بالخسارة دون معركة .

ولم يترك كيسنجر مجالا للشك بان قضية الوحدة
الاوروبية تتطلب رفضا حاسما لشرعية المانيا الشرقية بنظامها
السوفياتي . فالاعتراف يجب ان يرتبط بحزم الى شرط حق
تقرير المصير ، لان السعي الى الوحدة الالمانية باية وسيلة
اخرى يعني مناقضة للذات ، ولن تكون النتيجة الا سيطرة
السوفيات على المانيا كلها . اما اذا حيل دون حق تقرير

المصير فان على الاتحاد السوفياتي تحمل مسؤولية ذلك ، وعند ذلك تصبح سياسة الغرب قائمة على منزل المانيا الشرقية ، لا على اقامة علاقات معها . وكمثل على ذلك ، فان على الغرب عدم التفاوض على استقلال برلين الغربية ، او لاضفاء الشرعية على وضع برلين الشرقية على اساس الوهم بان أي اتفاق دائم مع الشرق مهما كان سيئا افضل من لا شيء . فالموافقة على الموقف السوفياتي ازاء برلين والمانيا الشرقية يعني بداية النهاية . اما من ناحية اخرى ، فان على الغرب احترام الهموم المعقولة لجيران المانيا تجاه الخطر المحتمل الذي يشهده اعادة توحيد المانيا . وهكذا فان على المانيا الاتحادية الاعتراف بحدود اودر - نيس مع بولندا . والقبول بنوع من الاشراف الدولي على توزيع القوات المسلحة في وسط اوروبا مقابل اعادة توحيدها .

غير ان مثل هذا الاشراف لن يكون ذا قيمة ما دامت المانيا غير موجودة . فالمشكلة اولا ليست قائمة على اساس ان الاتحاد السوفياتي كدولة ثورية يشعر بتهديد دول اخرى، وانما المشكلة انه لن يطمئن لشيء اقل من استسلام هذه الدول . والمشكلة ثانيا ان قوات حلف شمال الاطلسي ضعيفة حجما وتسليحا وتوزيعا بحيث لا توفر للاسرة الاطلسية شعورا كافيا بالاطمئنان مما يؤدي بأي فك ارتباط الى زيادة اختلال ميزان القوى لصالح الشرق وبالتالي يضعف معنويات الغرب .

وفي ظل الظروف الراهنة ، فان امن اوروبا ضد خطر

عدوان محلي يمكن ان يتحسن عن طريق مجموعة تصرفات وضوابط من كلا الجانبين . وهذا يشمل تعزيز القوات الغربية وتخفيض القوات الشرقية والموافقة على حدود هذه التغييرات والاشراف على توزيع القوات . وبعد ذلك يجب ان تخضع هذه العناصر المتشابكة لنظام رقابة دقيقة بدرجة معقولة . وفي رأي كيسنجر ان احتمال التفاوض على مثل هذا الترتيب هو احتمال بعيد .

ويرى كيسنجر ان الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية - مجال يمكن للمفاوضات مع الدول الشيوعية ان توتي ثمارها فيه . ولكن على الغرب لتوفير مجال النجاح ان يكون هدفه تحسين امن جميع الاطراف مع عدم تعليق اماله كلها على النجاح ، او ترك انطباع بأن عدم الوصول الى اي اتفاق معناه فقدان كل شيء . وبالإضافة الى ذلك فان على الطرفين ان يدركا الحاجة الى جعل عملية الاشراف والرقابة ملائمة للظروف المتغيرة . ومقترحات كيسنجر في هذا المجال التي اوردها في اكثر من مناسبة لا تصلح اليوم الا للدراسة على سبيل الاهتمام التاريخي . غير ان ما لم يفقد قيمته مع الوقت هو اصرار كيسنجر على ان هدف الحد من الاسلحة هو تقليل خطر الحرب المفاجئة والحرب العرضية وانتشار الاسلحة ، وليس توفير المال من موازنات الدفاع . ومن الواجب ان يتبع الحد من الاسلحة النووية اعادة التوازن الى القوات التقليدية لتحسين امن الغرب بشكل اساسي ، وان « المخططات الفعالة تتطلب دراسة دقيقة غير منفصلة

ورغبة في الدخول في مفاوضات متانية وفنية إلى درجة بعيدة .

أما بالنسبة إلى القضايا الأساسية التي تقسم بين الشرق والغرب فإن كيسنجر لم يؤمن بفائدة المفاوضات ، حتى الذكية منها ، في تحقيق تسوية دائمة . وقد أعرب عن احتقاره لمعظم الجهد الدبلوماسي الغربي ، واعتبره فاشلا وقائما على مجموعة من الافتراضات الخاطئة : منها أن شعور الاتحاد السوفياتي بعدم الأمان يمكن التغلب عليه بواسطة تنازلات من جانب الغرب ، وأن تطورا هادفا للمجتمع السوفياتي يحدث الآن ، وأن الوفاق أو التخفيف من التوتر أو التعايش السلمي توازن السلام ، وأن سبب معظم الخلافات هو سوء فهم من ناحية السلطات الشيوعية وبالتالي يمكن حلها عن طريق الدبلوماسية المباشرة . ولعل أديناور وديغول هما رجلا الدولة الوحيدان ، على ما يبدو ، اللذان امتدحهما كيسنجر لأنه أعجب بواقعية كل منهما ورؤيته الخلاقة . وكال كيسنجر النقد اللاذع للدبلوماسية الأميركية في ظل ايزنهاور ودالاس واعتبرها تافهة ومبتللة وأن بقي أرحم بهما منه بالسياسة البريطانية فسي ظل مكملان . كذلك فإنه بدأ أقل انتقادا لحكومتي كنيدي وجونسون دون أن يشني عليهما .

وفي اعتقاد كيسنجر أن أسوأ مظاهر الدبلوماسية تبدت في مؤتمرات القمة التي عقدت في الخمسينات والستينات . فمثل هذه « المؤتمرات الدوارة » أي المتنقلة التي عقدت دون أن يكون للغرب فيها برنامج أو استراتيجية

موحدان خدمت أهداف الزعامة السوفياتية المتصلية التي
 تستطيع بفضل سلطاتها الدكتاتورية ان تشوه القضايا او
 تستغلها كما تشاء وبالتالي تحط من معنويات الدول الغربية
 التي تغلب ودها . وكان من الخطأ السير بالدبلوماسية على
 مستوى شخصي لا على مستوى مؤسسة ، خصوصا مع
 انعدام وجود برنامج متماسك يقوم على مفاوضات محددة .
 وقد قال كينسجر ان الوفاق يجب الا يكون مطلبا في
 حد ذاته . فعلى الرغم من التاريخ الطويل لتكتيك السوفيات
 القائم على شن « الحملات السلمية » ، فان الكثيرين في
 الغرب يودون الاعتقاد بان السوفيات صادقون هذه المرة ولا
 يرال هذا النوع من التمني قائما ، على الرغم من ان كل فترة
 كانت تنتهي دائما عندما لا يستطيع الزعماء السوفيات مقاومة
 فرصة توسيع السيطرة السوفياتية . والوفاق عادة هو رد
 الفعل السوفياتي لضغط مؤقت على النظام السوفياتي ولكنه
 لا يمثل ابدا تغييرا للاهداف السوفياتية . ويستطيع الغرب
 ان يحقق لنفسه مكاسب دائمة في فترة مما من فترات
 الوفاق اذا استغل ضعف السوفيات الوقت عن طريق برنامج
 دبلوماسي منسق يسنده وضع دفاعي قوي . اما عدا ذلك
 فان روح الوفاق لن تؤدي الا الى وضع اللزمات الاخيرة
 لتفكك الغرب . ويبدو ان الحملات السوفياتية في
 الخمسينات والستينات من اجل التعايش السلمي كانت
 تهدف اساسا الى اضعاف معنويات الغرب .
 ويمكن وراء آراء كينسجر المفكر انتقاداته ونصائحه ،
 اعتقاد وطيء بان الغرب في حالة انهيار او تراجع . ولكنه

بدلا من ان يؤمن بالحتمية التاريخية فانه يجعل للارادة
الانسانية الخلاقة دورا اساسيا في توجيه مجرى الاحداث
ضمن حدود الحقائق والظروف . وفي استطاعة رجل الدولة
العظيم ، بوجه خاص ، ان يخلق من الفوضى نظاما ، معتمدا
بملك على قوة ارادته وعمق تفكيره . ومهمته هي ان يكون
خلقا في الوقت الذي يعمل فيه على تأمين تأييد شعبي
لسياسات قد لا تبدو الحكمة منها مسبقا .

ويقرب كيسنجر في تصويره عن رجل الدولة المثالي من
نظرية « الرجل العظيم » في التاريخ . ويدعو الى صيغة
ارستقراطية للحكومة ولو في ميدان الشؤون الخارجية على
الاقل . وفي كتابه الاول يصف هذه السياسة على الوجه
التالي :

« ان رجل الدولة هو لذلك احد أبطال الدراما
الكلاسيكية الذي حصل على رؤيا المستقبل . ولكنه لا
يستطيع اثبات « حقيقتها » . والدول لا تتعلم الا بالتجربة ،
ولا « تعرف » الا بعد فوات الاوان . اما رجال الدولة فعليهم
التصرف وكان حدسهم هو التجربة ، او كان تطلعاتهم هي
الحقيقة . ولهذا السبب فان رجال الدولة عادة يشاطرون
الانبياء مصيرهم ، اي لا تكون لهم كرامة في وطنهم ويواجهون
دائما مهمة صعبة في اضعاف الشرعية على برامجهم داخل
بلادهم . ولا تتضح عظمتهم الا بالنظر الى الوراء بعد ان يكون
حدسهم قد أصبح تجربة » .

والحاجة الى روح خلاقة في السياسة الخارجية
الغربية موضوع شائع يكرره كيسنجر في كتاباته . وفي ذلك
يقول « ان السياسة الخلاقة مفيدة » مع انه لا يشرح قوله
هذا . كما انه لا يشرح لنا وسيلة معرفة رجل الدولة الخلاق
قبل ان يتعرض لاختبار الزمن . وتصبح فكرة العقل الخلاق
ذات منحى مجازي ساحر ، لا يتبدد الا قليلا عندما يقارن
كيسنجر بينها وبين العقليتين البيروقراطية والعقائدية .

وتقوم البيروقراطية - باعتبارها جهاز ادارة شؤون
الحكم - بمهمة تنفيذ سياسة مقررة فعلا ، ويقول كيسنجر
انها تقوم بهذه المهمة عن طريق توزيع الصلاحيات وتحويل
المهمات الى اجراءات روتينية ، وتكيف التصرف مع وقائع
الحياة . ويصبح « الخطر » هو كلمة السر لان الفشل في
مهمة موكولة اكثر احتمالا بان يتسبب في عقوبة من نجاح
يؤدي في مهمة مبتكرة الى مكافأة . والبيروقراطية تولد
الاعتماد على مجموعة خبراء يحكم كل منهم في اطار ميدانه
المنزول والمتخصص . وعندما تسيطر على وضع السياسة
ذهنية بيروقراطية - كما هو الحال في الولايات المتحدة -
فانها تصبح أسيرة التاريخ ، وتسير دونما هدف الى حيث
يقودها خيط القوى الايجابية والمصالح البيروقراطية
الورثة . وعند قيام اي مشكلة فانها تواجه « حسب
ظروفها الخاصة » ، وتتم تسويتها بطريقة عملية عن طريق
حل وسط على اساس المواقف المتطرفة المختلفة التي ينادي
بها اصحاب البيروقراطية .

ويواجه الزعيم العقائدي نوعاً آخر من الحجر العقلي عليه تفرضه التزامات العقائدية . وفي هذا الزمن ، نجد أن أسوأ أمثال التزمت العقائدي موجود في البلدان الشيوعية حيث نشأ الزعماء على الاعتقاد بأن مجرى التاريخ مقدر سلفاً بعوامل المجتمع الموضوعية التي لا يمكن فهمها إلا عن طريق نظرية التاريخ الماركسية - اللينينية . وهذه العقيدة ، إذا أخذت بحرفيتها ، تعني أن رجل الدولة لا يمكن أن يكون خلافاً ، لأن مجرى الأحداث لا ينتج إلا عن « الربط بين القوى » بطريقة جدلية صراع الطبقات .

أما رجل الدولة الخلاق فلا تقيده العقيدة أو الروتين في تفكيره . والواقع أن كينسجر يرى أن الخلق هو استخدام التاريخ لإيجاد نظام جديد لا أن يستخدمنا التاريخ . وفي هذا قوله :

« أن الموضوع قد يكون إذن قضية فلسفية سبق شرحها . والتركيز الكثير على « الواقعية » وتعريف « الواقع » كما لو أنه تماماً خارج نطاق المراقب قد يسبب سلبية معينة وميلاً إلى التكيف مع الأحداث بدل السيطرة عليها . وقد يسبب أيضاً سوء تقدير كبير للقدرة على التغير أو خلق حقيقة (جديدة) . وربما كان التحدي الكبير هو أن نستعيد القدرة والرغبة على بناء حقيقتنا الخاصة » .

فالإبداع إذن هو عمل إرادة من الرجل العظيم يؤدي إلى اختلاف مجرى الأمور والأحداث عما كانت عليه . وسبق

ان ذكرنا ان كيسنجر يترك دون شرح لماذا يرى ان الاختلاف
معناه التحسن .

ومهما يكن كيسنجر غامضا حول فائدة ومقومات رجل
الدولة الخلاق فانه لا يترك شكاً حول احتقاره للبيروقراطية
واعتقاده بان السياسة الخارجية الغربية التي هي وليدة هذه
البيروقراطية ستسقط حقا . واذا رغب رجل الدولة في
مواجهة تحدي العصر فإن عليه التغلب على البيروقراطية
والنجاة من قيودها ووضع اتجاهات للسياسة الخارجية عن
طريق سائل آخر .

★ ★ ★

كيسنجر كموظف دولة

عندما نترك السنوات الاكاديمية وندخل فترة الخدمة العامة تزداد صعوبة متابعة تطور نظرة كيسنجر الى العالم . فمن طبيعة الاشياء ان تتميز البيانات الرسمية بانتقيريات اكثر من المنطق ، وبالشعارات اكثر من المبادئ . وهناك ايضا سؤال هام هو : من كان المخطط الاساسي للسياسة الخارجية الاميركية في السنوات الخمس الاولى : نيكسون ام كيسنجر ؟ ومهما يكن الامر فان تغييرا ملحوظا في لهجة بيانات كيسنجر العامة ومحتواها قد حدث بعد تعيينه وزيرا للخارجية . ولذلك فسننظر في وثائق صدرت بعد خريف سنة ١٩٧٣ لتقييم اتجاهات تفكير كيسنجر ، على افتراض انها قابلة للفهم . وسننظر بشكل خاص في بيانه في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ امام لجنة الشؤون الخارجية النابذة لمجلس الشيوخ وهو اوسع شرح لفلسفته السياسية منذ ان اصبح مسؤولا رسميا .

وفي اول خطاب رئيسي للوزير كيسنجر القاه في « المؤتمر الثالث للسلام في الارض » يورد ملاحظة لكسب ود

النقاد فيما بدا انه اشارة الى نفسه وهو يتحدث عن الدور الذي يقوم به الناقد والدور الذي يقوم به واضع السياسة ويطلب تفهما متبادلا ، فهو يقول :

« ان الناقد مضطر الى التشديد على العيوب ليتحدى الافتراضات ويحفز على العمل ... اما صانع السياسة فعليه ان يكتفي بأفضل ما يمكن تحقيقه لا افضل ما يمكن تصوره . عليه أن يعمل وسط ضباب معرفة غير متكاملة ، بدون المعلومات التي ستتوفر بعد ذلك للمحللين . وهو يعلم - او يجب عليه ان يعلم - انه مسؤول عن العواقب وثمرات النجاح . وعليه ان يتحفظ تجاه بعض الاهداف لا لانها ستكون غير مرغوب فيها اذا تحققت بل لان اخطار الفشل تفوق المكاسب المتوقعة منها . وعليه غالبا ان يكتفي بالانجاز التدريجي ، مع انه يفضل الانجاز الفوري . ويجب عليه القبول بحلول وسط مع الآخرين مما يعني الى حد ما القبول بحلول وسط مع نفسه » .

وليس في هذا الدرس جديد بطبيعة الحال ، فهو يعكس تجربة عامة تلخص في ان تحمل المسؤولية يغير النظرة الى الواقع .

وربما اوضحت هذه التجربة بعض التغييرات العميقة في اطار مفاهيم كيسنجر ، وهي تغييرات تضمنها ما اصبح يعرف بسياسة الوفاق . فقد تخطى ضمنا عن تأكيد السابق بان ممارسة القوة هي وحدها الكفيلة بوقف صراع السوفيات مع العالم الغربي وانه اذا لم يتم استغلال الضعف السوفياتي

فان الوفاق لن يؤدي الا الى التعجيل بالسيطرة السوفياتية عن طريق اضعاف معنويات الغرب . واصبح الآن يقول « ان الوفاق ضرورة ، لانه لا بديل للسعي من اجل تخفيف حدة التوتر في عالم يعيش في ظل خطر الغمار النووي . وهذا الموقف يتناقض تماما مع التحذير الصارم الذي ورد في الصفحات الاولى من كتاب كيسنجر الاول الذي يقول فيه :

« لو نظرنا الى الماضي لوجدنا ان اكثر العهود سلاما هي تلك التي تميزت باقل قدر من البحث عن السلام . اما اولئك الذين سعوا اليه بكل داب وتعطش فانهم كانوا اقل من استطاع تحقيق الاستقرار . وفي كل مرة كان السلام فيه - كمبدأ تجنب الحرب - الهدف الرئيسي لدولة او مجموعة من الدول كان النظام الدولي فيها تحت رحمة اعنف اعضاء الاسرة الدولية . وعندما كان النظام الدولي يقرر ان من غير الممكن المساومة ببعض المبادئ العينة حتى من اجل السلام فانه كان يعقب ذلك استقرار قائم على توازن القوى » .

ولقد اثار كيسنجر النقطة نفسها في تلك السنوات الاولى عندما لاحظ ان « الاختيار في العصر النووي يمكن ان يتلخص على الوجه التالي : ان القوة الهائلة للأسلحة النووية تجعل التفكير في الحرب مرفوضا ، ولكن رفض اية مخاطرة معناه اعطاء الحكام السوفيات شيكا على بياض » . وفي هذا المجال من السياسة الخارجية فانه يكمل بقوله :

« بقدر ما ندين ذلك ، فان معظم التغييرات التاريخية تحققت بدرجات مختلفة عن طريق التهديد

باستخدام القوة . ان عصرنا يواجه مشكلة محيرة وهي انه بسبب تزايد عنف الحرب بنسبة هائلة على الاهداف المرجوة لم يعد بالامكان تسوية شيء . اننا لا نستطيع شن الحرب . غير اننا تعلمنا بأسى ان السلام يعني اكثر من مجرد عدم قيام الحرب » .

وقد يبدو التغير في موقف كينجر بين الماضي والحاضر مستترا ، غير انه يبقى اساسيا . فسياسة الوفاق التي ينتهجها كينجر مبنية على اساس عدم المخاطرة . فهي لا تهدف الى مجرد تجنب خطر الحرب بل الى اثناء جميع اخطار المجابهة التي قد تتطور الى حرب . وكينجر السياسي لن يجد ناقدا اقصى لسياسة الوفاق التي يمارسها من كينجر المفكر ، الذي كان يقول ان البحث عن سياسة تخلو من المخاطر امر سلبى ، وان ما يدعى بسياسة عدم المخاطرة هو اكبر المخاطر على الاطلاق .

ومع ذلك فان تجنب المخاطرة استمر في صعود وكذلك دبلوماسية رد الفعل (٢) . ولذلك فان حديث كينجر عن وجوب تسلم الغرب زمام المبادرة الدبلوماسية والتمسك

(٢) ان الانفتاح على الصين هو استثناء ملحوظ . ولقد تبدو الوساطة في الشرق الاوسط استثناء ايضا . الا ان نوع جهودنا الدبلوماسية هناك - على الرغم من حجمه ودكائه - يبقى من نوع « رد الفعل » لانه لم يحدث الا نتيجة لتفجار حرب اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣ وفرغ حظر البترول العربي .

بالمبادئ ، وتحميل الاتحاد السوفياتي مسؤولية الفشل ،
والإصرار على إعادة توحيد ألمانيا ، والمحافظة على حقوق
الحلفاء في برلين ، يصبح كله متعارضا مع الوفاق . لقد
تحول التركيز على الدبلوماسية المؤسسية (من مؤسسة)
الى التركيز على الدبلوماسية الفردية ، واصبحت مؤتمرات
القمة هي وسيلة العمل المتبعة .

والوزير كيسنجر يمتدح اتفاقيات كان البروفسور
كيسنجر يعارضها بشدة . وبعض هذه الاتفاقات اعتبر نقاط
تحول في سياسة الوفاق مثل اقرار الوضع القائم في برلين ،
والاعتراف بألمانيا الشرقية ، واضفاء صفة الشرعية على
النظام القائم في أوروبا الشرقية . واعتبرت المعاهدة الاولى
للحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية نجاحا لا مثيل له في
مجال الحد من الأسلحة النووية ، على الرغم من انها تسمح
بتوسيع المخزون السوفياتي ، وتتضمن ثغرات خطيرة في
صياغتها نتيجة للتعتن السوفياتي . والاتحاد السوفياتي
الذي سبق ان وصف بأنه دولة ثورية غير قابلة للاطمئنان وغير
قادرة على المهادنة أصبح يعتبر الآن دولة مهادنة ضمن أسرة
الدول تمارس ضبط نفس في علاقاتها الاقتصادية والسياسية
والمسكينة مع الآخرين .

ولا يسع المرء الا ان يتكهن بما احدث هذا التغيير
العميق في نظرة كيسنجر . ربما قيل ان كيسنجر لم يجد
وسيلة أخرى للتصرف بعد ان شاهد المد التاريخي يجتاح
العناصر التي اعتبرها واحدا بعد الآخر ضرورية لاقامة نظام

دولي . فلم يكن قد حدث تقدم في حل المشكلة الالمانية وبذلك بدت الوحدة الاطلسية بعيدة عن متناول اليد . وربما اكتمل الاحباط عندما بدأت المانيا الغربية سياستها تجاه الشرق ، وهو ما كان يخشى ان تفعله ، وبذلك تخلت فعليا عن فضية اعادة توحيد المانيا وسوت امورها مع الانظمة القائمة في اوروبا الشرقية . وربما بدا ان الدول الغربية الاخرى قد انهارت ارادتها وراحت تسمى الى الاتفاق مع اوروبا الشرقية . واخيرا فقد اثبتت سياسة الحرب المحدودة فشلها اللربع ومزقت المجتمع الاميركي وبهذا لم يبق شيء لبناء صرح السلام الذي تصوره كيسنجر المفكر .

وتجدر الملاحظة انه على الرغم من جميع التغييرات التي طرأت على فكر كيسنجر فانه يبقى مصرا على الاحتفاظ بقوات تقليدية قوية للدفاع عن اوروبا ، وعارض بشبات تخفيض القوات الاميركية هناك ، وضغط لزيادة القوة العسكرية الاوروبية ، وبدا كمن يقول ان علينا الاحتفاظ بركيزة عسكرية في وجه الرياح اثناء سعيها للعشور على اسلوب لسياسة ثابتة .

غير ان هذا كله لا يعدو ان يكون مجرد تكهنات . ان كيسنجر تحدث عن منطق آخر وراء الوفاق ، وهو منطق لا يشير الى تطور تفكيره الشخصي او الى ما حفزه الى ذلك . وتقول البيانات الرسمية انه اذا كان الوفاق حتميا فانه يوفر لكلك فرصة لبناء نظام دولي يؤدي الى السلام « لان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي توصلتا بعد عشرات السنين من

الشكوك العميقة الى مصلحة مشتركة في تجنب الدمار النووي . وانشاء شبكة من العلاقات البناءة (٣) . وعلى الدبلوماسية أن تستفيد من انفراج التوتر لتخلق ضمن الجو العالمي القائم على التعاون شبكة من الاهتمامات المشتركة والمصالح الدائمة » . ان كينجر يرى ان العالم يسير من الوفاق الى الاهتمامات المشتركة ثم الى الاسرة العالمية واخيرا الى المجتمع العالمي . وستكون لهذا النظام المتطور صفته الشرعية لان الدول الكبرى ستدرك انها ستخسر اكثر مما ستربح من مصالحها الموروثة اذا تحدت قوانين السلوك الدولي وحطمت قيود اعتماد العالم لبعضه على بعض . وهكذا يكون من حسن الحظ ان الوفاق ضروري لانه امر حسن في الوقت نفسه .

ومع ان كينجر اسر ايام كان مفكرا على ان الدبلوماسية تلعب دورا رمزيا في العصر الثوري فانه اخذ الآن يقول ان المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي ستقود الى اتفاقيات هامة جدا . وترتكز دبلوماسية الوفاق على مبدأ الربط ، وهو مبدأ يختلف كثيرا عما يتصوره المرء . فالربط عادة يستخدم لوصف علاقة من نوع العاملة بالمثل اي ربط عمل تقوم به دولة ما بعمل تقوم به دولة اخرى . غير ان

(٢) خطاب في الفيلق الامركي : نشرة وزارة الخارجية الامركية ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ ص ٢٧٥ . انظر كذلك خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة نشرة وزارة الخارجية رقم ٢٩٦ (٢٢ ايلول ١٩٧٥) ص ٤٠ .

كيسنجر يقول ان الربط هو العلاقة المشتركة بين القضايا
ويشرح ذلك بقوله :

« ان طريقتنا تقوم على اساس الاعتقاد انه في السير نحو
مفاوضات شاملة فان التقدم في مجال ما ، يساعد على التقدم
في مجالات أخرى . واذا نجحنا فلا يبقى اي اتفاق قائما
بمفرده كإنجاز مستقل يضعف امام الازمة المالية . ونحن
لم نخترع العلاقة المشتركة بين القضايا المشروحة فيما
يسمى بمبدأ الربط . بل كانت هذه العلاقة قائمة بسبب مدى
المشاكل والمجالات حيث تشتبك مصالح الولايات المتحدة مع
مصالح الاتحاد السوفياتي . وتطلعنا الى التقدم في سلسلة
من الاتفاقيات سوت قضايا سياسية محددة . وحاولنا
الربط بين هذه الاتفاقيات ومستوى جديد للسلوك الدولي
يتناسب مع اخطار العصر النووي . وبحصول الاتحاد
السوفياتي على حصة في هذه الشبكة من العلاقات فانه قد
يصبح اكثر وعيا بما قد يخسره في حال عودته الى المجابهة .
والواقع اننا نأمل في ان يبرز لدى الاتحاد السوفياتي اهتمام
خاص بتعزيز مبدأ تخفيف حدة التوتر » (٤) .

وبكلمات أخرى فكل موضوع يقود الى موضوع آخر ،
وعندما تكتمل شبكة العلاقات فان الاتحاد السوفياتي يفامر
بخسارتها كلها اذا تخلى عن اي جزء منها .

(٤) بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ، نشرة
وزارة الخارجية الامريكية ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ ، ص ٥٨ .

وهذا المبدأ يعني دبلوماسيا « السير على جبهة عريضة » بدل السير خطوة خطوة وتسوية مشكلة بعد مشكلة . وليست هناك اشارة الى مبدأ المعاملة بالمثل سواء في كل اتفاق بمفرده او في النتيجة الاجمالية . والشرط الوحيد هو ان يتم كل اجراء على اساس المصالح المشتركة وان يحقق فوائد مشتركة . ولا داعي للقلق اذا ربح الاتحاد السوفياتي اكثر من الغرب في هذه المسيرة ، لان ميزان القوى الاساسي لن يتغير بهذه التعديلات الهامشية البسيطة . فالهم ان الاتحاد السوفياتي كقوة غير منضبطة يجري ترويضها - سيحضر بوجود مكاسب كافية في شبكة العلاقات التي يجري بناؤها تحفزه بالتزام اصول السلوك الدولي خشية ان يفقد مكاسبه . ومن جوانب هذا الاسلوب الدبلوماسي اصدار بيان مشترك بين حين وآخر يتضمن المبادئ التي تحدد العلاقات بين الدول (مثل بيان المبادئ الصادر في موسكو ، واتفاق منع الاسلحة النووية ، وعلان هلسنكي) والهدف من ذلك ان تعتاد الدول فكرة الاهتمام بالانظمة المتفق عليها وتصبح ملتزمة بها . ولملك فان كيسنجر يقول ان سياسة الوفاق يجب ان لا يحكم عليها قطعة قطعة بل كاتجاه متكامل ، وبحيث يكون الحكم على اساس اذا كانت شبكة الالتزام المشترك التي يجري حبكها ستؤدي الى قيام نظام دولي مستقر .

وعلى الرغم من ان كيسنجر لم يذكر ذلك صراحة ، فان الاتفاقيات التي تستهدف اثارة اهتمام سوفياتي حقيقي

بالسلام لا بد ان تتركز بطبيعة الحال على القضايا الاقتصادية والتكنولوجية باعتبارها المجالات التي يتجلى فيها الضعف السوفياتي والتي يمكن احراز اكبر كسب فيها . وهو يقول: « كما ان العلاقات السياسية قد تحسنت على جبهة عريضة، فان القضايا الاقتصادية قد عولجت بدورها على جبهة عريضة موازية » . واستنتجنا حتى الان ان « الاتفاقيات التنظيمية بالدرجة الاولى لا تعود على الاتحاد السوفياتي بفوائد فورية ، وانما تكون عبارة عن مخطط اولي لعلاقات اقتصادية موسعة اذا استمر التحسن السياسي » . والاحتمال المرجو هو ان « تعمل التجارة والاستثمارات بمرور الزمن على تقوية اتجاهات النظام السوفياتي نحو الاكتفاء الذاتي ، وان تجر الاقتصاد السوفياتي تدريجيا الى الارتباط بالاقتصاد العالمي ، وتؤدي الى درجة من التكافل يضيف عنصرا الى استقرار المعادلة السياسية » .

ولم يغير كيسنجر موقفه اطلاقا من ان تحول المجتمع السوفياتي اثناء حدوثه ، سيكون عملية تطوير بطيئة خارجة اساسا عن اطار تأثير الضغط الخارجي . ولما كان اعتقاده راسخا بان الوفاق امر واجب ، فانه يرى ان الوفاق ينقلب الى نقيضه ويصبح عقيما اذا جعل من المطالبة بتحرير الهجرة السوفياتية مثلا شرطا مسبقا لعلاقات اقتصادية افضل . بيد انه لا يوضح السبب في عدم اللجوء الى استخدام طريقة بديلة في الحالات التي لا يشملها التدخل في الشؤون المحلية ، كان تفرض الولايات المتحدة تنازلا اقتصاديا ما في

مقابل تنازل سياسي فقط من جانب الاتحاد السوفياتي لا يؤثر مباشرة في شؤونه الداخلية . ويبدو انه يرى ان مثل هذه الطريقة لا تنسجم مع الغاية الملحة لتكوين شبكة من المصالح المتبادلة .

ومع ان من الصعب المغالاة في الاهمية التي يدعيها كيسنجر لدبلوماسية الوفاق ، يجب الا يتبادر الى الذهن انه يعتبر الشبكة المرجوة للتكافل ستكون كافية بحد ذاتها ، اذا ما تم تكوينها ، لحفظ السلام . بل على العكس من ذلك ، فانه يستطرد ليؤكد ان ردع العدوان ، على الرغم من اهميته الواضحة اليوم ، يجب ان يبقى عنصرا اساسيا من عناصر السياسة الغربية ، سواء كان هناك نظام جديد ام لا ، وان الاساس الذي لا بد ان يقوم عليه الردع يجب ان يبنى من قوى تقليدية ضخمة . وفي الوقت نفسه فانه - كما كان شأنه في الماضي - ينظر الى محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية على انها حجر الزاوية في التفاوض مع الاتحاد السوفياتي باعتبار ان غايتها تحقيق الاستقرار في التوازن النووي في الوقت الذي يمنع فيه سباق التسلح . والسؤال الذي نتحول اليه بالتالي هو ما اذا كان الردع والرقابة على التسلح ، واخيرا السلام ، يمكن ان تتعايش كلها مع الوفاق مدة طويلة .

نقد وتقييم

قد يمكن العثور على عيب في الاساس الذي قام عليه

مخطط كيسنجر العظيم الا وهو: نموذج نظام عالمي مستقر.
ونسأل : هل يمكن لشرعية النظام الدولي الذي يعتبر بمثابة
اجماع على قواعد مسكينة ، ان تكون مرادفة للاستقرار
وبالتالي للسلام ؟ واذا افترضنا ان هذه العقيدة اصبحت
تجريدية ، واتفقت الدول الكبرى على ان الحق للقوة ، وان
العنف هو الوسيلة لحل المنازعات ، فهل يكون هذا نظاما
شرعيا ومستقرا ؟ اذا افترضنا ان دولة من الدول ارغمت كل
الدول الاخرى على قبول طريقتها في تسوية المنازعات ، فهل
يكون الازعان بمثابة اجماع ؟

ان من الواضح ان هناك حلقة مفقودة في نموذج
كيسنجر ، وهي العنصر الاخلاقي لنظام سلمي ، ينطوي على
ما هو اكثر من مبدأ الاتفاق على القواعد ، اذ ان السؤال
الذي يطرح نفسه على الفور هو : كيف السبيل للوصول الى
الاتفاق ؟ وما هو الثمن بالنسبة الى القيم الاخرى . واذا كان
الهدف الوحيد هو الاتفاق على مجموعة من القواعد ، فلماذا
تقاوم الدولة الثورية ؟ ولماذا لا يكون هناك مجرد تسليم
بمطالبها المتشعبة بنظام جديد ؟ ان المخرج الذي قد يبدو
سهلا هو : اذا لم يكن في وسعك دحرهم ، فانضم اليهم .
غير ان هذا ليس هو المخرج ، لان هناك مبادئ وعقيدة
مهتدة بالخطر .

ومن المؤكد ان كيسنجر يعرف هذا ، ولكنه لا يتصدى
للقضية ربما لانه يخشى ان يعتبر صاحب نظرية اذا ما كشف
عن تصوره للمجتمع الصالح ، وافضى بالجوهر الاخلاقي

الذي يتصوره له . لكن عدم تصديه للقضية يفرغ نظامه من محتواه الادبي ويجرده من الصلة بالقضايا الكبيرة لعصرنا .

ذلك ان معنى هذا هو مجرد القول ان الغرب انما يقاوم التوسع السوفيياتي لا لمجرد الحفاظ على شرعية العلاقات الدولية ، بل لاتقاذ الحضارة الغربية . ان النظام السوفيياتي يهدد نظاما للحياة عزيزا على القلوب ، والمشكلة هي ايجاد طريقة فعالة للمقاومة تصون الحضارة الغربية في الوقت الذي تدرا فيه كارثة الحرب . ومخطط كيسنجر العظيم ، يتجاهل هذه المعضلة الادبية ، ولا يقدم حلا مناسباً للمشكلة .

ولا شك ان جزءا من المشكلة سببه هوس كيسنجر بنقاء المفاهيم . ففي رايه ان رجل السياسة مثلا اما ان يكون خلاقا او عقائديا ، ولا يمكنه ان يجمع بين الاثنين معا . ولكن لماذا ؟ ان الصيغتين لا تناقض اي منهما الاخرى ، فكون الانسان عقائديا لا يحول بينه وبين ان يكون خلاقا ، والعكس بالعكس ، ولو الى درجة نسبية . بل ان احدى هاتين الصفتين - عدا الحالات المتطرفة - تكمل الاخرى . وسواء كان من المحتمل ان تسفر عملية خلاقة معينة عن نتائج حسنة او سيئة ، فانه من الصعب الحكم عليها من غير الرجوع الى العقيدة الكامنة وراءها . والا فما معنى الابداع الحيادي الذي يفتقر الى قيم معينة ؟

ان هذا الميل لتوزيع المفاهيم على صناديق وطرح الخيار بينها على اساس استقطاب ثنائي ، هو الذي يغلب على تفكير كيسنجر . فاما وحدة سياسية او انحلال سياسي . امّا

تفاوض أو مجابهة ، اما وفاق أو دمار . والدول اما دول محافظة أو دول ثورية ، واما هي مؤسسة تنتمي الى نظام دولي او الى الهيكلية المحلية ، وعلى رجل السياسة ان يستخدم التاريخ او ان يترك التاريخ يستخدمه .

ولعل في التصدي المحدود لموضوع الاقتصاد ما يساعد على توضيح هذا النوع من العقلية . ان رجل الاقتصاد يفكر على اساس الوسائل النادرة ، والاستخدامات المتنافسة (اي القيم) ، وتبادل وتكامل البضائع ، والفائدة المقارنة ، والمزج الافضل للبضائع - وهذه كلها مفاهيم عديدة تشمل اشياء كثيرة وقليلة ، لا كل شيء او لا شيء ، كذلك فانه يحدد المفاهيم بالتوزيع المتكرر كما انه قبل وبعد كل شيء يعزو انكشاف الامور الى فعل قوى غير شخصية لا الى نشاطات افراد بعينهم .

ويمكن توضيح الطرق الثنائية المتعارضة في التحليل بتطبيقاتها على قضية الدور الذي يترتب على البيروقراطية ان تلعبه في تكوين سياستنا الخارجية . ويروى عن كيسنجر انه قال انه ما زال يبحث عن مشكلة في السياسة الخارجية لا يمكنه السيطرة عليها اذا ما اتيح له الوقت الكافي . والمصيبة هي ان المشاكل تتراكم بسرعة فائقة . وهذه فعلا مصيبة ، ولكنها تواجه بالعديد من وسائل الحياة ، وتحل عن طريق تقسيم العمل بناء على الفائدة المقارنة . اما حل المشكلة تماما ولكن بعد فوات الاوان ، اي بعد ان تتغير بمرور الزمن ، فليس حلا على الاطلاق . ومن الافضل بكثير الاقتناع بحل

غير كامل اذا تم في وقته .

وعلى المسؤول الاول عن علاقات الولايات المتحدة الخارجية . مهما كان موهوبا ، ان يعتمد على عدد كبير من الموظفين اذا اراد تجنب القوضى ، والبيروقراطية مهما تغير اسمها لا تأتي بانجاز كبير . والسؤال الوحيد هو ما عسى ان يكون نوع البيروقراطية ، هل هو مجموعة اشخاص موظفين فقط مسؤولين امام وزير الخارجية او مجموعة من الموظفين منتقین من الدوائر التنفيذية الاخرى ؟ وبما ان حكومتنا هي حكومة صلاحيات مستقلة ومتوازنة ، فان مجموعة كوادر مسؤولة لشخص بداته لا تتناسب مع النظام السياسي الاميركي . والمهم هو منع تمركز السلطة المفرط وسوء الاستخدام الذي يصحبه في العادة . ولا بد من ان تمثل المؤسسات المعنية في صياغة السياسة الخارجية وبالذات لان السلوك الخلاق للاساسة كافراد يجب ان يتوافق مع ضوابط المؤسسات ومع عملية الاجماع المتصلة في نظام حكمنا . والمشكلة هي تجنب السياسة التي لا قيد عليها من جهة وشلل البيروقراطية التخفية من جهة اخرى . ومرة اخرى نقول ان القضية هي قضية مزيج مناسب ، وليس اعتماد هذا التطرف وذاك .

ان المؤسسات لا تجتلب انتباه كيسنجر لان التاريخ يبرز امامه مجسدا في الاشخاص . وليس ثمة دليل على اهتمام كبير من جانبه بفهم المؤسسات الاميركية وتطورها والقوى التي يمكن ان تمارسها او العمليات الحكومية

المنسجمة معها . وكتابات مجردة اساسا من اي اشارة الى مثل هذه القضايا . وهو لا يمعن النظر في أسس مختلف الانظمة السياسية ، او يتمعن في فهم اهمية مؤسسات معينة . وعندما يقارن بين دبلوماسية الاشخاص ودبلوماسية المؤسسات فانه لا يفكر في طبيعة الاشياء وانما في تطوير العلاقات ، سواء كانت بين افراد ام نظم . وهو يسمى دبلوماسية المؤسسات : السياسية البيروقراطية ، ثم يشجبها . والدبلوماسية - في نظر كيسنجر - تتخذ شكلا شخصيا .

وهكذا نجد امامنا الاسلوب المألوف : الشخصي ، الكوم ، الفاض . والمطلوب من الجمهور الوثوق بالسياسة الخلاقة لرجل الدولة في الوقت الذي يقوم فيه هذا الرجل بنحت نظام جديد لا وجود له الا في مخيلته وحده . فكيف يستطيع ان يحمل الجماهير على ادراك السبب والكيفية التي من خلالها يمكن لمثل هذا النظام ان ينجح وهو في الاصل نظام لم يكن موجودا على الاطلاق ؟

انه قد لا يستطيع ذلك ، وهذا بعد ذاته امر مؤسف جدا للحنكة السياسية الخلاقة المزعومة ، اذ انه شيء لا قبل لنظامنا السياسي به . فليس أبعد على مفاهيم الديمقراطية من طريقة الحقيقة بواسطة السلطة . وليس من العادات الاميركية الرهان بكل شيء على حصان قبل الاطلاع على تاريخه في الجري وعلى الشوط الذي سيقطعه . ان السياسة الخارجية الاميركية يجب ان تقوم على الاجماع

ولكن ذلك لن يتحقق الا اذا كشف مخططها العام كاملا وجرت مناقشتها علنا . كذلك فان الدبلوماسية الاميركية يجب ان تقوم على اساس من المؤسسات ، حتى ولو مع المجازفة بتلوئها بالبيروقراطية .

ومهما يكن الحكم على قضية الدبلوماسية الشخصية فسيبقى دائما السؤال الذي لا يقل اهمية عن ذلك وهو ما اذا كان جوهر الوفاق هو افضل سياسة خارجية للولايات المتحدة . وسنستعمل اختصارا كلمة « الوفاق » لنعني بها تلك المجموعة التي سبق شرحها من السياسات والاجراءات التي تقرر على وجه التحديد بولاية كيسنجر في وزارة الخارجية ، وليس الانفراج التجريدي في التوترات الدولية . والقضية هي ما اذا كان الوفاق ، الذي سبق شرحه ، هو افضل سبيل للحفاظ على امن الغرب .

ان الوفاق ينطوي على استراتيجية مختلطة : فالتكافل هو الجزرة والرادع هو العصا ورقابة التسليح هي الزمام . فلنمحص الاهمية النسبية لهذه العناصر وتجانسها ، وتوافق هذه الاستراتيجية مع تحقيق السلام والطمأنينة .

من الواضح ان الرادع هو العنصر الاساسي ، اذ بدونونه يصبح امن الغرب معتمدا فقط على حسن نية السوفييات وانضباطهم الذاتي ، وهذا يكاد لا يكون عودا قويا يمكن الاستناد اليه في ضوء التاريخ والعقيدة السوفيياتيين . وربما كان من شأن الحد من الرقابة الفعالة على التسليح ان ينخفض مستوى القوة العسكرية الغربية الضرورية للردع .

لكن العلاقة بين الردع والتكامل اعقد من ذلك بكثير .
فازدياد المكاسب الناجمة عما يسمى بالتكافل قد يشكل
حافزا للاتحاد السوفياتي على كبح غريزته التوسعية ، في
ضوء زيادة مزايا الوضع السوفياتي في النظام الدولي
القائم . غير ان التنازلات من طرف واحد والمؤدية الى هذه
المكاسب ستجعلنا نظهر بمظهر من هم ضعاف الارادة في
امين الزعماء السوفيات ، في الوقت الذي تضاعف فيه هذه
المكاسب من القوة السوفياتية بصورة نسبية . وسيجد
الزعماء السوفيات بالتالي ما يفريهم بسعي من أجل الحصول
على مكاسب اكبر عن طريق سياسات القوة واعتبار الولايات
المتحدة دولة مستضعفة تستحق الازدراء . وفي الوقت ذاته
من المؤكد ان الوفاق كما نشاهد اليوم ، سيتحول
بالميكولوجية الغربية نحو الاستخفاف بالتهديد السوفياتي
وخفض ميزانيات الدفاع وتمزيق التحالفات ، الامر الذي
يؤدي بالنتيجة الى الاخلال بميزان القوة لصالح الاتحاد
السوفياتي . وبوسع ديناميكية هذه العملية - كما حذر
كيسنجر باستمرار في احدى الفترات - ان تؤدي الى
تحطيم معنويات الغرب والى انتصار السوفيات بانسحابنا
من الميدان .

ويقوم مخطط كيسنجر العام على نظرية ان الاثر المهيمن
لتكافل اكبر سيكون كبح السلوك السوفياتي ، غير انه لا
يوجد في التاريخ شواهد كثيرة تؤيده في ذلك . فالتكافل
الاقتصادي لا يكاد يكون جديدا . وعشية الحرب العالمية
الاولى كتب نورمان انجيل في كتابه « الوهم الكبير » بقول ان

الشبكة المعقدة للتجارة العالمية قد دمرت كل امكانية للخروج بمكاسب من الحرب . ومع ذلك فان الدول الاوروبية المتحاربة في القرن العشرين ، وكذلك في القرن التاسع عشر كانت في العادة شركات متقاربات جدا في التجارة . وذكرونا البروفسور غريغوري غروسمان بأن « التاريخ لا يقيم تأكيدا يذكر بأن التجارة تضمن السلام . وتاريخ روسيا نفسها هو اقل من سواء . فآلمانيا كانت اكبر شريك تجاري لروسيا قبيل كل من الحربين العالميتين ، بينما كانت الصين اكبر شريك تجاري لها قبل القطيعة بين موسكو وبكين حوالي عام ١٩٦٠ » (٦) .

ومن المشكوك فيه على أية حال ان ينشأ التكافل الذي يبدو ان كيسنجر يتوخاه ، في العلاقات التجارية العادية ، اذ ليس ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي على وشك التخلي عن سياسته التقليدية في الاكتفاء الذاتي . غير ان مخططي السياسة السوفياتية يتوقون السي عطاء

(٦) غريغوري غروسمان ، شهادة امام اللجنة الاقتصادية المشتركة ، في جلسات حول المظهر الاقتصادي السوفياتي ، المؤتمر الثالث والنعمون ، الجلسة الاولى ، ١٧ - ١٩ تموز (يوليو) ص ١٤٢ . ففي كل حالة كانت ألمانيا تمثل ٤٠ في المائة من تجارة روسيا الخارجية . اما بالنسبة للسياسة العامة للتجارة والسلام راجع ايضا ليرت ولستر « التهديدات والوعود للسلام في أوروبا وأمريكا في العهد الجديد » أوبيس ، ويتسر ١٩٧٤ ، ص ١١١٢ وما تلاها .

سخي من التكنولوجيا الغربية اذا كان الثمن مقبولا ، اي اذا توفرت لهم هذه التكنولوجيا بقروض رخيصة طويلة الاجل ، او على اساس التنازل . والاستجابة المطلوبة هي مساعدات اقتصادية تبدو كأنها قادرة على تحقيق رابطة من الاعتماد اقوى من شبكة للتجارة . والتاريخ يؤكد لنا ان الجزية لم تكن انجح من التجارة في منع الغزو او السيطرة من جانب دولة اجنبية .

ولعل اضعف حلقة في حجة كيسنجر هي الاصرار على ان اية مكاسب تتجمع للقوة السوفياتية في الوفاق خارجة عن الموضوع « لانه حين يمتلك الجانبان مثل هذه القوة الهائلة ، فان اية اضافة طفيفة لا يمكن ان تترجم الى فائدة محسوسة او حتى قوة سياسية قابلة للاستخدام » (٧) .

ان هذا كلام لا معنى له ، كما يبين البروفسور البرت ولستر بايجاز حين يقول : « ان التعليل المؤيد لهذا الرأي عن التوازن الحالي يبدأ من الاعتقاد بان اضافة زيادة ما من القوة العسكرية الى « الترسانات الجبارة في العصر النووي » لا تغير فعلا أي شيء . ولكن هل صحيح ان « امتلاك الاسعاد السوفياتي والولايات المتحدة عدة الوف من الرؤوس النووية » لا يجعل هناك قيمة لاية اضافة تقوم بها

(٧) سياسة الولايات المتحدة الخارجية للبعثيات : تكوين سلام عالم ، تقرير الى الكونغرس من ريتشارد نيكسون ، رئيس الولايات المتحدة (واشنطن العاصمة ، مطبعة الحكومة ، ١٩٧٢) ص ٢٢٢ .

أحدى الدولتين الجبارتين بترساتها من الأسلحة المضادة للدبابات توجه بالأسلاك ، أو صواريخ أرض - جو ، أو قنابل توجه باشعة ليزر أو ما شابه ذلك للاستخدام في حالات الطوارئ المحدودة ؟ أو ليس في وسع أي منهما أن تحقق هدفا سياسيا ما بنقل مثل هذه الأسلحة (أو حتى بضعة أسلحة نووية في يوم من الأيام) إلى أي حليف لها ؟ أن الشواهد التي قدمتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ جعلت الاتحاد السوفياتي يشعر بأن أحرار مكاسب من طرف واحد أمر ممكن . والتصريحات عن كفاية الموازين العسكرية أو استقرارها لا يمكن أن تستمد من مجرد المخزون النووي لدى الدولتين الجبارتين . « فالقوة » اعقد من هذا بكثير وأعظم تنوعا . ولا يمكن قياس القوة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية بمجرد معيار واحد بسيط « (أ) .

أو بعبارة أخرى أن ميزان القوى لا يزال عرضة لنوع لا نهاية له عن طريق « التعديلات الهامشية » .

انظر ما يحدث للجهود السوفياتية والأميركية من الناحية الواقعية . لقد هبطت جهودنا بما يقرب من السدس منذ عام ١٩٦٤ ، في حين أن جهودهم (حسب تقديرنا الرسمي) ارتفع بأكثر من الثلث ، وبذلك تتفوق على جهودنا في عام ١٩٧٠ . وعندما نتفاضى عن نفقات حرب فيتنام المتراكمة ، أظهرت جهودنا الدفاعية هبوطا مطردا

(أ) ولستر « التهديدات والوعود للسلام » ص ١١١٦ - ١١١٧ .

سنة بعد سنة منذ عام ١٩٦٣ . اما جهودهم ففي ازدياد مطرد (٩) . فهل نعتقد ان هذا « التعديل الهامشي » لا تأثير له في ميزان القوى العالمي ؟

ان اهم تأثير فوري كان على القوى النسبية الموجودة . ففي المجال النووي الاستراتيجي انتقل الاتحاد السوفياتي من موقف متدن الى موقف متساو تقريبا . وهذا تطور جعل التوازن في القوى التقليدية التي يشدد كيسنجر باستمرار على اهميتها ، على جانب اكبر من الاهمية . فلدى الاتحاد السوفياتي ضعف ما لدينا تقريبا من رجال تحت السلاح ، بينما لم يكن لديه منذ عشر سنوات اكثر مما لدينا الا بمقدار السدس فقط . كما ان اسطولنا المقاتل العائم تقلص معن حيث العدد فبات اصغر من الاسطول السوفياتي بعد ان كان منذ عشر سنوات اكبر من الاسطول السوفياتي بمقدار الثلث . وهكذا وهكذا (١٠) ولهذه الاتجاهات المتفلوة في القوة العسكرية تأثيراتها المؤكدة في الدبلوماسية وفي الردع

(٩) . تقرير الدفاع السنوي (واشنطن العاصمة ، مطبعة الحكومة

١٩٧٥) .

(١٠) . للاطلاع على مصيحات مناسبة راجع المصدر نفسه ، وشهادة رئيس الاركان المشتركة امام لجنة مجلس الشيوخ للقوات المسلحة من وضع الولايات المتحدة العسكري خلال سنة ١٩٧٥ المالية في جلسات المؤتمر الثالث والتسعون الجلسة الثانية ، ٥ فبراير (شباط) ١٩٧٤ . الجزء الاول .

كما يعرف ذلك جيدا كينسجر الولع بمظاهر القوة .
ومهما استبعدنا التفكير في الحرب النووية : فان
استخدام القوى التقليدية يبقى موجودا ، وتشهد على ذلك
احداث الربع الماضي من القرن الحالي في كوريا وهنغاريا
والشرق الاوسط وافريقيا وجنوب آسيا وكوبا وجنوب
شرقي آسيا وتشيكوسلوفاكيا وقبرص .

ومن المحتمل ان يؤدي التباين في الجهود الدفاعية
على المدى الطويل الى زعزعة ميزان القوى بصورة اكثر
جلرية ، اذ ان تكنولوجيا الاسلحة من هجومية ودفاعية
تواكب التدفق المستمر للفنون الحربية . وليس ثمة سبيل
لضبط هذه العملية الديناميكية عن طريق رقابة التسلح
بدون تفتيش صارم على الطبيعة . والدولة التي تفوز باليد
العليا في الابتكار تحوز القدرة على السيطرة على تزايد القوة
في المستقبل . فطبيعة ميزان القوى في السنوات العشر
القادمة تتقرر اليوم في المختبرات وفي حقول التجارب .
ومن يدري ما يخبئه لنا العلم من معجزات جديدة للرعب ؟
قد تؤدي معجزات الرعب هذا الى مثل ما اذت اليه
المتفجرات النووية ذات يوم . فالتفكير لا بد حاصل ، سواء
كان جلريا ام غير ذلك ، في الفنون والعلوم العسكرية .
ومن المحتمل ان تترجم النسبية في البحوث والاختراع الى
قوة نسبية منظورة في المستقبل .

وهناك المرید مما يمكن ان يقال ضد الوفاق ، ولكنه
سيكون مجرد تردد لا يمكن العثور عليه في الكتب الضخمة

التي اصدرتها المطابع حتى الآن (١١) . ويكفي ما قيل هنا حتى الآن لتلفت الى الاسئلة التي وضعها الوزير كيسنجر لمنتقديه :

« ما هو البديل الذي يقترحون ؟ وما هي السياسات المحددة التي يريدون منا تغييرها ؟ وهل هم مستعدون لحالة مطولة من الخطر الدولي المتزايد بشكل مذهل ؟ وهل يودون العودة الى الازمات المستمرة وميزانيات التسلح الضخمة للحرب الباردة ؟ هل الوفاق يشجع على القمع ، او انه الوفاق الذي ولد الحماسة والمطالبة بالانفتاح الذي نشهده الآن ؟ وهل في وسعنا ان نطلب من شعبنا ان يؤيد المجابهة ، ما لم يعلم اننا قد استنفدنا كل بديل معقول آخر ؟ » (١٢) .

هذه اسئلة مثقلة جدا طبعاً لانها توحى بان على النقاد ان يختاروا بين الابيض والاسود ، الوفاق او الحرب الباردة . واذا كان هذا هو الخيار السانح الوحيد ، فلا بد للمرء من ان يتساءل عما حدث « للنظام الجديد المستقر

(١١) هـيما يلي بعض اسماء اكثر منتقدي الوفاق نفوذاً واطلعا : روبرت كوتكويست وغيره « تقسيم لسياسة الوفاق » دراسة ، برينغ دسمي ١٩٧٤ ، ص ١ - ٢٧ . تيودور دريسر « الوفاق » تطبيق ، يونيو (حزيران) ١٩٧٤ ص ٢٥ - ٤٧ . غريغوري فروسمان ، شهادة امام اللجنة الاقتصادية المشتركة . القتر ولستر « التهديدات والوعد للسلام » .

(١٢) خطاب في مينابوليس، نشرة وزارة الخارجية الاميركية ، افسطس (اب) ١٩٧٥ ص ١٦٦ .

للسلام » الذي كان قيد البناء خلال السنوات الست الماضية . وكما يقول البروفسور ولستير « ان الغريب في هذا التشبيه هو رغبته في ان يكون جامعا لكل شيء . ان هيكليّة السلام في العصر النووي راسخة وثابتة . ومع ذلك فان علينا ان نسير بحذر شديد للتأكد من اننا لا نهدم هذا البناء المتداعي على رؤوسنا في حال سقوط الزجاج المتكسر والطوب المنهار بشكل نهائي » (١٣) .

ان التشبيه خطأ في كلا الحالتين : فالهيكليّة مزعزة في الواقع ، ولكننا لسنا بحاجة لان نسير بحذر شديد في علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي . فالوقت لم يحن لذلك بعد . ولا يزال بالامكان اتخاذ موقف بديل من جانب السياسة الاميركية الخارجية لتجنب مخاطر وفاق كيسنجر من جهة ، وزمهير الحرب الباردة من جهة اخرى . وينطوي ذلك على استرداد ثقة الغرب وتصميمه ، واعادة بناء السرادع ، وارساء المفاوضات بثبات على مبادئ التنازل المتبادل والامن الخالص ، ثم المساومة من هذا المنطلق .

وكما سبق تأكيد ، فان دبلوماسية كيسنجر اوجدت وفاقا مفرطا من جانب واحد ، انفراجا اكثر من اللازم في التوتر في الولايات المتحدة وفي ارجاء الغرب كله ، والتوتر هو على كل حال رد الفعل الدفاعي الطبيعي لخطر متوقع ، وهو يستنفر الارادة ويبحثها على المقاومة . وكان التوتر قد

(١٣) ولستير « التهديدات والوعود للسلام » ص ١١١٦ .

ازداد الى حد مبالغ فيه في الغرب ، حسب رأي كيسنجر ،
لان الحرب الباردة المرتبطة به انطوت على مجازفة - هي
الفناء النووي - افطع من التهديدات التي كان ينبغي
مقاومتها . وقد انفرج التوتر بسبب هجمة دبلوماسية
صاعقة كان من تأثيرها تضخم المجازفة النووية
والاستخفاف ، في الوقت ذاته ، بالخطر السوفيياتي .
والنتيجة هي ضعف خطير في الارادة على المقاومة ، فيما
راح الجمهور المرتبك يحاول ان يفهم ما اذا كانت المقاومة
غير ضرورية او انها عقيمة .

ان ما يجب عمله بادىء ذي بدء هو اعادة حالة صحية
من الاستنفار تقوم على اساس تقدير للمخاطر الخارجية
التي تهدد طريقة الحياة الغربية ، وعلى اساس احساس
بالثقة في امكانية التغلب على هذه المخاطر . ويمكن تحقيق
ذلك تدريجيا بابعاد الدبلوماسية عن طريق البحث عن طرق
لاشراك الاتحاد السوفيياتي ، والاتجاه نحو طريقة المساومة على
اساس شيء مقابل شيء . والطبيعة المختلفة للمشاكل
الشرقية والغربية تتيح اساسا الفرصة لتنازلات متبادلة
تفيد الجانبين وتحسن في الوقت ذاته الامن الغربي او على
الاقل لا تؤذيه .

ان الاتحاد السوفيياتي يشكو شكوى مزمنة من اقتصاد
عاجز ، الامر الذي يحول باستمرار دون تحقيق طموح
الزعماء السوفيات في الوصول بقوتهم الى الحد الاقصى
في المستقبل وفي الحاضر . فالاقتصاد لا يستطيع نلبية

الطلبات الثقيلة الملقاة عليه للاحتفاظ بالقوة الموجودة وتحقيق التنمية ، بما في ذلك رفع مستوى المعيشة . والمشكلة ناشئة عن التنظيم العاجز والحافز الضعيف لاقتصاد ضخم موجه ، تعرقه ، بين أشياء أخرى ، سياسة أساسها الاكتفاء الذاتي . ومن هنا فإن الاقتصاد يواجه أزمتا زراعية دورية في المدى القصير ، وتقصيرا في توليد جبهة عريضة للابداع التكنولوجي في المدى الطويل .

وقد يكون المخرج في اصلاح جلدي للنظام الاقتصادي . غير ان الحكام التوتاليتاريين يحرصون على تجنب مثل هذه المخاطرة خوفا من نسف قوتهم الوحدانية المتماسكة . فمداواة المريض قد تفني عن الحاجة الى الطبيب . وهكذا فقد اتجهوا كما كان متوقعا نحو الغرب طلبا للمساعدة .

ومهما كان من امر المساعدات الاقتصادية التي تقدمها فانها لا بد ان تعزز قوة السوفيات وتجعلها اقوى مما لو حبست عنها مثل هذه المساعدات . اما مكاسب الغرب ، اذا كان هناك ثمة مكاسب ، فانها ستكون تافهة في الناحية الاقتصادية واكثر تافهة من الناحية الاستراتيجية ، ذلك ان قوة الغرب العسكرية والسياسية ليست مقيدة الى حد بعيد بعوامل اقتصادية . وعلى هذا فان علينا ان لا نساعد الاتحاد السوفياتي اقتصاديا وتكنولوجيا ، ما لم نحصل بالمقابل على تنازلات سياسية تبعد الاذى عن امتنا على الاقل . وعلينا وبوجه عام ان نصر على تحسين الامن ، ذلك ان ما

سيحصل عليه الاتحاد السوفياتي من مكاسب في المساعدات الاقتصادية والتجارة الموسعة يعزز موقف قيادته داخليا وخارجيا . ويجب ان يكون المطلوب تخفيض الخطر السوفياتي على الغرب مقابل الكسب في القوة المحلية . وعلى هذا الاساس ينبغي ان نركز على تحرك السوفيات في محادثات التخفيض المتبادل للقوات المسلحة ، وللأسلحة الاستراتيجية ، ومحادثات رقابة التسلح في الشرق الأوسط ، وتحييد جنوب شرقي آسيا وغيرها .

وعلى ان لا نخدع انفسنا بالقول ان سياستنا الخارجية لا تؤثر في الاوضاع داخل الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية . وفي هذه الناحية كان سولجنتسين على حق (١٤) وكيسنجر على خطأ . فاذا ادرك الحكام السوفيات ان الغرب سينقذهم من كل صعوبة اقتصادية فانهم بذلك لن يكونوا تحت اي ضغط لجعل نظامهم نظاما حرا ، كملك فان انفراج التوتر الخارجي يرافقه على الدوام في الشرق تشدد في الداخل . يتساءل كيسنجر عما اذا كان الوفاق يشجع على القمع او يغذي الحماسة والجواب هو انه يشجع على القمع . فقد بلغ الانشقاق ذروته في الاتحاد السوفياتي قبل الوفاق ، ولكن ذلك قمع فعلا بعد الوفاق . وشهدت انحاء مختلفة في اوروبا الشرقية سياسة رجعية مماثلة .

(١٤) انظر خطابه لي والشتن كما نشر في صحيفة « يواس نيوز انسد

وارلد ريبورت » ١٤ يوليو (تموز) ١٩٧٥ ، وخصوصا ص ٢٩ وما تلاها .

ومثل كينسجر كمثل من يهاجم رجلا من قش صيني يصر بعناد على أن سياسة الغرب الخرجية لا تستطيع تحويل النظام الداخلي في الاتحاد السوفياتي ، اذ ليس ثمة من يعتقد جادا بأن الضغط الخارجي يستطيع أن يجعل الديمقراطية أو ما يشابهها تنبت في المجتمع السوفياتي بين عشية وضحاها . ولكن هذه ليست المشكلة اطلاقا ، انما هي العثور على افضل وسيلة لمسيرة ودعم قضية التحرر في الشرق .

ولا تكاد تكون المساومة شبه التجارية على اساس مبدأ عدم الاضرار بالامن بمثابة مجابهة أو حرب باردة . اما اذا رفض الزعماء السوفيات رفضا اعمى القرص السانحة لوضع ترتيبات تؤدي الى مكاسب متبادلة دون ان تنسف موقفنا الاستراتيجي فسيتضائل الدامي لاعتقادنا بأنهم سيتصرفون بمسؤولية لمجرد الاستمرار في التمتع بطيبات المشاركة .

ومن شأن الدبلوماسية المجددة ان تساعد على رفع معنويات الغرب وان تفسح المجال العام امام اصلاح دفاعنا واحلافنا المتداعية . فلا بد من عكس اتجاه الدفاع المنحدر ، والا ذهبت كل الجهود هباء . وينبغي إعادة التماسك الى حلف شمال الأطلسي ، كما ينبغي حل معضلاته الاستراتيجية . ومن المؤسف ان استراتيجية الغرب العسكرية مختلفة عن التكنولوجيا ، ولا سيما من حيث عدم ادراكها للاهمية الثورية للأسلحة المتقدمة ، النووية منها

وغير النووية (١٥) . والهدف الاستراتيجي المختار الذي هو حصيلة مداولات مكثفة دارت في البنتاغون خلال السنوات الاخيرة ، يعتبر دليلا مبكرا على ضرورة اعادة النظر في مبدا استراتيجي ان الاوان لمراجعته منذ مدة طويلة .

فالقضية اذن هي معرفة الافادة على افضل وجه مما هو متاح لنا من مزايا للدفاع عن الحضارة الغربية ضد تهديد الشرق . وبدون التعميق اللفظي ، فان وفاق كيسنجر هو تفريط في هذه المزايا دون مطالبة بآية فوائد استراتيجية بالقابل ، على افتراض ان الاحكام السوفيات سيعتزون بما يتلقونه فيتفادون بحرص الاخلال بالتوازن الاستراتيجي . ولكنهم كما سبق ان قلنا فانهم لا يحتاجون الى عمل اي شيء اذ ان كفة ميزان القوة ستصبح باستمرار الى جانبهم على اية حال . والبديل المقترح هنا هو ان لا نقايض على ما في يدنا الا بفوائد استراتيجية تعويضية . وممثل هذه الدبلوماسية للتنازلات المتبادلة تنطوي على امل اكبر في سلام له معنى اكثر من وفاق تائه .

(١٥) انظر ولستر « التهديدات والوعود للسلام » ص ١١٢٢ وما تلاها ، ويرل فوس « الدفاع عن اوروبا بقلبات الموت » الطبعة ٢٤ (واشنطن العاصمة : امريكان انتربرايز انستيتيوت ، ابريل (نيسان) ١٩٧٤)

الغائمة :

اجل ، هناك مخطط عام لوفاق كيسنجر ، غير ان الغرب تائه على كل حال ، ويخيم الاضطراب على الكونغرس وعلى الجمهور ، ولا يمكن تبديده بالاجماع لان الدبلوماسية اصبحت ذات طابع شخصي . وليس هناك من سبيل لاجهزة الحكومة الشرعية لان تخطط اتجاه سياسة اميركا الخارجية ما دامت مطابقة لمخطط كيسنجر العام ، فيجب القبول بسياسته وولايته على هذه السياسة كقضية مسلم بها .

ان ما يعد به كيسنجر بالمقابل هو سلام من غير مجازفة ، يوجد استقرارا للقوى ونظاما دوليا شرعيا في الوقت الذي يزيل فيه خطر المجابهة بين الدولتين النوويتين الجبارتين . وهو يعد بتحقيق ذلك عن طريق الايقاع بالاتحاد السوفياتي في شبكة لن يرغب في الافلات منها . غير ان هذا الوعد لا يمكن البر به .

ويصف كيسنجر دبلوماسيته بانها خلاقة ، ولكن من الافضل وصفها بالرومانتيكية . فمثل هذه الحنكة السياسية نادرة في التقاليد الاميركية التي تفضل سياسة خارجية اساسها خليط من المثالية والواقعية ، على ان تكون نسب هذا الخليط ملائمة للزمن .

ولكن من المفروض قبل كل شيء آخر ان تكون سياسة اميركا الخارجية سياسة علنية وخاضعة للتمحيص والتقييم

والاستحسان في العلق . اما القموض والتكتف ، والامر
الواقع ، فهذه كلها لا مكان لها عندنا . واذا كان لا بد من
معالجة هذا العيب ، فلا بد من اعادة شاملة للمخطط
العظيم المذكور .

ملحق

مقطعات مختارة

من مؤلفات وكتابات هنري كيسنجر

١ - النظام الدولي والثورة

لا غرابة في ان يتطلع عصر كهذا العصر يواجه خطر الفناء بالطاقة النووية الحرارية ، بحسرة الى تلك الازمات التي كانت الدبلوماسية تشمل عقوبات اخف في وطأتها ، ويوم كانت الحروب محدودة ، والكوارث تكاد تكون معدومة . ولا غرابة والحالة هذه ، ان يصبح تحقيق السلام هو الشغل الشاغل ، او ان يتجه التفكير الى ان يصبح الحاجة الى السلام هي الحافز على تحقيقه .

غير ان تحقيق السلام ليس بمثل سهولة الرغبة فيه ، ولم يكن محض مصادفة ان يقتزن التاريخ بالهمة النعمة التي تقهر الانسان بتلبية رغباته بطريقة معكوسة او بالافراط في تلبية تضرعائه . واكثر العصور الغابرة تنعما بالسلام هي اقلها بحثا عنه . اما اولئك الذين لا ينتهي سعيهم اليه ، فهم اقل الناس قدرة على التوصل الى الطمأنينة . وكلمما كان السلام - باعتباره تفاديا للحرب - اللاب الاول لاحدى الدول او لمجموعة من الدول ، كان النظام الدولي تحت رحمة اشد اعضاء الاسرة الدولية قسوة . وكلمما ادرك

النظام الدولي ان هناك مبلدىء لا يمكن التهاون بشأنها ونسو
من أجل السلام ، أصبح الاستقرار القائم على اساس التوازن
في القوى مقبول على الاقل .

فالاستقرار ، اذن ، لم يكن ينجم عادة عن السعي وراء
السلام بل من الشرعية المقبولة بوجه عام . وينبغي عدم
الخلط بين « الشرعية » حسب استعمالها هنا والعدالة ،
فهي لا تعني أكثر من مجرد اتفاق دولي على طبيعة التدابير
العملية والاهداف الجائزة واساليب السياسة الخارجية .
كما انها تعني ضمنا قبول جميع الدول الكبرى باطلر النظام
الدولي ، ولو على الاقل الى الحد الذي لا يثير من السخط
لدى اي من الدول ، كما حدث لمانيا بعد معاهدة فرساي . .
حدا تعبر عنه بسياسة خارجية ثورية . وليس في وسع
النظام المشروع ان يجعل الصدمات مستحيلة وانما هو
قادر على الحد من نظامها . والحروب قد تقع ولكن خوضها
يكون باسم الكيان القائم . والسلام الذي يعقبها سيكون
تعبيرا افضل من الاجماع العام « المشروع » . والدبلوماسية
بمعناها التقليدي وهو تسوية الخلافات عن طريق التفاوض،
لا تكون ممكنة الا في ظل الانظمة الدولية « المشروعة » .

وعندما تكون هناك دولة لم تر ان النظام الدولي
مجحفا او ان طريقة اضاء صفه الشرعية عليه جائرة ، فان
العلاقات بينها وبين الدول الاخرى تكون ثورية . وفي مثل
هذه الحالات لا يكون الخلاف على تقويم الاعوجاج في نظام
معين ، وانما على النظام نفسه . فالتعديلات ممكنة ، ولكنها

تعتبر بمثابة مناورات تكتيكية لترسيخ الواقع قبل المجابهة الحتمية او تكون بمثابة اداة لنسف معنويات الخصم .

ومن المؤكد ان دافع الدولة الثورية قد يكون دفاعيا ، وقد تكون ايضا صادقة في عرضها لمشاعرها المهددة بالخطر . والظاهرة المميزة للدولة الثورية ليس شعورها بالتهديد - ذلك ان مثل هذا الشعور كامن في طبيعة العلاقات الدولية القائمة على اساس الدول ذات السيادة - بل هو انتفاء ما يطمئنها . فليس غير الامن المطلق اي شل الخصم - يعتبر ضمانا كافيا . وهكذا نجد ان رغبة احدى الدول في الامن المطلق يعني الخوف المطلق لدى الآخرين .

والدبلوماسية ، اي فن تقييد ممارسة القوة ، لا تفعل فعلها في مثل هذا الجو . ومن الخطأ الافتراض بان في مقدور الدبلوماسية على الدوام تسوية المنازعات الدولية اذا توفر « حسن النية » و « الاستعداد للاتفاق » ، ذلك ان كل دولة في النظام الدولي الثوري تبدو في عين الخصم مفتقرة الى هذه الصفات بالذات . ويظل في وسع الدبلوماسيين الاجتماع معا ، ولكنهم يعجزون عن الاقناع لانهم لا يتكلمون اللغة ذاتها . وفي غياب الاتفاق على ما يشكل مطلبا معقولا ، تشغل المؤتمرات الدبلوماسية بترديد عقيم للمواقع الاساسية والاتهامات بسوء النية ، او بمزاعم « اللامعقولية » و « التخريب » ، وتتحول الى مسرحيات راقية تحاول ايضا اقحام دول غير ملتزمة في احد الانظمة المتعارضة .

اما بالنسبة الى الدول التي اعتادت العلمانية ولا خبرة لها بالكوارث ، فان الامر يكون بمثابة درس قاس لها . ذلك ان فترة الاستقرار الطويلة التي خيل اليها انها دائمة تجعل من المستحيل عليها ان تقبل تأكيد الدولة الثورية على علاقة بانها تقصد تحطيم الاطار القائم . ولهذا فان المدافعين عن الوضع القائم يميلون الى البدء بمعاملة الدولة الثورية كما لو ان تصريحاتها هي مجرد تصريحات تكتيكية ، او كما لو ان هذه الدولة تقبل فعلا الشرعية القائمة ولكنها تفالي في عرض قضيتها لاغراض المساومة ، او كما لو انها مدفوعة بمظالم معينة لتهدا وتستكين بمجرد حصولها على تنازلات محدودة . فالذين يحذرون من الخطر الكامن بمرور الزمن يعتبرون من مروجي الرعب ، واولئك الذين ينصحون بالتكيف للظروف يعتبرون اناسا متزنين وعاقلين ، فكل من الجانبين « اسبابه » الوجيهة ، وهي الحجج التي تؤخذ على انها موجودة فعلا في الاطار القائم . و « الاسترخاء » حيث لا يكون وسيلة لكسب الوقت ، هو نتيجة العجز عن معالجة سياسة غير محدودة الاهداف .

غير ان من الامور الجوهرية للدولة الثورية ان نمتلك الجراءة في معتقداتها وان تكون مستعدة بل وحريصة على دفع مبادئها الى نهايتها . اما ما عدا ذلك مما قد تحققه الدولة الثورية ، فانه يميل الى القضاء ان لم يكن على شرعية النظام الدولي فعلى الاقل على الانضباط الذي يعمل به هذا النظام . والصفة المميزة للنظام المستقر هي

عفويته ، وجوهر الوضع الثوري هو وجدانيته . ومبادئ الواجبات في عهد الشرعية تؤخذ على أنها تحصيل حاصل فيندر التحدث عنها ، ولهذا تبدو هذه العهود ضحلة تتم عن الصلاح الذاتي . اما المبادئ في الوضع الثوري فهي مركزية وتكون دائما مدار الحديث . غير ان عقم الجهود بالذات سرعان ما يفرغها من كل معنى ، ولذا جرت العادة ان يطرح الجانبان صفتيهما « الصحيحة » لطبيعة الشرعية بعبارات متشابهة . وبما ان اهتمام الانظمة المتنافسة في الاوضاع الثورية بتسوية الخلافات اقل من اهتمامها بنفس الولاءات ، فان الدبلوماسية يستعاض عنها اما بالحرب او بالسباق على التسليح .

(من : « عالم تمت استعادته » ص ١ - ٢)



تقيم الدولة اي سياسة بناء على شرعية هذه السياسة المحلية ، اذ انها لا تملك معيارا آخر للتقييم ، غير ان الجهد الذي يبذل لتحديد مبدأ تشريع النظام الدولي بصيغة ضيقة النطاق للعدالة لا بد من ان يؤدي الى وضع ثوري ، لا سيما اذا كانت مبادئ التشريع المحلية قابلة للتطبيق . واذا اراد مجتمع ما ان يضمن الصفة الشرعية على نفسه بمبدأ يدعي الشمول والتفرد معا .. واذا كان مفهوم هذا المجتمع « للعدالة » باختصار لا يتضمن وجود مبادئ مختلفة للشرعية ، كانت العلاقات بين هذا المجتمع وغيره من

المجتمعات قائمة على أساس القوة . ولهذا السبب تعذر على أنظمة الشرعية المتنافسة التفاهم ، لا لمعجزها عن الاتفاق على طبيعة مطالب « العدالة » فحسب وإنما - وربما كان هذا هو الأهم - لأنها تمعز عن أضفاء الشرعية محليا على الإجماع الدولي الممكن أحراره .

(من : « عالم تمت استعادته » ص ٢٢٨)



... لم نواجه إطلاقا الاختلاف الاسلي بين حاجات الغرب - مثلا الحاجة الى مساعدات اقتصادية في أوروبا او الى سياسات اجتماعية نيرة في الولايات المتحدة - وبين مشاكل الامم الناشئة . ففي الغرب كان الاطار السيلسي والاجتماعي مستقرا اساسا . اما الخطر الرئيسي فوليد التخلخل الاقتصادي نتيجة الحرب او الكساد . كذلك فان البرامج الاقتصادية والاجتماعية استطاعت عن طريق ازالة السخط ان تهىء للنظام السياسي والاجتماعي ان يستقر . اما في الدول الحديثة العهد فان الفجوة بين التوقعات والواقع بسبب غياب البنيان السياسي . فالبرامج الاقتصادية نفسها تبقى جوفاء ان لم تنطو ايضا على عملية بناء سياسي . والواقع انه لا بد من مساعدات اقتصادية لكي تكون فعالة هناك من ان تقضي على النظام القائم الذي هو في معظمه اقطاعي او قبلي . فالعديد من الدول الحديثة العهد تفتقر الى المؤسسات او التقاليد التي تتكون منها

الديمقراطية في الغرب . فانماط الحكم فيها غالبا ما تركز وتبتكر على الفوغائية وتشجع على ظهور نوع من القيصرية . فمسؤوليتنا لا تقتصر على رفع مستوى معيشة الدول الحديثة العهد بل تتناول اعتقادنا بالحرية والكرامة الانسانية مرتبطا بالظروف الخاصة لهذه الدول .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٥)



هذه العقبات في وجه المفاوضات الجديدة تضخمها المواقف الغريبة ، وخاصة الاميركية منها ، تجاه التفاوض مع الشيوعيين . والدول التي تتمسك بوضعها الراهن يتعذر عليها دائما معالجة فترة ثورية . وبما ان كل ما تعتبره « طبيعيا » يكون مرتبطا بالنظام القائم ، فانها تدرك بعد فوات الاوان ، في العادة ان ظهور دولة اخرى معناه قلب النظام الدولي . وهذا في الحقيقة مشكلة خصوصا اذا اقدمت دولة ثورية على طرح كل مطلب كهدف محدد ومعين قد يبدو في حد ذاته معقولا جدا . واذا ما استعاضت عن الضغط بحملات للتعايش السلمي ، فانها قد تثير الاعتقاد بان هناك تنازلا وحيدا آخر يقف في سبيل عهد من الشعور الطيب الذي تهفو اليه . وهناك تفري جميع غرائز الدولة المتمسكة بالوضع الراهن بتسيير سياستها نحو توقع تغيير جلري لدى خصمها ، اي باتجاه ما لا يبدو لها بجلاء .. « طبيعيا » ..

ولولا هذه الصعوبة في التفهم ، لما قبيض النجاح على الاطلاق لاية ثورة . والحركة الثورية تنطلق دوما من موقع القوة الدنيا . وتدين ببقائها الى تردد ضحاياها الملمنين في قبول تصريحاتها على علاتها . انها تدين بنجاحها الى المبزة السيكولوجية التي يضيفها الغرض المتفرد الذهنية على الخصوم الذين يابون الاعتقاد بأن بعض الدول ار المجموعات الدولية قد تفضل النصر على السلام . فتموض التحدي السوفياتي ناجم في بعضه عن مهارة القيادة السوفياتية . غير ان التضخيم ناتج عن ميل العالم الحر الى اختيار تفسير الدوافع السوفياتية الذي ينطبق افضل انطباق على مفاهيمه الخاصة المقررة سابقا . فلا كتابات لينين ولا تعبيرات ستالين ولا منشورات ماو ولا تصريحات خروشوف نفعت في تحويل الغرب عن اعتقاده واقناعه بأن تغييرا أساسيا في المجتمع الشيوعي واهدافه أصبح وشيكا ، وبأن المشكلة الموجلة تعتبر في حكم المحولة .

ولا ينقشع الغموض عن الحركات الثورية الا امام عيون الاجيال القادمة . ومهما بدت الدولة الثورية ضعيفة في البداية فانها غالبا ما تكون قادرة على احلال القوة السيكولوجية محل القوة المادية . وبإمكانها استخدام ضخامة اهدافها لدحر الخصم الذي يعجز عن تدارك سياسة غير محدودة الاهداف .



هناك ... شك خطير حول الصحة التاريخية لهذه النظريات التطورية . وسجل العلاقات بين التنمية الاقتصادية والسياسية الخارجية المعتدلة .. بين التصنيع والمؤسسات المحلية المنورة .. بين التربية والروح المتسائلة ، ليس مفعما بالامل كما يقال لنا غالبا . فالتصنيع لم يجعل المانيا اقل ميلا للحرب ، بل العكس هو الصحيح . كما ان معدل النمو الاقتصادي الذي زاد على مثيله في اية دولة حديثة معاصرة لم يجعل من اليابان دولة مسالمة . كذلك فان معارضة التوتاليتارية الحديثة نادرا ما تاصلت في البيروقراطيات او في الجامعات . والنظام التربوي في المانيا يعد من امجاد تلك الامة ، ومع ذلك فان الادلة تشير الى ان تأييده لاسوا دكتاتورية عرفها العصر الحديث فاق بكثير مقاومته لها . ولا يختلف هذا الحال كثيرا بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي . ولعدة قرون وفي عدة مجتمعات كانت وظيفة التربية التلقين العقائدي ، وينظر اليها كوسيلة لتعزيز سيطرة الدولة . وتفيد المستندات التاريخية ان هذه المحاولة نجحت اكثر مما فشلت ، ولا سيما اذا حكمنا عليها من خلال الاحداث على اساس مقياس زمني لحياة الفرد لا عبر القرون .

والواقع انه لا يوجد بلد تطورت فيه المؤسسات الديمقراطية عقب التصنيع او نتيجة التطور الاقتصادي .

فحيثما لا تكون هناك جذور للمؤسسات الديمقراطية عند بدء الثورة الديمقراطية ، فان هذه المؤسسات لا تجد حائزا لها في ظل النمو الصناعي . وربما تكون الديمقراطية راسخة الاركان في المانيا واليابان المعاصرتين ، غير انها لم تأت نتيجة التطور ، وانما كانت نتيجة حرب طاحنة . وفي جميع المجتمعات الديمقراطية التقليدية كانت اسس نظام الحكم اسبق من الثورة الصناعية . وقد نشأ الدستور الاميركي في مجتمع زراعي بأغلبيته ، وكذلك كان الحال مع المؤسسات الاساسية في النظام البريطاني . وقد اتسعت هذه المؤسسات ورفقت بازدهار البلدين ، الا ان ميزاتهما المهمة سبقت النمو الاقتصادي ولم تكن نتيجة له .

بل على العكس ، فبالنسبة الى العلاقة بين التصنيع وظهور الديمقراطية اعتبرت الحرية السياسية في القرن التاسع عشر وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي . واعتبرت الديمقراطية حينذاك اكثر انواع الحكم « تقدما » ليس فقط من الناحية المعنوية ، بل على أساس الاعتقاد بأنها اكثر النظم فاعلية لدعم الرخاء المادي . ذلك ان الحكم الإقطاعي استبعد الافراد الموهوبين وأصحاب المشاريع في المجتمع عن الاشتراك في شؤون الحكم . وقد طوق النظام التجاري النشاط الاقتصادي بقيود حكومية زاد في التدمير منها ان اكثر الناس تأثروا بها لم تكن لهم كلمة في وضعها او تطبيقها . وفي هذه الحالة كانت النظرية الديمقراطية تعبيرا عن رغبة التي تمس رخاءهم .

وهذا يعني ان التصنيع بدلا من ان يولد الديمقراطية
فقد يزيل الحافز الاقتصادي لها . وعندما لا تقف الحكومة
عائقا في سبيل التطور الاقتصادي بل تشجعه بانتظام ، فان
اصحاب المشاريع في المجتمع ينصهرون في النظام القائم
بدلا من معارضته .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٩٠ - ٢٩٢)



كان نظام مترنيخ مستوحى من الاعتقاد الشائع في
القرن الثامن عشر وهو ان العالم أشبه بساعة كبيرة ،
اجزاؤها متشابكة بعضها مع بعض اذا اضطرب احدها اختل
توازن الاجزاء الاخرى . اما بسمارك فكان يمثل عصرا
جديدا . فلم يكن ينظر الى التوازن كانسجام او كامر
ميكانيكي ، بل كتوازن احصائي لقوى دافقة ، وفلسفته
الملائمة هي مفهوم داروين البقاء للأصلح . وكان بسمارك
دليلا على التحول عن المفهوم العقلاني الى المفهوم التجريبي
للسياسة .

(من : « الثوري الابيض : خواطر عن بسمارك » ص ٩٠٩)



لا يمكن تسوية الخلافات بين الدول ذات السيادة الا
عن طريق التفاوض او القوة بالحلول الوسيط او بفرض

الحل فرضا . اما اي هذه الاساليب هو الذي يفرض نفسه فأمره يتوقف على قيمة وقوة البلدان المعنية وانظمتها المحلية . فقيم كل امة هي التي تحدد ما هو عدل ، وقوتها هي التي تقرر ما هو ممكن . وتركيبها المحلي هو الذي يشير الى السياسات التي يمكن في الواقع تنفيذها والابقاء عليها .

وعليه فان السياسة الخارجية تنطوي على جهدين متعارضين جزئيا : تحديد مصالح واغراض وقيم المجتمع ، وربطها بمصالح واغراض وقيم الآخرين .

ولذا فان على الذين يرسمون السياسة ان يوجدوا توازنا بين ما هو مرغوب وما هو ممكن . ويقاس التقدم دائما بخطوات جزئية وبالتحقيق النسبي لاهداف متغيرة ولا مفر من التوتر بين القيم التي تصاغ على الدوام باقصى الصيغ وكذلك بين الجهود المبذولة لدعمها والتي تنطوي بحكم الضرورة على المهادنة . فالسياسة الخارجية تفسر محليا بعبارات العدالة وما يحدد بالعدالة محليا يصبح موضوع تفاوض في الخارج . ولذا لم يكن محض مصادفة ان تنظر عدة دول بما فيها دولتنا الى الساحة الدولية وكأنها منتدى تنسف فيه الفضائل بأساليب المكر من قبل الاجانب .

(من : خطاب « على الارض السلام » ص ٥٢٦)



ولكن اذا كان العالم افضل من مخاوفنا فانه لا يزال

أدنى بكثير من أملنا فيه . ولقد حققنا انفراجا في العديد من الازمات ، الا اننا لم نقتلع جذورها بعد . ثم إن منجزاتنا على ضخامتها لم تبعد المخاطر والانقسامات التي نشأت بعد الحرب . لقد بدأنا الرحلة ولم نكملها بعد . . من المجابهة الى التعاون . . من التعايش الى الانصهار الكلي . ولكننا مصممون على بلوغ نهاية الرحلة .

(من : « خطبة الفيلق الاميركي (المحاربين المخضرمين »
ص ٢٧٥ - ٢٧٦)

★ ★ ★

٢ - الإطار الدولي الحالي

يكاد لا يكون هناك شك في أننا نمر بفترة ثورية . وعلى الصعيد المادي اختل ميزان قوة الاسلحة بالنسبة إلى الغايات التي يمكن ان تستخدم لتحقيقها . ونتيجة لذلك وفي لحظة من القوة التي لا مثيل لها نجد ايدينا مغلولة بسبب المضامين التكنولوجية لاسلحتنا . وعلى الصعيد السياسي فان العديد من الدول الحديثة الاستقلال تستمر في شحن سياساتها الدولية بالحرارة الثورية التي اكسبها الاستقلال . وعلى الصعيد العقائدي ، فان الحاسة المعاصرة تغذيها الآمال والتوقعات التي استوطنت حديثا في شعوب كانت حتى الامس القريب عاجزة عن التعبير عما في نفوسها ، كما تغذيها السرعة التي يجري بها تداول الآراء . يضاف إلى ذلك الكتلة السوفياتية التواقعة لاستغلال جميع أنواع السخط لمصلحة غاياتها الذاتية ، اعطت للوضع الراهن اندفاعه الثوري .

وهذا صحيح على الرغم من البيانات الثورية للمؤتمر الحزبي العشرين ، ذلك ان « التعايش السلمي » لم يطرح

كتسليم بالوضع الراهن . بل على العكس من ذلك ، اذ جرى تقريره باعتباره اشد الاساليب الهجومية تأثيرا واكثر وسيلة فعالة لتقويض النظام القائم .

(من : « تأملات في الدبلوماسية الاميركية » ص ٤٤)



هذا امر ملح بنوع خاص في فترة ثورية كالفترة الحالية عندما يكون التغيير مرغوبا اكثر من الانسجام . وهكذا فان العلاقات الدولية المعاصرة تكون صعبة على افضل افتراض ، ولكنها تصبح ذات صفة ملحة لا سيما لانه لم يسبق ان حدثت عدة ثورات مختلفة في آن واحد . فعلى الصعيد السياسي ، شهدت فترة ما بعد الحرب ظهور عدد كبير من الدول الجديدة لشعوب كانت حتى ذلك الحين تحت الحكم الاستعماري . وليس بالامر السهل في اي وقت من الاوقات دمج هذا العدد الكبير من الدول في الاسرة الدولية ، لا بل ان هذا الامر زاد جساما لان الكثير من الدول المستقلة حديثا استمرت في شحن سياستها بالحرارة الثورية التي اكتسبتها الاستقلال . وعلى الصعيد العقائدي فان الحماسة المعاصرة تفديها السرعة التي يجري بها تناقل الافكار ، كما تفديها الاستحالة المعروفة لتنفيذ التوقعات التي اثارها الشعارات الثورية . وعلى الصعيد الاقتصادي والسياسي فان الملايين يشورون على مستويات المعيشة وعلى الحواجز الاجتماعية واختلاف الاجناس التي بقيت دون تغيير مبددة قرون . زد

على هذا ان جميع هذه الثورات حدثت في وقت اصبحت فيه العلاقات الدولية فعلا علاقات عالمية للمرة الاولى ، اذ لم تعد هناك مناطق معزولة . واية خطوة دبلوماسية او عسكرية تترتب عليها في الحال عواقب على نطاق عالمي . وهذه المشاكل على خطورتها ، تستغلها الكتلة الصينية السوفياتية ، اذ انها مصممة على الحيلولة -ون اقامة توازن من اي نوع كان ، كما انها موجهة نحو استغلال كافة الآمال لاغراضها الخاصة .

ولم يسبق للحنكة السياسية ان واجهت تحديا مخيفا اكبر من هذا . والمطلوب من الدبلوماسية ان تتغلب على انقسامات لا مثيل لها في الماضي ، وفي وقت يتناقض فيه باستمرار الاستعداد المتوفر لها للاستفادة من الضغوط التقليدية ، حتى خلال فترات الانسجام . ومن المؤكد ان الثورة المعاصرة لا يمكن ان تتحقق بالقوة وحدها ، فهي تتطلب وجود برنامج متماسك وجريء يتفق مع آماني البشرية . ولكن عندما لا يكون هناك عقاب لعدم المسؤولية ، فان القهر المكبوت لعدة قرون قد يجد له متنفسا في المجال الدولي لا نحو التطور الداخلي . وقد تختفي وسائل كبح النظام الدولي بالقدر الذي يصبح فيه اللجوء الى القوة مستحيلا .

اضف الى هذا انه مهما كانت امكانات توافقنا مسع امني سائر البشر ، فاننا نجابه دولتين ثوريتين هما الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية اللتين تفخران بفهمهما المتفوق للقوى « الموضوعية » ، واللتين تبدو لهما السياسات غير

المتصلة بإمكانية منقولة لاستخدام القوة ، مجرد نفاق او غباء ، وبما ان العقيدة السوفياتية ترفض بصراحة الانسجام بين الانظمة الاجتماعية المتفاوتة ، فان التخلي عن القوة يخلق فراغا يمكن للزعامة السوفياتية ان تتحول فيه دون ان تخشى شيئا . وبما ان الحكام السوفيات يفاخرون بقدرتهم على « رؤية ما وراء » عرضنا للنيات السلمية، فان امكانياتنا الوحيدة للتأثير في تصرفاتهم تكمن في امتلاك قوة متفوقة . فالقيادة السوفياتية بللت كل جهد مستطاع للاحتفاظ بالنزعة العسكرية ، وحرصت على الاصرار على ان ليس بوسع اي اكتشاف تكنولوجي مهما بلغت قوته ، ان يلغي قوانين التاريخ ، وان لا سبيل للوصول الى سلام حقيقي الا بعد انتصار الشيوعية . وسبق لنيكيتا خروشوف ان قال « سنقبركم » ، وكان في وسع الديمقراطيات ان توفر على نفسها الكثير من البؤس لو لم تكن تصر في غالب الاحيان على ان الدكتاتوريين لا يعنون ما يقولون . ويؤثر عن ماوتسي تونج قوله « ان القوة السياسية تنبت من فوهة المدفع ... اجل ... نحن دعاة القوة الكلية للثورة ... وهذا صحيح وماركسي .. » .

ويمكن تعريف مشكلة العصر النووي على النحو التالي:
ان ضخامة الاسلحة المصرية تجعل التفكير في الحرب امرا مقبلا ، غير ان الامتناع عن المخاطر يعني اطلاق يد الحكام السوفيات . وفي وقت اصبحتنا فيه اقوى من اي وقت مضى ، تعلمنا ان القوة غير المتصلة بالغايات التي يمكن ان

تستخدم في أجلها ، قد تشل الإرادة . وليس ثمة من مهمة تواجه السياسة الأميركية أكثر إلحاحا من رفع قوتنا الى مستوى القضايا التي يرجح ان نتنافس فيها . وكل الخيارات الصعبة التي تواجهنا - من طبيعة انظمة سلاحنا الى المخاطر التي يمكن ان تمر بها الدبلوماسية - تفترض بادية ذي بدء القدرة من جهتنا على تقييم معنى التكنولوجيا الجديدة .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ٢ - ٤)



للمرة الاولى في التاريخ اصبح من الممكن بفضل تغيير ميزان القوى عن طريق التطورات وحدها داخل اراضي دولة اخرى . ولم يكن في وسع اي امتلاك يمكن تصوره للاراضي، حتى ولو كان احتلال اوروبا الغربية ، ان يؤثر في الميزان الاستراتيجي بمثل العمق الذي اثر فيه النجاح السوفياتي في كسر طوق احتكارنا النووي . ولو ارادت دولة فيما مضى ان تحقق تحولا استراتيجيا كبيرا عن طريق التوسع الاقليمي ، لكانت الحرب هي النتيجة الحتمية . ولكن نظرا لان نمو التكنولوجيا النووية حدث داخل اقليم ذي سيادة ، فقد ادى الى سباق في التسليح عوضا عن الحرب .

(من : « الاسلحة النووية والسياسية الخارجية ») ص

(٦ - ٥)



... وهكذا نجد ان الكيانات الداخلية المعاصرة هي بمثابة تحد لم يسبق له مثيل لظهور نظام دولي مستقر . فالمجتمعات البيروقراطية البرغماتية تركز على الافادة من الواقع التجريبي الذي تعتبره حقيقة مسلما بها ، في حين ان المجتمعات الايدولوجية تنقسم بين اسلوب بيروقراطي في جوهره (وان يكن ذلك في مجال من الواقع مختلف عن الكيانات البيروقراطية - البرغماتية) ، وبين جماعة تستخدم الايدولوجية لغراض ثورية بالدرجة الاولى . ولدى الدول الجديدة - من حيث نشاطها في الشؤون الدولية - حافز قوي للبحث عن تحقيق استمرار القيادة الساحرة (الكارزمية) خلال السياسة الخارجية .

وتشكل هذه الفوارق عقبة رئيسية في وجه الاجماع على ما هو اقتراح « معقول » . ومن الصعب التوسل الى تشخيص مشترك للموضع القائم . بل ان الاصعب من ذلك هو الاتفاق على اجراءات الحل . ومما يعقد الوضع ظاهرة تشترك فيها جميع انواع القيادات الا وهي الفائدة المتوخاة في الاهداف القصيرة الاجل ، والحاجة المحلية الى النجاح في كل الاوقات . ففي المجتمعات البيروقراطية تنشأ السياسة من حل وسط ، غالبا ما يسفر عن ادنى تاسم

مشترك ، ويتولى تنفيذه افراد اكتسبوا شهرتهم عن تسييرهم دفة الوضع الراهن .

اما القيادة في الدولة ذات المؤسسات الايديولوجية فقد تكون اسيرة اكثر لهيئات جماعية . فاي من هاتين القيادتين لا تطبق تغييرا جذريا في مسارها لانه يتسبب في ردود فعل صميقة في كيانها الاداري . والزعماء الباهرون في الدول الجديدة هم اشبه شيء بالبهلوان الذي يسير فوق جبل مشدود ، اذا اخطأ في نقلة واحدة سقط ودقت عنقه .

(من : « السياسة الفخرجية الاميركية » ص ٤٢ - ٤٣)



ليس اذن من امل في التعاون والاستقرار ؟ وهل حكم على نظامنا الدولي بان لا يكون مفهوما ، وعلى اعضائه بالشعور المتزايد بالحيدة ؟

لا بد من الاقرار بانه اذا نظرنا الى الكيانات المحيطة على حدة ، بدا التشخيص غير مشرق . الا ان الكيانات المحيطة لا توجد في فراغ ، ولا بد لها من ان تستجيب لقتضيات البيئة . وهنا تجد جميع الدول نفسها وجهًا لوجه امام ضرورة تجنب هجمة نووية . ومع ان هذا الوضع لا يردع جميع الدول على السواء فانه يعدد مهمة مشتركة تفرضها التكنولوجيا حتى على مزيد من الدول كمسؤولية مباشرة . ثم ان قدرنا من التشابه في اشكال الادارة قد يحقق

قدرا مشتركا من العقلانية .. فتنتشر العلوم والتكنولوجيا .
وقد يؤدي تحسين المواصلات الى ظهور ثقافة مشتركة . ان
عملية التفتيت بين الكيانات المحلية والمراحل المختلفة للتطور
مهمة ولكن الاعتماد المتبادل المتزايد بين البشر يمكن ان يطفى
عليها .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٤٥ - ٤٦)



... ان التحدي في زماننا هو ما اذا كان في وسعنا
ان نعالج بوعي وابداع ما كانت تتم تسويته في القرون
الماضية عن طريق سلسلة من الفورات العنيفة والمدمرة في
كثير من الاحيان . علينا ان نشيد نظاما دوليا قبل ان تفرضه
علينا ازمة ما كامر محتم .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٤٩)



كان المقياس التقليدي لميزان القوى اقليميا . وكان في
وسع دولة ما ان تكسب تفوقا كاسحا بفضل الفوز فقط .
وما دام باب التوسع الاقليمي مقفلا او محدودا جدا ، فان
الحفاظ على التوازن كان امرا محتملا . اما في الفترة
الماضية فان هذا لم يعد صحيحا . فبعض الفتوحات لا
تضيف سوى القليل الى القوة العسكرية المؤثرة . اما
الزيادات الكبرى في القوة فلا تتحقق كلها الا عن طريق

تطورات داخل حدود الدولة ذات السيادة . ان الصين كسبت من ناحية القوة العسكرية الحقيقية من طريق احراز اسلحة نووية أكثر مما كان في مقدورها ان تكسبه لو احتلت جنوب شرقي آسيا كله . ولو ان الاتحاد السوفياتي احتل أوروبا الغربية كلها وبقي من غير أسلحة لكان أضعف بكثير مما هو الآن وعنده هذه الترسانة النووية داخل حدوده الحالية . وبعبارة أخرى ، ان التغييرات الأساسية الحقيقية حدثت داخل الحدود الإقليمية للدول ذات السيادة ، ومن الواضح ان هناك حاجة ملحة لتحليل ما يقصد فعلا بالقوة ، وكذلك بتوازن القوى ، في العصر النووي .

(من : « السياسة الخارجية الأميركية » ص ٦٠ - ٦١)



... أصبح العالم من الناحية العسكرية موزعا بين قطبين فليس هنالك سوى دولتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تمتلكان العدة الكاملة للقوة العسكرية . وطوال العقد القادم لن يكون في مقدور أي بلد آخر او مجموعة من البلدان تحدي التفوق المادي لهاتين الدولتين . بل ان الثغرة في القوة العسكرية بين الدولتين النوويتين الجبارتين وبقية العالم يمكن ان تتسع بدلا من ان تضيق خلال العقد القادم .

والاستقطاب العسكري هو سبب للجمود في السياسة الخارجية . وكان حماة التوازن في القرن التاسع عشر

مستعدين للاستجابة للتغيير بتعديل مضاد . أما واضعو السياسة في الدولتين الجبارتين في النصف الثاني من القرن العشرين فانهم لا يثقون كثيرا في قدرة التوازن على تعديل نفسه بنفسه بعد اصابته بالاختلال . ومهما يكن من امر « التوازن » بين الدولتين الجبارتين فانه يعتبر هشا وجامدا في آن واحد . ويفتقر العالم المجزا بين قطبين الى القدرة على التبصر ، فيبدو له الكسب في هذا الجانب خسارة للجانب الآخر . وتظهر كل قضية وكأنها تنطوي على مسألة البقاء ذاته . وتتوزع البلدان الصغيرة بين الرغبة في الحماية والرغبة في التهرب من سيطرة الدول الكبرى . وتطفا على كل من الدولتين الجبارتين الرغبة في الحفاظ على تفوقها بين حليفاتها وزيادة نفوذها بين الدول غير المتزمة ودعم امنها في وجه خصمها . وبما أن بعض هذه الاغراض لا يمكن التوفيق بينها ، فان ذلك يزيد في الضغط على النظام الدولي .

ولكن عصر الدول الجبارة يقترب الآن من نهايته . فالاستقطاب العسكري لم يخفق فقط في منع تعدد الاقطاب السياسية بل شجعه . ولدى الحلفاء الضعفاء سبب وجيه للاعتقاد بأن دفاعهم يأتي في صلب مصلحة شركائهم الكبار . ومن هنا فانهم لا يرون حاجة لشراء تأييد الشركاء بالأذعان لسياساتهم . وتشعر الدول الحديثة العهد بالحماية نتيجة للتنافس بين الدول الجبارة ، كما أن قوميتها تؤدي الى تأكيد متزايد الجراءة لارادتها الشخصية . والاستعمالات

التقليدية للقوة أصبحت اقل قابلية من الناحية العملية ،
وظهرت اشكال جديدة من الضغط نتيجة الولادات المؤقتة
والكيانات المحلية الضعيفة .

وليس من الضروري ضمان هذا الاستقطاب السياسي
المتعدد الاستقرار . فالتزمت يتناقص ، وكذلك تتناقص
القدرة الادارية . وقد تفلح القومية في الحد من سطوة
الدول الجبارة ، ويبقى ان نعرف ما اذا كانت تتيح مفهوما
للتكامل يحقق قدرا اكبر من النجاح في هذا القرن عما كان
عليه في القرن الماضي . وقليلة هي البلدان التي تهتم بالاطلاع
على الشؤون العالمية ، وليس سوى الدول الجبارة التي
تمتلك وسائل المعرفة . ونتيجة لذلك فان الدبلوماسية غالبا
ما توجه نحو السياسات المحلية ، كما ان اهتمامها بأحداث
توقف في الحركة يكون اكثر من اهتمامها بالاسهام في النظام
الدولي . ومن المتعذر تحقيق التوازن بين دول متفاوتة جدا
في القيم والاهداف والتوقعات والخبرات السابقة .

ان حاجة النظام الدولي المعاصر الكبرى هي مفهوم
متفق عليه للنظام . وفي غياب هذا المفهوم ، فان القوة
المتوفرة الرهيبة لا يقيدها اي اجماع على الشرعية كما ان
الايدولوجية والقومية بطرقهما المختلفة ، تعمق الانقسامات
الدولية . والعديد من عناصر الاستقرار التي ميزت النظام
الدولي في القرن التاسع عشر ، لا يمكن احيائها من جديد
في العصر الحديث . ان التكنولوجيا المستقرة ، وتعدد
الدول الكبرى ، والمطالب المحلية المحدودة ، والحدود التي

تسمح بالتعديل ، كل هذه ذهبت الى غير رجعة . فاييجاد مفهوم جديد للنظام الدولي امر جوهري ، وبدونه يبقى الاستقرار بعيدا عن متناول اليد .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٥ - ٥٧)



قضية الشرعية السياسية هي مفتاح الاستقرار السياسي في مناطق تضم ثلثي سكان العالم . ومع ان النظام المحلي المستقر في البلدان الجديدة لا يولد تلقائيا نظاما دوليا ، فان النظام الدولي لا يكون ممكنا بدونه . وينبغي ان يتضمن جدول الاعمال الاميركي فكرة عما نعينه بالشرعية السياسية . وليس في وسعنا ان نتظاهر في عصر المواصلات الفورية بان ما يحدث لثلثي سكان العالم امر لا يعني الولايات المتحدة ولا يهمها . بيد ان هذا لا يعني ان هدفنا يجب ان يكون نقل المؤسسات الاميركية الى البلدان الجديدة ، او فرضها عليها . كما يجب ان لا يقتصر تحديدنا للمشكلة على انه كيفية منع انتشار الشيوعية ، بل ينبغي ان يكون هدفنا بناء اجماع ادبي يجعل العالم المتنوع عالما خلاقا لا عالما هداما .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٨٤)



لا بد من القول ، قبل كل شيء ان الاستخدام السياسي

للقدر المتوفر من القوة مهما بلغ ، قيد تغير . فعبر التاريخ كله كان في الامكان تحويل الزيادة في القوة العسكرية مهما بلغت ، الى ميزة سياسية معينة . ولكن بالنظر الى الترسانات المتخمة في العصر النووي ، فان السعي لكسب ميزة هامشية امر لا طائل تحته وانه يصبح انتحاريا . وعندما يتم الوصول الى الاكتفاء ، فان اية زيادة اضافية في القوة لا تترجم الى قوة سياسية مفيدة ، كما ان محاولة الحصول على مكاسب تكتيكية يمكن ان تفضي الى التفسخ .

ومثل هذه البيئة تركز املها على الاستقرار ، وتجعل من الصعب المحافظة عليه . والسعي اليوم وراء التوازن يجب ان لا يقارن بميزان القوى في الجهود السابقة . فشعار « تطبيق » ميزان القوى التقليدي (الكلاسيكي) يتحلل عندما يكون التغيير المطلوب لقلب الميزان كبيرا جدا بحيث لا يمكن تحقيقه بوسائل محدودة .

وعلى وجه التحديد فانه لا يوجد لهذا شبيه في القرن التاسع عشر ذلك ان الدول الرئيسية كانت حينئذ تتشارك في مفاهيم متشابهة في الاساس للشرعية ، كما كانت تسلم بالكيان الاساسي للنظام الدولي القائم . وكانت التعديلات الصغيرة في القوة تبدو مهمة . وكان « التوازن » يفعل فعله في مناطق جغرافية محصورة نسبيا . غير ان ايا من هذه العوامل لا قيمة له اليوم .

وعندما نتحدث عن وجود خمسة او ستة او سبعة مراكز رئيسية للقوة ، فلا يعني ذلك استبعاد غيرها ، بل

يعني ان الجميع كانوا الى ما قبل بضعة سنوات يتلقون علي وجود مركزين فقط . فانهيار التورات وظهور مراكز جديدة للقوة يعني مزيدا من حرية الحركة ومزيدا من الاهمية لجميع الدول الاخرى .

وعلى هذا الاساس فان هدفنا الاتي هو بناء شبكة مستقرة من العلاقات تتيح الامل في تجنب البشرية ويلات الحرب . فالاسرة العالمية التكاملة لا تطبق مجابهات بين الدول الكبرى ولا حدوث ازمات اقليمية من جديد .

غير ان السلام يجب ان يكون اكثر من مجرد غياب الصدام . فنحن ننظر الى الاستقرار على انه جسر لتحقيق اماني البشرية ، وليس هدفا في حد ذاته . لقد تعلمنا الكثير بشأن تطبيق الازمات ، ولكننا لم نتاصل جذورها . وبدانا نسوي خلافاتنا ، الا اننا لم نرسخ المشاركة بيننا . وربما تكون قد اجدنا التحكم في التوازن ، ولكننا لم نحرز العدالة بعد .

ان الفرص السانحة امام البشرية تتجاوز الآن القومية . ولا يمكن الافادة منها الا اذا كانت الامم تعمل معا بتفاهم :

— للمرة الاولى منذ اجيال اصبحت الانسانية في موقف تستطيع فيه ان تصوغ نظاما دوليا جديدا وسلميا . ولكن هل لدينا الطموح والتصميم للمضي بمهمة الخلق هذه التي ما زالت هشة ؟

— للمرة الاولى في التاريخ تتوفر لدينا المعرفة

التكنولوجية لتلبية حاجات الانسان . ان مقتضيات العالم المعاصر لا تحترم حدود الاوطان ، ومن المحتم ان تفتح جميع المجتمعات امام العالم المحيط بها . ولكن هل لدينا الارادة السياسية للتضافر معا في سبيل بلوغ هذه الغاية العظيمة؟

(من خطاب : « السلام على الارض » ص ٥٣٠)



التكافل الاقتصادي هو حقيقة واقعة . ويترتب علينا ان ننهي التناقض بين الاعتماد المتبادل المتزايد والهويات القومية والاقليمية المفتحة .

(من : « خطاب جيج بريطانيا العظمى » ص ٧٧٩)



٢ - الدبلوماسية في عالم ثوري

... ولكننا نعيش في عصر صراع ايديولوجي . وهذا هو السبب في صفة العجالة بالنسبة الى العلاقات الدولية، الحالية . وفي رأي الكثيرين ان هذا الصراع العقائدي يمكن ازالته بتوفر الارادة ، وانه يتعين علينا كما كان الوضع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ان ندير علاقاتنا الدولية دون التفتات الى المؤسسات المحلية . لكن ذلك معناه ان نضع العربية امام الحصان . فقد كان من الممكن خلال القرن الثامن عشر اعتبار المؤسسات المحلية غير ذات موضوع ، لان الحكومات كانت حينذاك تشعر بقدر كاف من الطمأنينة يسمح لها باغفال التحولات في الداخل ، ولانه لم تكن في الوجود دولة تدعي لنفسها حق شعول الرؤيا والانفراد بها بالنسبة الى نظام اجتماعي عادل . فمذ اللحظة التي اصررت فيها فرنسا على التطبيق الشامل لمبادئها المقررة وراحت تقوض المؤسسات القائمة ، عجزت المناورات المعقدة لدبلوماسية القرن الثامن عشر عن تضيق نطاق الصراعات الدولية . كما ان الاساليب الدبلوماسية الملائمة للقرن التاسع عشر لم تكن على مستوى الوضع بعد عام ١٩١٨ لان الحرب

العالمية الاولى هزت كيان النظام الدولي هذا شديدا لم تعد معه القضية قضية تصحيح الفوارق داخل نظام التوازن ، بل اصبحت قضية التوازن نفسه .

(من : « حدود الدبلوماسية » ص ٧)



ان نقطة الضعف الرئيسية للههي دبلوماسية الولايات المتحدة ، هي عدم اعادة الاهتمام الكافي للناحية الرمزية في السياسة الخارجية . فنحن نتخذ مواقفنا في العادة على اساس من الاهتمام الشديد بمضمونها القانوني ، مع تركيز خاص على نهج الخطوة خطوة في الدبلوماسية التقليدية . لكننا فيما كنا نخاطب القادة السوفيات ، كانوا هم يخاطبون سكان العالم . وباستثناء حالات قليلة لم تنجح في ابراز اهمية موقفنا ولا في النزول بمفاوضات معقدة الى حدودها الرمزية . اما السوفيات فقد استطاعوا في مناطق رئيسية من العالم ان يتحكموا في « حملة السلام » بكثرة ترددهم دونما انقطاع شعارات لم تكن تبدو مقبولة من العقل عندما رفعت للمرة الاولى ، ولكنها اصبحت متداولة بين الناس عن طريق استخدامها . واصبحت الدولة التي اضافت ١٢٠ مليون نسمة الى فلكها بالقوة ، بطلة مكافحة للاستعمار . وظهرت الدولة التي استخدمت عشرات الملايين مثن البشر في اعمال السخرة كجزء لا يتجزأ من نظامها الاقتصادي بمظهر الكرامة الانسانية في كثير من انحاء العالم . بينما لم

ننجح في تعبئة الراي العام الى جانب وحدة المانيا او وحدة كوريا او بشأن فلك الدول التابعة . كذلك اصبحت فورموزا رمزا للعتاد الاميركي ، كما ان قواعدنا الجوية في الخارج اصبحت دليلا على النزعة العدوانية الاميركية . وكان ردنا على كل انطلاقة سوفياتية جديدة تتخذ صورة تصريحات ورعة عن طهارة دوافعنا . لكن العالم لا يتأثر بالعبارات القانونية ولا سيما في الازمان الثورية . على ان هذا لا يعني ان ينظر الى المفاوضات كمجرد دعاية ، وانما يعني اننا باخفاقنا ، في مجازاة الزعماء السوفيات الى حد كاف في الناحية السيكلوجية ، اعطينا لهم فرصا عديدة للغاية استفادوا منها ضدنا .

وكان نتيجة ذلك ان اصبحت المناقشة الدولية تدور فقط حول النقاط كلها وبالخطى التي يقررها السوفيات . واصبحت انظار العالم توجه نحو اهوال الاسلحة النووية لا نحو خط العدوان السوفياتي التي قد يطلق هذه الاسلحة من عقالها . والزعماء السوفيات لا يتفاوضون الا اذا كان الانفراج في التوتر يخدم مآربهم وهم يقطعون المفاوضات عندما يكون قطعها في صالحهم دون ان يرغبوا على المشاركة في مسؤولية البات المتسبب في القتل .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص

٦١ - ٦٢)



ليس مجرد مصادفة ان اصبحت الجمود الدبلوماسي

أصعب على الحل بعد أن أصبحت الأسلحة أشد فتكا وتدميرا . كما أن تضخم أهوال الحرب زاد من صعوبة عملية التفاوض بدلا من أن يسهل التسوية . ونادرا ما اعتمد المفاوضون عبر التاريخ اعتمادا كليا على قوة الإقناع في الحجة كما أن قدرة أي بلد على المساواة لا تعتمد - تقليديا - على منطق مقترحاتها فحسب ، بل على العقوبات التي يمكن أن تستصدر لاختراق الجانب الآخر في التفاهم والاتفاق . ونادرا ما يعيد المؤتمر الفاشل الأمور إلى بداياتها . فإذا ما أخفقت الدبلوماسية أدخلت في الصورة ضغوط أخرى . بل أن مؤتمر فينا الذي اعتبر لمدة طويلة مثالا للمؤتمرات الدبلوماسية ، لم يتم فيه التوصل إلى التسوية، التي حفظت لأوروبا السلام مدة قرن . بدون التهديد بالحرب .

ومع أن مخاطر الحرب زادت رهبة، فإن النتيجة لم تكن نفاهما عالميا بل استمرارا لجميع المنازعات . وعلى الرغم من كل تنديداتنا . فإن معظم التغييرات التاريخية الكبيرة حدثت إلى درجة ما بسبب التهديد بالقوة أو باستخدامها . وأصبح عصرنا يواجه مشكلة معقدة وهي أن تزايد عنف الحرب بدرجة فاقت كل أبعاد حدود الأهداف المتوخاة منها، أدى إلى عدم حل أية مشكلة . أننا لا نقدر أن نواجه الحرب، ولكن علينا بكل الأسى أن ندرك أن السلم هو أكثر من مجرد عدم الحرب . وحل مشكلة التغيير السلمي أمر جوهري . بيد أن علينا أن نحفر أنكار تعقيداته .

وقد زاد من تعقيد الدبلوماسية استقطاب الدول في فترة ما بعد الحرب . وما دام النظام الدولي مؤلفا من عدة دول متكافئة القوة تقريبا ، فان المهارة في المناورة يمكن ان تحل الى حد ما محل القوة المادية . وحيث انه ليس هناك دولة قوية الى حد تستطيع معه اباداة الدول الاخرى ، فان تضخيم الائتلافات يمكن استخدامه في الضغط او حشد التأييد . وقد اثمر ذلك كبديل للصدام الفعلي . وفي العهد التقليدي لدبلوماسية الوزراء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت مرونة الدولة وقدرتها على المساومة تتوقف على حضورها كشريك لاكبر عدد ممكن من الدول الاخرى . ونتيجة لذلك لم تكن هناك علاقة تعتبر دائمة ، ولم يدفع بأي نزاع الى نهايته القصوى . وكانت المنازعات تطوق باتفاق ضمني على ان صيانة النظام القائم اهم من اي خلاف معين . صحيح انه حدثت حروب ولكنها لم تنطو على المغامرة بوجود الامم ، وكانت تسويتها « تتم على اساس قضايا محدودة ومعينة » .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٧٠ - ١٧١)

★ ★ ★

٤ - الحروب المصودة

... وعليه يمكن تعريف معضلة العصر النووي كما يلي : ان ضخامة الاسلحة الحديثة تجعل التفكير في الحرب امرا مقيتا ، فمير ان لرفض الاقدام على المخاطرة يعني اطلاق يد الحكام السوفييات . ولقد تعلمنا بعد ان اصبحنا اقوى من اي وقت مضى ، ان القوة التي لا تمت بصلة واضحة الى الاغراض التي تستخدم من اجلها ، قد تشل الارادة . وليس نعمة من مهمة تواجه السياسة الاميركية اكثر الحاحا من مهمة موازنة قواتنا بالقضايا التي يرجح جدا ان تتنافس عليها . وجميع الخيارات الصعبة التي تواجهنا - من طبيعة انظمة اسلحتنا الى المخاطر التي قد تمر بها الدبلوماسية - تتطلب من جانبنا القدرة على تقييم معنى التكنولوجيا الجديدة .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ٤)



ان قوة الاسلحة الجديدة ترفع حنكتنا السياسية على

مجاراة الحقيقة الراهنة وهي ان الطمانينة الكاملة لم تعد ممكنة . ومهما تكن صحة تشبيه الرادع بقوة النار القصوى فان علينا ان نضحي بقدر من القدرة التدميرية في سبيل كسب امكانية خوض الحروب التي لا تبلغ مبلغ انثارثة القومية . وقد قيل ان السياسة هي علم النسبية . وهذا القول نفسه ينطبق على الاستراتيجية . وفهم هذه الحقيقة، الغريبة على خبرتنا القومية ، هو المهمة التي يلقيها التاريخ على عاتق جيلنا .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ١١٧)



. النتيجة النهائية للاعتماد على مجرد الاعترافات العسكرية ، هي بالتأكيد الحرب الشاملة ، اي محاولة تجريد العدو من كل وسيلة للدفاع .

وعلى النقيض من هذا ، فان الحرب المحدودة تشترط لغراض سياسية معينة يؤدي وجودها بالذات الى قيام علاقة بين القوة المستخدمة والهدف المراد تحقيقه . والحرب المحدودة تعكس محاولة للتأثير على ارادة الخصم ، لا الى سحقها ، وذلك حتى تبدو الشروط التي ستفرض جدابة اكثر من المقاومة المستعزة ، وحتى يبدو القصد منها تحقيق اهداف معينة وليس الابادة الكاملة .

وبما انه من غير الممكن للمسكريين ان يتأكدوا اطلاقا

من عدد القوات التي يستطيع الخصم فعلا انزالها للصراع ،
وبما انهم يشعرون دائما بواجب التحجب لكل طارئ ،
فانهم سيصوغون خططا لحرب محدودة تقترب لا شعوريا من
مستوى الصدام الشامل .

وهم من ناحية عسكرية صرف على حق ، اذ ان الحرب
المحدودة هي في الاصل عمل سياسي . وصفتها الميزة هي
انها لا تنطوي على حل عسكري « صرف » . ولهذا السبب
يتوجب على القيادة السياسية ان تضطلع بمسؤولية تحديد
اطار يضع العسكريون ضمنه خططهم وقدراتهم . اما مطالبة
العسكريين بأن يضعوا هم انفسهم حدودهم فمعناها التحرك
في حلقة مفرغة . وكلما امكن العسكريون في التخطيط على
اساس سحق العدو ولو في منطقة محدودة ، زاد من تراجع
القيادة السياسية امام المغامرة بالاقدام على اي اجراء
عسكري . وكلما زاد النظر الى الحرب المحدودة على انها
حرب شاملة « صغيرة » ، افرز ذلك مزيدا من المحاذير
شبيهة بتلك التي يفرزها مفهوم الانتقام الضخم . والشرط
المسبق لسياسة الحرب المحدودة هو اعادة ادخال العنصر
السياسي في مفهومنا للحرب والتخلي عن القاعدة التي تقول
ان السياسة تنتهي عندما تبدأ الحرب ، او انه يمكن ان تكون
للحرب اهدافا مختلفة عن اهداف السياسة القومية .

ففاية الحرب المحدودة هي ازالة خسائر بالعدو او
مواجهته بمجازفات تزيد على حدود الاغراض المتنازع عليها .
وكلما كان الغرض معتدلا ، كانت الحرب اقل عنفا . بيد ان

هذا لا يعني ان العمليات الحربية لا تستطيع ان تمتد الى ابعد من الارض او الغرض المتنازع عليه ، بل ان من وسائل مضاعفة استعداد العدو للتسوية ، تجريده مما لا يستطيع استرداده الا بالسلم . لكن نتيجة الحرب المحدودة لا يمكن ان تتوقف على الاعتبارات العسكرية وحدها ، اذ انها تعكس القدرة على ايجاد انسجام بين الاهداف السياسية والعسكرية . ومن شان محاولة تجريد العدو من كل قدرته ان تؤدي الى حرب شاملة .

اذن ، هنالك ثلاثة اسباب لوضع استراتيجية الحرب المحدودة : الاول هو ان الحرب المحدودة تمثل الوسيلة الوحيدة لمنع الكتلة السوفياتية ، بضمن مقبول ، من اجتياح المناطق الاوروبية الاسيوية المتاخمة . والثاني هو ان وجود مجموعة واسعة من القدرات العسكرية قد يكشف الخلاف يعني الفرق بين الهزيمة والنصر حتى في الحرب الشاملة . واخيرا ، ان الاستخدام المعتدل لقوتنا يتيح افضل فرصة لتحقيق تغييرات استراتيجية تكون في مصلحتنا .

ويمكن منع الكتلة السوفياتية - الصينية من حرب عامة باحد سبيلين : اما بانسحاب طوعي او بانشقاق داخلي . والسبيل الاول بعيد الاحتمال ، كما انه يعتمد على عدة عوامل خارجة عن نطاق سيطرتنا ، اما الثاني فجدير بالدراسة الدقيقة .

ومع ان من المستحيل التكهن بالظروف الحقيقية

لانشقاق محتمل داخل الفلك السوفياتي ، فان فني الامكان تصور اطاره العام . وقد يرغم الاتحاد السوفياتي على تخفيف قبضته عن البلدان الاوروبية الدائرة في فلكه اذا ما تبين ان الجهد للاحتفاظ بها على نحو ما يريد يستنزف قواه بشكل مطرد . وقد تفتت العلاقات بين الصين والاتحاد السوفياتي اكثر فاكثرا اذا ما ارغم التحالف احد الشريكين على تحمل مجازفات لاغراض لا طائل له تحتها .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص

١٢٠ - ١٢٦)



الحرب المحدودة ليست مجرد قضية القوات العسكرية والمبادئ الملائمة . فهي تضع ايضا مطالب ثقيلة على انضباط القيادة السياسية ودهائها ، وعلى ثقة المجتمع بها . ذلك ان الخرب المحدودة من الناحية السيكلوجية مشكلة اكثر تعقيدا من الحرب الشاملة . ففي الحرب الشاملة يكون الخيار بين امرين : فاما الاستسلام او المقاومة غير المحدودة للخطر الذي يهدد الوجود القومي .

ومن المؤكد ان العوامل السيكلوجية تقرر الى حد بعيد الاستعداد النسبي لخوض حرب شاملة والجانب الاكثرت استعدادا لتقبل المجازفة قد يكسب ميزة في مسار الدبلوماسية ، ولكن متى اتخذ القرار بالقتال ، تصبح قدرة الامة السيكلوجية على المضي في الحرب اهم عنصر في

النتيجة .

وفي الحرب المحدودة - من جهة أخرى - تكون المعادلة السيكلولوجية على جانب كبير من الأهمية لا من حيث قرار دخول الحرب وحسب بل طوال سير العمليات الحربية . والحرب المحدودة بين الدول الكبرى لا يمكن الإبقاء عليها محدودة إلا بالاختيار الطوعي للجانبين المتحاربين . فلدى كل من الجانبين القوة الفعلية لتوسيعها ، وبقدر مدى استعداد كل جانب لزيادة التزامه بتفضيل التجميد أو الهزيمة ، تتطور الحرب تدريجيا لتصبح حربا شاملة . وعامل الكبح الذي يبقى على الحرب محدودة هو عامل نفسي . فعواقب الانتصار المحدود أو الهزيمة المحدودة أو التجميد ، وهي النتائج الثلاث المحتملة للحرب المحدودة، لا بد أن تبدو أفضل من عواقب الحرب الشاملة .

... فسياسة الحرب المحدودة اذن تفترض توفر شروط ثلاثة هي : القدرة على توليد ضغوط غير التهديد بحرب شاملة ، والقدرة على خلق مناخ لا يعتبر فيه الوجود ذاته مسألة اخذ ورد في أية قضية ، والقدرة على التحكم في الراي العام في حالة نشوء خلاف حول ما اذا كان الوجود القومي مهددا ام لا . ويعتمد الشرط الاول الى حد بعيد على مدى مرونة سياستنا العسكرية ، بينما يعتمد الشرط الثاني على دهاء دبلوماسيتنا ، في حين يعكس الشرط الثالث جراءة قيادتنا .

ومن المهم لقيادتنا ان تدرك ان النصر الكامل لم

ممكنا . ومن المهم كذلك ان يدرك الجمهور مخاطر الالحاح على مثل هذا المسلك .

ان التاريخ الطويل من النعمة عودنا ان ننظر الى الحرب من زاوية الاضرار التي يمكننا انزالها اكثر من نظرنا اليها من زاوية الخسائر التي يمكن ان تلحق بنا . ولا بد من افهام الشعب الاميركي ان نهاية احتكارنا النووي قد الفت اعتبار الحرب الشاملة كأداة سياسية ، الا كآخر سهم ، وافهامه كذلك ان الخيار امامنا في معظم القضايا التي يمكن ان تكون موضوع نزاع هو فقط بين استراتيجية الحرب المحدودة وعدم الاتيان بأية حركة . وسيكون من المفجع حقا ان تحرم حكومتنا من حرية المناورة كنتيجة لجهل الجمهور بعواقب مسلك لا شك انه سيتراجع عنه لو انه ادرك نتائجه . ومما يزيد من تأكيد صحة هذا القول ان هذا الجهل نفسه الذي يكمن وراء المطالبة « بالحلول كلها اولا حلول اطلاقا » قد يولد الدعر اذا وجد شعبنا نفسه وجها لوجه امام عواقب الحرب الشاملة . وعلى العكس من ذلك فان الشعب الذي يعي تماما المخاطر التي تواجهه ويتسلح لها نفسيا ببرنامج مناسب للدفاع المدني يكون افضل استعدادا لتأييد سياسة قومية مرنة .

(من : « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص

١٢٩ - ١٤٣)



... لا يمكن فصل الرادع عن الاستراتيجية. والرادع

لا يتوقف على مدى الانتقام للعدوان فحسب بل على احتمال وقوعه أيضا . ويرتبط أحد هذين العاملين بالآخر بنسبة عكسية . فإذا كان أي منهما ضعيفا فشل الرادع . وإذا شدد الطرف الساعي وراء الردع على تدميرية رده على حساب احتمال الانتقام ، شجع ذلك على العدوان . وإذا وضع تشديد مفرط على استراتيجية الحد الأدنى من الثمن ، فإن العقوبات ضد العدوان تكون ضعيفة جدا بالنسبة الى الرادع الفعال . فالرادع يبلغ درجته القصوى عندما يبلغ ناتج هذين العاملين منتهاه . والتحدي الذي تواجهه سياستنا العسكرية هو إيجاد أفضل توازن بين الرادع والاستراتيجية التي نحن على استعداد لتنفيذها في حالة فشل الرادع .

فالغاية إذن من استراتيجية الحرب المحدودة هي أولا تعزيز الرادع ، وثانيا إذا كان للرادع أن يفشل ، تأمين الفرصة لتسوية ما قبل أن تتمكن اوتوماتيكية القوى الثائرة من الاستيلاء على الأمور . واسوأ ما قد يحدث إذا قاومنا العدوان بوسيلة الحرب المحدودة ، هو ما سيحدث بالتأكيد لو واصلنا الاعتماد على استراتيجية العقد الماضي .

ومهما بدا هذا الكلام مقفدا ، فإن خطر التصعيد هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل من استراتيجية الحرب المحدودة دعم الرادع ، والتي تتيح الفرصة ، إذا فشل الرادع للبقاء على النزاع محدودا . واستراتيجية الحرب المحدودة تدعم الرادع لنفس السبب الذي يثار عادة ضدها .

وعلى أية حال فإن خطر اتساع نطاق الحرب المحدودة ، ذو اتجاهين . فالمعتدي قد لا يصدق تهديدنا بالانتقام الشديد لأن من شأنه أن يدفعنا إلى الشروع بنهج للعمل ينطوي حتما على دمار ضخم . وربما ظن المعتدي أنه لن يكون في وسعه أو في وسعنا متى وقعت الحرب ، في أي نطاق كانت ، معرفة كيفية تحديدها ، مهما كانت نيات الجانبين . وكلما تلجعت قوات العالم الحر للحرب المحدودة ، تعاظم الجهد الشيوعي الهادف إلى التغلب عليها . وكلما اقترب نطاق الصراع المطلوب للنصر من حدود الحرب الشاملة ، زادت المحاذير من الشروع في القتال . ومن هنا كانت القدرة على الحرب المحدودة ضرورية لدعم قدرة الردع للقوة الثارية .

ومع ذلك فإن من الاستهتار التقليل من خطر التصعيد . فهو سيكون عظيما في نسبته إذا نظرنا إلى الحرب المحدودة على أنها مشكلة استراتيجية تعاما وليست كفرصة للمراجعة والسماح بالمفاوضات . ويجب أن لا تعتبر الحرب المحدودة أسلوبا أرخص لفرض استسلام غير مشروط ، بل كفرصة للقيام بمحاولة أخرى لتفادي المجابهة النهائية . ويجب أن ندخلها ونحن مستعدون للتفاوض والقبول بما هو أدنى من شعارنا التقليدي للنصر الكامل . ومن المؤكد أن النتيجة الأكثر احتمالا للحرب التي تمسارس بهذه الطريقة ، هي الجمود . والنتيجة المرجحة للجمود كما

يبدو هي تجريد العدوان من غايته . وهكذا يمكن تحقيق
الرادع .

وفيما يتطور عصر الصواريخ ، فان المؤسسة غير
الكفوءة للحرب المحدودة قد تضم أسوأ المظاهر من كل اختيار
استراتيجي . فاذا ما اتخذنا خطوة صغيرة بين الاستسلام
والحرب الشاملة ، بقيت الفرصة واسعة امام السوفيات
لابتزاز العالم الحر . والخيار المخيف بين الاستسلام
والانتحار يصبح مريكا بسبب المجازفة بسلسلة من الهزائم
« الصغيرة » لا تبدو احداها « مستحقة » لحرب شاملة .
وربما كانت النتائج حافزا شيوعيا ايجابيا للاحاق الهزيمة
بقوات اميركية صغيرة للحرب المحدودة ولو لمجرد اظهار
عجزنا . ولا تستطيع الولايات المتحدة في عصر المنعة المتبادلة
المقبل ، ان تفرض على نفسها عبء الرد على اي تحد بالتهديد
بالتدمير الذاتي . ويكون اخلا لا بالقضية اذا نظرنا الى
مؤسسة الحرب المحدودة بالدرجة الاولى وكانها زناد القوة
الثارية . ولن يطمئن العالم الحر حقيقة حتى يستطيع
تحويل مجازفة الشروع بالحرب الشاملة الى عائق المعتدي .

غير ان خيارنا مختلفة تماما . فليس ثمة من شخص
مسؤول يبدو الى الشروع في حرب محدودة . فمشكلة
الحرب المحدودة لا تنشأ الا في حالة عدوان او ابتزاز
شيوعي . وفي هذه الحالات فاننا اذا رفضنا الحرب
المحدودة لم يعد امامنا سوى الاستسلام او الحرب الشاملة .
وليس من المعقول السخرية بعبداء الحرب المحدودة ، اذ قد

يؤدي ذلك الى حرب عامة والاعتماد عندئذ على سياسة عسكرية لا تترك امامنا اي خيار سوى الحرب الشاملة . والاستنتاج الذي يكاد لا يكون هناك مفر منه هو انه في حالة وقوع عدوان سوفياتي - وهذه هي الحالة الطارئة الوحيدة التي تستحق البحث في هذا السياق - سيفضل العديدون ممن يسخرون من مفهوم الحرب المحدودة ، الاستسلام على المقاومة .

وثمة ثلاثة شروط مسبقة لاستراتيجية الحرب المحدودة :

١ - يجب ان تكون قوات الحرب المحدودة قادرة على منع المعتدي المحتمل من خلق ما يسمى بالامر الواقع .

٢ - يجب ان تكون من النوع الذي يقنع العدو بان استخدامها رغم ما ينطوي عليه من مجازفة متزايدة بحرب شاملة : لا يشكل توطئة حتمية للحرب الشاملة .

٣ - يجب ان تقترن بدبلوماسية تنجح في ايضاح ان الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان . وان هناك استعدادا للتفاوض على تسوية دون استسلام غير مشروط .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٥٨ - ٦٥)



ان الامر الواقع يغير محاولة منع حادث معين - وهو اساس الردع - الى جهد لفرض نهج معين للعمل . ولكن

متى وجد الامر الواقع، فان هدف الاستراتيجية لا يصبح مجرد اقناع المعتدي المحتمل بالامتناع عن الهجوم، بل ارغامه على الانسحاب والتراجع . وعند تقرير الهجوم فان العيب السيكولوجي يكون من نصيب المعتدي اذ يتعين عليه ان يتخذ خطوة ثابتة، والا فان تردده يكون فادحا بالنسبة الى اهداف تبدو بعيدة عن التحقيق . ومتى حصل المعتدي على مبتغاه يتحول العيب السيكولوجي الى مصلحته ، وعندئذ يتحمل المدافع مجازفة الخطوة الاولى . ويمكن للمعتدي الاكتفاء بانتظار خصمه . ويزداد تمسك المعتدي بالجائزة التي اصبحت في حوزته كلما طالت مدة حيازته لها ، في حين تتقلص حماسة خصمه للصمود يوما بعد يوم ما دام الامر الواقع قائما . وفيما يقاوم المدافع الاحتلال فان عليه ان يختار بين الصمود دفاعا عن النفس وبين الاستسلام . وبعد ان يفوز المعتدي بغايته ، يمكن للمعتدي عليه ان يحصل على السلام اذا رضى بالوضع الراهن الجديد . وفي جميع استراتيجيات الحرب المحدودة - باستثناء استراتيجيات الدفاع المحلي - يرجح الميزان السيكولوجي الى جانب المعتدي ، بل ان جنوحه يزداد كلما طال الصراع ، ذلك ان الدفاع المحلي وحده هو الذي يحول دون الامر الواقع .

وبناء القدرة للدفاع المحلي قضية معقدة ولكنها ليست مهمة مستعصية على الحل . وتزداد ضرورتها بسبب قسوة الخيارات . اما جوائزها فعظيمة . ومن شأن استراتيجية الدفاع المحلي ان تزيل الى حد بعيد عن القرب الخيارات

المستحيلة للسياسة العربية العالية . ومن شأنها كذلك ان تزيد مرونة الدبلوماسية العربية ، وهي شرط مسبق لمفاوضات التحكم الفعال في الأسلحة . وما دام هناك فارق كبير في القوة المحلية ، فان الاتحاد السوفياتي لا يشعر بالحماسة لمفاوضات جدية للحد من الأسلحة . اما اذا وضعنا استراتيجية للدفاع المحلي فاننا سنتطلب على آخر القضايا العظيمة التي لم تحسم بعد في سياسة الغرب الحربية ، وهي الاهمية النسبية للأسلحة النووية والأسلحة التقليدية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٧٢ - ٧٥)



منذ بضع سنوات كان هذا المؤلف يدعو الى استراتيجية نووية (الأسلحة النووية والسياسة الخارجية ص ١٧٤ -) . فقد كان يبدو عندئذ ان اكبر رادع فعال لاي عدوان شيوعي كبير هو معرفته باحتمال استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية من البداية راسا . وبدا ان الاستراتيجية النووية تتيح افضل امل بالتفوق على القوى الصينية - السوفياتية البشرية وباستخدام طاقتنا الصناعية المتفوقة لتحقيق اكبر فائدة .

وبالرغم من ان الحاجة الى قوات قادرة على خوض حرب نووية محدودة ما زالت قائمة ، حدثت عدة تطورات ادت الى تحول في التركيز النسبي على القوات التقليدية

بالنسبة الى القوات النووية . وهذه التطورات هي :

١ - الخلاف داخل مؤسساتنا العسكرية وداخل الحلف حول طبيعة الحرب النووية المحدودة .

٢ - نمو المخزون النووي السوفياتي والاهمية المتزايدة للصواريخ الطويلة المدى .

٣ - تأثير مفاوضات التحكم في الاسلحة .

ويشير اول هذه الاعتبارات شكوكا حول ما اذا كنا نعرف كيف نحصر الحرب النووية . ويشير الثاني الامة الاستراتيجية للحرب النووية . ويشير الثالث الاطار الذي ينبغي ان تنفذ فيه اية استراتيجية ، كما انه يحدد الثمن الذي سيدفع مقابل ذلك سياسيا .

ومن شأن هذه العوامل ان تخلق وضعاً يحدد الثمن غاية في الإضطراب اذا استمر العالم الحر في الاعتماد بالدرجة الاولى على الاستراتيجية النووية . وكلما زاد الضغط ضد استخدام مخزون الاسلحة النووية ، اتسعت الثغرة بين سياستنا القالمة على الردع وطاقتنا العسكرية واستعدادنا السيكولوجي وهي الثغرة التي تغري بالعدوان . ولذا لا بد للسنوات المقبلة من ان تشهد تعزيزا كبيرا للقوات التقليدية في العالم الحر . فاذا كانت من القدرة بحيث تستطيع صد الهجمات التقليدية السوفياتية - وهي تستطيع ذلك في مناطق مثل اوربا - كان في وسع القوات التقليدية ان تلقي بعبء تبرير الشروع بالحرب النووية والمجازفة بها

على هاتق الجانب الآخر . وحتى حيث لا تستطيع مقاومة الهجوم ، من اي نطاق كان ، فان عليها ان ترغب المعتدي على الدخول في عمليات واسعة النطاق ، وبذلك تجعل للجوء النهائي الى الاسلحة النووية اسهل سياسيا وسيكولوجيا ، بينما تتيح الفرصة للتسوية قبل الاقدام على هذه الخطوة .

وينبغي ان لا تعتبر القوات التقليدية بديلا للمقدرة على الحرب النووية المحدودة بل متممة لها . ذلك انه من قبيل الانتحار الاعتماد كليا على الاسلحة التقليدية في وجه خصم مجهز بالاسلحة النووية . فمثل هذا المسلك يعطي المعتدي نفس الحافز الذي يحتاج اليه لاستخدام الاسلحة النووية واكتساح كل ما هو امامه . ولا يمكننا الابقاء على الحرب التقليدية في نطاق محدود الا اذا بدت الحرب النووية اقل اغراء .

ومهما تكن اهمية التنبئة لمدة طويلة في عصر يعرف الآن بالتكنولوجيا التقليدية ، فانها اصبحت نهجا بالغ الخطورة في العصر النووي . فعندما يمتلك الجانبان اسلحة نووية يكون هناك دائما خطر استعمالها بفض النظر عن التصريحات والبيانات وحتى عن النيات . ومجازفة التصعيد هي وليدة عاملين : طبيعة القيود وطول مدة الصراع . فالحرب النووية المحدودة التي تستغرق يوما واحدا قد تنطوي على خطر للتصعيد اقل من حرب تقليدية تستغرق سنة واحدة . وقد يغري على الممدوان احتمال احرار انتصارات اولية مثيرة ، وامكانية عدم استعداد العالم الحر للمجازفة بحرب نووية ،

وهذا ميل متاصل في التعبئة لمدة طويلة .

اذن، فالقوات الموجودة فعلا هي اهم من اي وقت مضى في تاريخنا ، وهذا لا يعني ان عليها ان تكون قادرة على السيطرة على كل شبر في المنطقة المهددة ، وانما يعني انه يكفي حماية المنطقة حتى لا ترى الحكومات المعنية في المقاومة مجرد عمل لا طائل وراءه . واحتمال امادة الحال الى ما كان عليه يجب ان يكون احتمالا مائلا الى حد كاف لا يبرى المعتدي احتمالا لغرض الامر الواقع ، او ان يامل في نفاذ صبر خصومه . وباختصار فان الركون الشديد الى الاستراتيجية التقليدية يعني ضمنا اننا مستعدون للاحتفاظ بقوى تقليدية وتعبئة الاحتياطي بدرجة من الاستعداد اكثر من اي وقت مضى . ومن الخطر التفكير في استراتيجية تقليدية تستثني فيها الاسلحة النووية نوعا من تقدير اننا بقدر ما هو من الخطر الاستمرار في النظر الى الاسلحة النووية من زاوية منعتنا التي انقضى عهدها الان .

ان العصر النووي لم يقض على المبدأ القائل ان الاعمال افصح من الاقوال . وعلينا ان نبذل مساعي فورية وقوية لاستعادة القوات التقليدية للعالم الحر . وعلينا ان نعدل مذهبنا على هذا الاساس . ومن الخطر الشديد خلق انطباع باننا قد ندمن لهزيمة تقليدية في مناطق حيوية . ومتى امكن استعادة توازن القوات التقليدية ، اصبح في وسعنا عندئذ ان نعلن بمسؤولية اننا لن نستخدم الاسلحة النووية الا كآخر سهم . وحتى اذا استخدمناها فبطريقة تحدث

أدنى حد من الضرر . والنتيجة العملية هي انه بقدر ما
 يحد الشيوعيون عاجزين عن دحر القوات التقليدية للعالم
 الحر من غير اللجوء الى الاسلحة النووية ، نتجنب ان تكون
 البادئين في استعمال الاسلحة النووية . وحتى حيث لا
 تكون الحال هكذا ، فان القوات التقليدية المعززة تواجه
 المعتدي بمجازفة متزايدة وتتيح الفرصة اما لتعبئة المزيد
 من القوات التقليدية او للتفاوض قبل ان نتخذ قرارا
 باستعمال الاسلحة النووية . اما العجز عن الدفاع عن كل
 منطقة بالقوات التقليدية فيجب ان لا يتخذ علوا التقصير
 في بناء قوتنا . فيجب ان لا يسقط العالم ضحية التركيز
 على انه اذا عجز عن القيام بكل شيء فانه لن يقوم بأي
 شيء .

ان ثمن المرونة هو التضحية والجهد . فاذا استمرت
 مؤسستنا الحربية في النمو حول الاسلحة النووية ، واذا
 رفضنا القيام بالتضحيات المترتبة على الاعتماد الاكبر على
 الاسلحة التقليدية ، فان التركيز الحالي في مفاوضات
 الرقابة على التسليح يجب ان يتغير . وليس من الحكمة ازاء
 هذه الظروف ، تجميع كل الاسلحة النووية وتصنيفها تحت
 باب منفصل هو باب الرعب الخاص . بل علينا ان نتوسع
 بقدر الامكان في تفصيل الفوارق العديدة بين مختلف انواع
 الاستخدامات والقوة المتفجرة بغية لطيف عواقب الحرب
 النووية . واذا كنا ، من جهة ثانية ، نؤمن فعلا بالحاجة الى
 تركيز اعظم على الاسلحة النووية ، فعلينا ان نكون مستعدين

لقبول المشكلة المحيرة وهي ان افضل طريق للسيطرة على الاسلحة النووية قد تكون اعادة التسليح التقليدي .

بيد ان هذا لا يعني ان الرقابة على التسليح يجب ان تكون وقفا على المجال النووي . بل على العكس ، فان التوازن في القوى التقليدية يجب ان يكون على اساس الجمع بين الزيادة في قوتنا التقليدية ومشاريع الرقابة على استقرار مستوى متفق عليه للقوات . الا اننا لا نستطيع الاعتماد على الرقابة على التسليح كبديل لجهود تبذل في المجال النووي ، ذلك انه اذا تغاقم عدم التكافؤ في القوة المحلية ، فان الاتحاد السوفياتي يفقد كل حماسة للتفاوض بشعور من المسؤولية . ولن يبدو أي مشروع للرقابة على التسليح قادرا على دعم امن الاتحاد السوفياتي بقدر تفوقه القائم . وتصبح متطلبات التفتيش مفرضة عندما يكون الموقف الاستراتيجي لاحد الجانبين او لكليهما مزعزعا بحيث يمكن الاطاحة به حتى بسبب خرق بسيط .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٨١ - ٩٤)

★ ★ ★

٥ - الاحلاف والاسرة الاطلسية

- يمكن تلخيص مشكلة أمن أوروبا على النحو التالي :
- أ - في وسع الاتحاد السوفياتي ان يهدد أوروبا كلها من اراضيها ، ولذا ، فان الاحلاف ليست اساسية لسلامته .
- ب - ليس من دولة اوروبية قادرة لوحدها على الصمود في وجه الضغط السوفياتي ، لذا فان الأمن لا يمكن فصله عن الوحدة .
- ج - ان التهديد بحرب شاملة يفقد مصداقيته ومعناه الاستراتيجي .
- د - فالدفاع عن أوروبا اذن ، لا يمكن ادارته من اميركا الشمالية وحدها ، ذلك ان المعتدي يمكن ان يخلق تهديدات لا يبدو انها تبرر الانتقام الشامل ، ولانه ليس هناك امة ، مهما كانت قوة وحدتها مع حلفائها ، يمكن الركون الى انها مستعدة للانتحار في سبيل الدفاع من ارض اجنبية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٠٥ - ١٠٦)



هناك خلان عامان يطرحان نفسيهما : احدهما يقوم

على أساس اسرة شمال الاطلسي باجمعها ، والاخر يقوم على أساس وجود اوروبا اكثر وحدة في ما بينها . فاذا استطاعت اسرة شمال الاطلسي ان تزيد تماسكها السياسي بحيث تبدأ بالاقتراب من نظام فيدرالي ، فان الرقيب على الاسلحة النووية واماكن تواجدها تصبح مشكلة اقل الحساسية ، ويصبح توزيع قوات حلف شمال الاطلسي عندئذ قضية فنية في اساسها . والمناقشة الوحيدة ذات المعنى ستكون افضل طريقة لتوزيع الاسلحة العامة من اجل المصلحة العامة . وعندما يتضح ان اقل تهديد لاوروبا سيدخل الولايات المتحدة طرفا فيه كما لو كان تهديدا طفيفا لولاية الاسكا (الاميركية) ، فان المفريات للضغط السوفياتي ستخف كثيرا . ومتى اقتنع حلفاؤنا بان اي تهديد لنا يعتبرونه مصالح حيوية لهم سيقتصر في الواقع بمثابة هجوم على الولايات المتحدة ، فان احد الدوافع الرئيسية لانشاء قوى ثارية منفصلة سيختفي . ولا تملك بريطانيا العظمى والولايات المتحدة حقا ادبيا في استنكار امتلاك حلفائهما للأسلحة النووية ، الا اذا كانتا مستعدين لاتخاذ خطوات حاسمة في اتجاه اندماج سياسي اكبر . وادنى شرط هو التحرك في اتجاه اقامة اتحاد الشمال الاطلسي .

واذا ثبت ان اقامة مؤسسة نووية لحلف شمال الاطلسي امر غير ممكن من الناحية العملية ، واذا كان الامتلاك القومي لحلفائنا الاوروبيين يعتبر خطرا من الناحية السياسية وعدم الفائدة من الناحية العسكرية ، فما عسى

ان يكون البديل ؟ في حال غياب هذا الحل المذكور لحلف
الاطلسي ، فان اكثر سبيل مشرق بالامل يبدو في قيام
قوة ذرية اوروبية تندمج فيها القوات الثارية البريطانية
والفرنسية التي ستنشأ قريبا . فاذا جمعت الدول
الاوروبية بما فيها بريطانيا العظمى مواردها معا اصبحت
تمتلك موارد كافية لايجاد مؤسسة نووية لها شأنها . ومن
المؤكد ان اوروبا لا تستطيع كسب حرب شاملة مع الاتحاد
السوفياتي ، حتى لو كانت البادئة بالضرب . ولكنها قد
تردع ، عن طريق القدرة على انتزاع ثمن باهظ في حال
الاعتداء . ويكون الثمن باهظا اذا كان من شأن الحرب
النووية مع اوروبا حتى لو نجحت ، ان تضعف الاتحاد
السوفياتي الى حد تجعله ادنى مرتبة من الولايات المتحدة
وعرنة للتأثر بهجوم وقائي . وتكون النتيجة زوال الحافز
على استخدام الاسلحة النووية ضد اوروبا وحدها .
والهجوم على اوروبا والولايات المتحدة في آن واحد يجب
ان يؤدي الى اضرار لا تطاق من جراء ضربة انتقامية .
ووجود قوة نووية اوروبية - شرط ان تكون محمية جيدا -
لن تردع هجوما نوويا فحسب ، بل انها ستتهيب مظلة لدفاع
تقليدي .

وسيبقى اي تعديل لنظام الاشراف على القوى النووية
فارعا ما لم يستعد حلف شمال الاطلسي لبذل جهود اكبر
في سبيل تعزيز دفاعاته المحيطية لا سيما في الجبال
التقليدية . وما دام حلف شمال الاطلسي يعتمد على صيغة

معدلة للتأثر المكثف ، فليس من تدبير للإشراف على الأسلحة النووية يستطيع التغلب على الضعف المتأصل والافتقار إلى المصادقية في مثل هذا النهج .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٢١ - ١٢٥ - ١٢٨)



يجب ان يكون هدف السياسة الغربية ، ايا كانت نظرتنا الى الحلف الاطلسي ، ايجاد تماسك اعظم ، واحساسا جديدا بوحدة الهدف . ونحن نعيش فترة ، اذا نظرنا الى الورا ، بدت دون شك انها فترة ثورات عظيمة في تاريخنا . فالدول القومية المكثفة ذاتيا بدأت تختفي . وليس في وسع دولة - حتى ولو كانت من اكبر الدول - ان تبقى او ان تحقق بمفردها قدراتها المادية او السياسية او الروحية .

ولا يظهر هذا بصورة اوضح عما يظهر في الاسرة الاطلسية . وليس من مشكلة كبيرة من المشاكل التي تواجهها الامم المحيطة بشمال الاطلسي ان تحل نهائيا على اساس محلي . بل على العكس ، فان سياسات احرار مزايا وطنية صغيرة ستؤدي بالمثل الى كارثة للجميع . فمشكلة الامن لا يمكن ان تحل على اساس قومي ، ومحاولة تحقيق الامن بجهود منفردة ستؤدي الى العجز .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٦٥ - ١٦٦)



... وباختصار - فان تماسك الغرب لم يعد في

الامكان لعلاقاته بعمقord تحصيل التنسيق بين السياسات الوطنية ، وانما يقتضي أيضا تغييرات هيكلية داخل التحالف الغربي . ويبدو ان الوقت قد حان لتمحيص امكانية انشاء مؤسسات فدرالية تشمل اسرة شمال الاطلسي باجمعها ، مهما كانت هذه المؤسسات مائنة في البداية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٦٦ - ١٦٧)



ان حقائق الاماني الانسانية والتكنولوجيا ذات التأثير العالي ، تتطلب ترابطا وثيقا بين الدول المتاخمة لشمال الاطلسي . غير ان التاريخ الغربي طافح بالآسي حيث طفت المنافسات الثابتة او الفهم الناقص ، على طائفة اساسية من المصالح المشتركة . فقد انهارت اليونان القديمة بسبب هذه المعضلة واوشكت اوروبا الغربية ان تتمزق قبل ان تكتشف وحدتها الكامنة . والان تواجه الدول المتاخمة لشمال الاطلسي مشكلة الغرب المزمنة ، وهي : ما اذا كان في وسعها ان تولد غاية كافية لتكوين تجمع موحد دون ان تمر اولا بكارثة .

(من : « الشركة المتضرة » ص ٢٨)



اذا كان للاحلاف ان تكون مؤثرة فعليها ان تلبى اربعة شروط هي :

١ - الغاية المشتركة - وتكون عادة الدفاع ضد خطر مشترك .

٢ - درجة من السياسة المشتركة تكون على الاقل كافية لتحديد سبب النزاع .

٣ - وسيلة فنية ما للتعاون في حال اقرار عمل مشترك .

٤ - توقيع عقوبة على من يمتنع عن التعاون . بمعنى ان يكون هناك احتمال لرفض تقديم المساعدة، والا اصبحت الحماية امرا مضمونا وانهار الالتزام المتبادل بالواجبات .

وفي نظام الاحلاف الذي انشأته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تتم هذه الشروط في غير منظمة معاهدة شمال الاطلسي . ففي منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا ومنظمة الحلف المركزي ، وهما المنظمتان اللتان تشترك فيهما اسميا فقط ، لم يكن هناك اجماع على الخطر . فدافع باكستان للحصول على اسلحة اميركية لم يكن بغرض توفير الامن ضد هجوم شيوعي ، وانما الحماية من الهند . وتسليح الاعضاء العرب في منظمة المعاهدة المركزية ليس موجها ضد الاتحاد السوفياتي بل ضد اسرائيل . وبالنظر الى افتقار الاعضاء في هذين الحلفين الى مفهوم للمصالح المشتركة ، فانهم لم يتمكنوا اطلاقا من ايجاد سياسات مشتركة بالنسبة الى قضايا الحرب والسلام . ولو انهم فعلوا ذلك ، لولدت مثل هذه السياسات ميتة ايضا بسبب الافتقار الى الوسائل الفنية للتعاون . ان معظم

الحلفاء لم تتولى لديهم الموارد او الإرادة لتقديم الدعم المتبادل . والدولة التي تجد صعوبة في الحفاظ على الامن والنظام او التماسك السياسي داخل اراضيها ، لا تزيد قوتها بالانضمام الى دول اخرى تعاني من نفس العجز .

وباختصار ففي الافضل لعلاقتنا مع اوربا ان تقوم على اساس انشاء مجموعة واحدة من المصالح بدلا من التوسع في الالتزامات الشرعية . وليس في الامكان وضع صيغة محددة لمثل هذا الاجراء لان المجالات المختلفة للنشاط لها احتياجات مختلفة . ففي المجال العسكري مثلا تفرض التكنولوجيا العصرية درجة من الاندماج اكبر مما تتطلبه مجالات اخرى . ومهما كانت طبيعة الاستقلال الذاتي لحلفائنا ، فانه يكاد يكون من غير المعقول ان يفضلوا دخول حرب بدون تأييد الولايات المتحدة ، يعطيهم احتمال استخدام القوى النووية الصغيرة نسبيا لصالحهم . والتعاون الوثيق بين اوربا والولايات المتحدة في المجال العسكري تمليه المصلحة الذاتية ، وتفيد فيه اوربا اكثر مما تفيد منه الولايات المتحدة .

ولهذا السبب نفسه ، فان من مصلحتنا ان يتولى الاوروبيون مسؤولية اكبر في تطوير مستويات المبدأ والقوة في منظمة معاهدة حلف شمال الاطلسي وربما في انعاش منظمات مثل اتحاد اوربا الغربية ، وربما بتدابير اخرى . ويجب ان يصبح القائد الاعلى للحلفاء بمرور الوقت اوربيا . غير ان التدابير العسكرية ليست كافية . وفي

الظروف الراهنة ليس من رجل دولة يفامر بالتفسخ مجرد
 تلبية التزام شرعي . ولكنه لا يفعل ذلك الا اذا وجد قدرا من
 التعاون السياسي يربط مصير كل شريك ببقاء الآخرين
 جميعا . وهذا يتطلب نظاما جديدا برمته للابداع السياسي .
 واخيرا ، فان من الممكن ، ازاء الظروف الراهنة ،
 انشاء مجموعة من المصالح ذات معنى خاص في المجال
 الاجتماعي . فجميع الدول الحديثة تواجه مشاكل
 البيروقراطية والتلوث ومراقبة البيئة ونمو المدن . وهذه
 مشاكل لا تصرف اعتبارات وطنية . فاذا عملت دول
 الاطلسي معا في مواجهة هذه القضايا - اما بالطرق الخاصة
 او بالطرق الحكومية او بهما معا - نشأ جيل جديد معتاد
 على الجهود التعاونية شبيه بذلك الذي اوجده مشروع
 مارشال في ظروف مختلفة .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٦٥ -
 ٦٦ - ٧٧)



٦ - القضية الألمانية

واخيرا ، فان من المهم ان لا يغرب عن البال ان المانيا هي آخر بلد يمكن ان يشجع على المرونة . ان محاولة المانيا اتباع سياسة انعزالية في وسط القارة قد عاد بالكارثة على أوروبا مرتين في مدى جيل واحد ، فاذا وضعت مرة اخرى في مركز يتيح لها التعامل مع الطرفين حسب التعبير السياسي للحياد - اصبحت ايضا قادرة على تهديد الجانبين حتى ولو بمجرد التهديد بتغير الجبهة . ومن العسير ان تساهما بالسلام والاستقرار فسي أوروبا . فالسياسة الغربية يجب ان تسعى الى الاحتفاظ بالمانيا كعضو مطيع فسي المؤسسات الأوروبية السياسية والاقتصادية مهما كانت تدابير الامن النهائية .

(من « البحث عن الاستقرار » ص ٥٥٥)



الوضع المثالي هو ان تكون المانيا على درجة من القوة تمكناها من الدفاع عن نفسها لكنها لا تمكن من شيء لهجوم ، وان تكون موحدة بحيث لا تنفجر تمزقاتها في صورة صراع،

ولا تشجع انقساماتها على التنافس بين جيرواتها ، لكنها لا يجب ان تكون مركزية بدرجة انضباطها وقدرتها على العمل السريع الى اتخاذ اجراءات مضادة للدفاع عن النفس . ان المانيا كهذه كانت موجودة ولكن لفترات نادرة . والمساعدة على انشائها لا بد ان تكون مهمة كبرى بالنسبة الى السياسة الغربية .

ولكن هل في وسع احد ان يتحدث بواقعية من توحيد المانيا ؟ اليست هذه هي احدى المشاكل التي يبدو انها افلتت باتفاق ضمني ؟ وغالبا ما يقال ان تسليم الغرب بالوضع الراهن في اوروبا الشرقية ولا سيما في المانيا هو مفتاح الاستقرار في اوروبا . وهناك من يحثنا على ادراك الحقائق وانه لا حول ولا قوة لتغييرها على اي حال . ويقال لنا انه حتى بعد التسليم رسميا بالحكم السوفياتي في اوروبا الشرقية اصبح الاتحاد السوفياتي دولة « قاتنة » لا تهتم بعد ذلك بالتوسع .

ان المبدأ القائل بان الحكمة هي في التكيف مع الحقائق ، بعيد من ان يكون بطوليا . فهو في اقصى درجاته يعني سياسة بدون هدف ، واجراءات بدون مفهوم . ثم انه يضع توجيه الاحداث في ايدي اناس لهم من القوة والقسوة ما يكفيهم لخلق « الحقائق » . وما كان لشيء في العالم ان يتغير لو كان التكيف هو المتحكم وحده في التصرفات .

(من : « ضرورة الاختيار » ١٢٩)



مما لا شك فيه ان انقسام المانيا يحتمل ان يستمر
مهما كانت السياسة الغربية . ولا يحتمل لخطئة ذكية ان
تسفر عن الوحدة . ولكن القضية لا تقتصر على ما اذا كان
في الامكان تحقيق الوحدة ، بل هي ما هو الموقف الذي
يجب ان يتخذه الغرب تجاه هذه « الحقيقة » . فهل يتعاون
مع القمع السوفيائي للحرية في المانيا الشرقية من خلال
تسليمه الرسمي بانقسام المانيا ؟ او ان عليه ان يسعى
لارغام السوفييات على قبول مسؤولية تبرير طعن الالمانسي
القومية لالمانيا ؟ ، يبقى السؤال المطروح وهو : هل تفضي
نواقص الماضي باعتراف رسمي بنظام المانيا الشرقية ؟
فليس من المعقول استخدام اخطاء الماضي لتبرير اخطاء
جديدة .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٣٠)



اذا اقتنعت المانيا الاتحادية بانها لا تستطيع تحقيق
الوحدة من جديد عن طريق الروابط مع الغرب ، فيمكنها
ان تحاول التعامل منفصلة مع الشرق . وعندئذ يمكن ان
يستخدم السوفييات الوحدة كطعم للقضاء تدريجيا على
منجزات الاندماج الاوروبي ، ولتشجيع سباق يكون في
مصلحة موسكو . اما البديل الآخر فهو ظهور قومية حاكمة

من جديد . وحينئذ سيكون هناك صدى للحجة القائلة انه
وقد قُشِلَتِ الروابط الوثيقة مع الغرب فانه لا بد لالمانيا من
ان تتبع سياسة الضغط والتسليم وراء الفوائد القومية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٢٢)



من الواضح انه ينظر الى الصيغة (السوفياتية)
لمعاهدة (السلام) على انها البداية ، لا نهاية العملية . ومن
شان الاعتراف بنظام المانيا الشرقية ان يخلق وضعا يصبح
فيه في المستقبل اي تغير في المانيا ضد مصلحة الغرب .
ومن شأنه ان يخلق الباب مقبلا امام الوحدة على اساس
ديمقراطي ، ليس على اساس شيوعي . وستكون ادنى
نتيجة لذلك صدمة شديدة في الجمهورية الاتحادية .
وعندئذ يمكن ان يحاول الشيوعيون الاجتياح على المانيا
الغربية او تهديدها لاتخاذ منهج « حيادي » . وفي حال
فشل هذه المحاولة يسحب الشيوعيون اعترافهم بالجمهورية
الاتحادية بحجة انها « فاشية » او انها خانت مصالح
الشعب الالمانى ، ويتعاملان مع النظام الالمانى الشرقى على
اساس انه يمثل جميع المانيا . واذا سبق ان اعترف الغرب
بالمانيا الشرقية التابعة ، فسيطالبونهم بالاعتراف
دون ان يعرض نفسه لتهمة اليناسات الدولية غير المخلصة
وتتكرر لها تقرير المصير لمجرد غايات تكتيكية . ويتخلينا
عن موقف لا غبار عليه ادبيا وسياسيا ، نصبح رهينة

للتحركات السوفياتية في المستقبل، ونرغم على الخوض في القضية الألمانية من موقع سيء يرداد سوءا باطراد .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٢٤)



ولكن ماذا بشأن الطلب السوفياتي بتسوية مستقبل ألمانيا عن طريق التفاوض بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية؟ إن المفارقة في هذا الاقتراح هو استبعاد الكثيرين جدا في الغرب لحمله محمل الجد . فلا يكاد يعقل أن دولة تابعة يمكن أن تزول حكومتها نتيجة الاتحاد ستكون أطوع بالنسبة إلى حل أقسام ألمانيا من ولي نعمتها في الكرملين . وحتى لو تفاوضت الحكومتان الألمانيان معا « بنية حسنة » - مهما كان محتوى هذه العبارة في هذا السياق بالذات - فإن النتيجة ستكون من غير شك زيادة ، لا نقصاناً ، في التوتر ...

فالإتحاد والحالة هذه يكون صورة منقطة للاعتراف بألمانيا الشرقية وإن يكون وسيلة لتوحيد ألمانيا ، بل طريقة يسم الغرب بواسطتها بإقسام ألمانيا .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٢٥)



إن هذه الاعتبارات تؤثر تأثرا مهما في قضية برلين . وقضية برلين ليست قضية ما إذا كانت مدينة معاطلة تماما

بارض شيوعية تستحق الحرب ، كما يقال غالبا . فبرلين أصبحت المحك لسياسة اوروبا الغربية . وهزيمة الغرب — بمعنى تدهور امكانية عيش برلين في جو من الحرية — لا تؤدي الا الى اضعاف معنويات الجمهورية الاتحادية ، وتعني نهاية كل أمل في اعادة توحيد البلاد، وسينظر الى السياسة المتجهة غربا والمتبعة بكل عناية على انها فاشلة تماما . وهذا يكون بمثابة تحذير الى جميع الدول الاخرى في اوروبا من حماقة مقاومة الضغط الشيوعي . ان برلين في هذه الحالة ستمثل الطبيعة التوسعية للعد الشيوعي نحو بقية العالم . ومهما كانت نظرة المحايد الى حقائق القضية فانهم سيعتقدون ان الحماية التي يوفرها الغرب ليست الا وهما ، وان الحكمة ، ان لم نقل التعاطف الايديولوجي ، تقضي بالتكيف مع المعايير الشيوعية . وفي ميدان علاقات بعض هذه الدول فيما بينها ، فان الهزيمة الغربية في برلين ستزيد التوترات . كما ان السلام المزعزع المحافظ عليه جزئيا بين الدول العربية واسرائيل بسبب الخوف من التدخل الغربي ضد الاعمال العدوانية ، لن يدوم طويلا بعد ظهور العجز الغربي في اوروبا .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٢٩)



هل يمكن ضمان كيان برلين مقابل الاعتراف بالمانيا الشرقية ؟ ان نتيجة كهذه ستكون نصرا كبيرا للشيوعية ،

اذ يكسب الشيوعيون اعترافا دوليا بانقسام المانيا ويخلقون
وضعا حيث يستطيعون وحدهم الظهور منه بصفة دعاة
الوحدة . وهكذا تصاب الجمهورية الاتحادية بضربة مذهلة
لاسباب سبق شرحها . ويحصل الغرب مقابل هذا كله على
سحب تهديد انفرادي لم يكن له مبرر . وهذا يكاد لا يكون
طريقة مدروسة لدرء مزيد من الضغط الشيوعي .

وقد لا يكفي الاعتراف حتى للحصول على ضمانات
مؤقتة لبرلين الغربية ، ذلك لان عملية التفاوض غير
متناسقة . ومتى عرضنا الاعتراف نكون قد تخلينا عن مبدأ
تقرير المصير . واذا اثار الشيوعيون حينئذ مطالبهم فانهم
يحولون موضوع الاعتراف من قضية مبدأ الى قضية
مقتضيات تفاوضية . ومتى وافقنا على ان الاعتراف هو
مجرد مشكلة مساومة على الشروط ، توفر لدى الشيوعيين
كل سبب لان يتوقعوا انتزاعه ان عاجلا او آجلا ، ان لم
يكن منا فمن بعض حلفائنا .

(من : « ضرورة الاختيار » - ص ١٤٤)



... ان قبول الغرب بدوام انقسام المانيا يخلل
بالتوازن المحلي للجمهورية الاتحادية ، وهذا هو احد اسباب
حرص السوفيات على تأمين الاعتراف الغربي بالوضع
الراهن في المانيا . وربما لم يكن هناك مفر من انقسام المانيا ،
غير ان تماسك حلف الاطلسي يتطلب ان لا يكون هناك

غموض حول سبب ذلك . فاذا تخطى الغرب تلميحا ، تصريحاً عن مبدأ الوحدة القومية الألمانية من طريق التعاون مع السوفيات للإبقاء على ألمانيا مجزأة ، فإن الألمان سيعتبرون ذلك تضحية بمصالحهم الأساسية . وليس ثمة من زعيم سياسي ألماني يرضى بدوام ١٧ مليوناً من أبناء وطنه . وجميع الأحزاب الألمانية متفقة على هذه النقطة . وسيكون هدفه الأدنى تلطيف الأوضاع في ألمانيا الشرقية ، وهو هدف سيتعرض لضغط متواصل للاحتقه مستقلاً اذا ثبتت له لا مبالاة حلفائه .

(من : « الشركة المتفجرة » ص ٦٨ - ٦٩)



... فيما يزداد النشاط الألماني نحو الشرق ، فإن الخوف من « ربالو » أخرى قد يخلق حلقة مفروضة . فسيقتارب الجيران الغربيون لألمانيا بصورة أوفق ، وقد يحاولون أيضاً استباق الجمهورية الاتحادية فيسرعون في اتصالاتهم مع موسكو ، ولن يكون هذا في مصلحة التماسك الأطلسي أو التماسك الأوروبي ، وسيكون في الأمد الطويل وبالأعلى ألمانيا الاتحادية أيضاً ، إذ قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الانعزال .

ولا شيء غير حلف الأطلسي موحد يواجهه معاً قضية مستقبل ألمانيا يستطيع أن يقلل من خطر وقوع صراع حاد بين أهداف ألمانيا القومية وارتباطاتها الأطلسية . والسعي

لصياغة سياسة المانية مشتركة امر جوهري لا من اجل الاحتفاظ بالمانيا كمضو مطيع في الحلف وحسب بل من اجل السلام في اوروبا . انه من غير المحتمل ان يظل بلد كبير وديناميكي مقسما الى اجل غير محدد في قلب قارة اعطت العالم مفهوم القومية . وما دام في الوجود دولتان المانيتان فلا بد لهما من التفاعل معا . فاذا ارتأت ان انظمتها الاجتماعية والسياسية غير متكافئة فان كلا منهما سنضطر الى محاولة التخريب على الاخرى . وبما ان كلا منهما تضم نفس السكان الاساسيين وتقليدا متشابهما ، فان امام كل منهما مجالا غير عادي لتفعل ذلك . والصيغة السوفياتية لان تسوي الدولتان الالمانيتان قضية مستقبلهما هي خطوة قصيرة النظر - وان كانت ذكية - لتكريس الوضع الراهن ، كما انها تضمن ان الاحداث ستتحرك ان عاجلا او آجلا وراء حدود سيطرة الشرق والغرب ، وربما سيطرة الالمان انفسهم . فانقسام المانيا الدائم الى دولتين في حالة عداة ومنافسة ، يحمل بلور الخطر . ولو ان جيران المانيا في الشرق يفهمون مصالحهم ، لادركوا ان النهج سيسفر عن اواخر المواقب في المدى الطويل .

(من : « الشركة المتشعبة » ص ٢١٥ - ٢١٦)



الشرط المسبق لاي برنامج مفاوضات هو وجود استراتيجية متفق عليها تجاه المانيا الشرقية . وعلى الاخص : هل يكون ذلك بسمي الغرب الى تلطيف الاوضاع فيما

يسمى بالجمهورية الألمانية الديمقراطية من طريق زيادة الاتصالات معها ، او بعزلها ! ويبدو الخيار الثاني أكثر أملا وانسجاما مع السياسة الطويلة المدى الخاصة بتوحيد ألمانيا .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢١٧)



ان الامل الطويل الاجل في وحدة ألمانيا يكمن في حدوث تطور في الغرب يكون بمثابة قطب جاذب لبلدان أوروبا الشرقية . وفيما تحرز أوروبا الغربية الوحدة السياسية ، يتراجع الخوف من أية دولة بمفردها . وفوق هذا ستكون أوروبا الموحدة قطبا جاذبا قويا لبلدان أوروبا الشرقية . وفيما تنمو الروابط بين شطري أوروبا يزداد ظهور ألمانيا الشرقية التابعة كأحد مخلفات الماضي .

(من : « لمن الوحدة الألمانية » ص ١٧)



ان احتمال كون برلين النقطة الدائمة والكامنة لانطلاق الشرارة في أوروبا قد تراجع كثيرا بسبب اتفاقية عام ١٩٧١ الرباعية . وتعتبر الولايات المتحدة التمسك الشديد بهذه الاتفاقية اختصارا كبيرا لسياسة الوفاق .

(من بيان أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية ص ٥١٦)

★ ★ ★

٧ - مراقبة التسلح

... لم يعد في الامكان التحدث عن التفريق العسكري مجردا . والا فما الذي يعنيه « التقدم » في السباق النووي اذا كان في وسع كل جانب بالفعل ان يدمر الكيان القومي للجانب الآخر ؟ وما هي الاهمية الاستراتيجية لزيادة القوة التدميرية للترسانة النووية اذا كانت ضخامة انظمة التسلح الحالية تعيل فعلا الى شل الارادة .

(من : (الابسلحة النووية والسياسة الخارجية » ص ١١٤ - ١١٥)

لأننا نقتدر الى مبدأ استراتيجي وإلى سياسة عسكرية معصومة ، فعن الختم ان تكون مقترحاتنا لمراقبة التسلح مهلهلة . فليس في مقدورنا ان نعترف اننا اذا كنا نملك المشروع او نملكه نعرفه (الا ان) او ننتقم منه ، لا اننا نقتله . في هذا الموضوع ، ننتقم من تلك فان المقترحات توضع كتسوية وسط بين الفئات المتنافسة ويهدون شعور عام بالغاية .

وبدلاً من أن نلج على مؤتمر لنزع السلاح لأننا نرغب في طرح مشروع نتمهد به ، فقد عكسنا الآية . وعلى سبيل المثال فأننا أوغمننا على تجميع شرفة من المقترحات المتسرعة . ووافقنا على الذهاب إلى المؤتمر بضغط من الرأي العام العالمي أو الدبلوماسية السوفياتية . والدليل على التشويش هو أن مفاوضات للرقابة على التسلح قد فضحت الاستراتيجية التي نصول عليها ، ذلك لأن مؤسساتنا العسكرية قائمة حول الأسلحة النووية . والمضي في هاتين السياستين معا وفي آن واحد له عواقب وخيمة واضحة .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٤)



... مفاوضات مراقبة التسلح يجب أن لا تطبق وسيلة لاضعاف القرب من جانب واحد ، فأي مشروع للامن الاوروبي يجب أن يحلر تحطيم منظمة حلف شمال الاطلسي ، اذ بدون هذه المنظمة سيواجه كل بلد اوروبي رجحان القوة السوفياتية وحده . كما يجب لهذا المشروع ان لا يلقي امكانية الدفاع المحلي ، لئلا تضعف معنويات حلفائنا بسبب تهديد القوة السوفياتية التقليدية والنووية . وفي الوقت الذي يحمي فيه هذا المشروع حلفاءنا الاوروبيين من الابتزاز النووي او العدوان التقليدي ، ينبغي ان يتيح ضمانات للاتحاد السوفياتي من هجوم يشن عليه من اراضي حلف شمال الاطلسي . يصبح السؤال عندئذ : هل من الممكن تصور مؤسستين عسكريتين في القارة

(الأوروبية) قادرين على العمل الدفاعي ولكنهما مجردتان
من القدرة الهجومية بسبب اجراءات مناسبة للرقابة .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٤٩)



ان الفوائد السياسية لمشروعات اقل طموحا مثل
« خفض » عدد القوات تخلق مشكلة اعقد . فمثل هذا
الاجراء ، مهما كانت اهميته بالنسبة الى افراض الرقابة
على التسليح ، لا يتيح اية امكانية لتقليل السيطرة السياسية
السوفياتية في الدول التابعة او في المانيا الشرقية . ومن
اجل السيطرة السياسية فان فاعلية فرقتين سوفياتيتين
تعادل فاعلية عشرين فرقة : فهما ترمزان الى القدرة
السوفياتية وتؤكدان امكانية التدخل .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥٢ - ١٥٣)



ان العديد من المقترحات للرقابة على التسليح في
وسط اوروبا تهدف ، من الناحية العسكرية ، الى منع
حدوث اي تغيير في الوضع العسكري الراهن . فقد
اقترح مثلا تجميد مستوى القوات في وسط اوروبا او
« خفض عددها في ظل تفتيش مناسب » . فضلا عن
الحقيقة الواقعة وهي ان اهمية التفتيش يغالى في تقديره
على نطاق واسع في هذا السياق - علما بان المخابرات في
اوروبا الوسطى جيدة - فان معظم هذه المشروعات قد

فشلت في معالجة مشكلة الامن الحقيقية . فهي لا تؤثر
تأثيرا مهما في قدرة الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي
او حتى اوربا الغربية على شن هجوم شامل مفاجيء .
وفي الوقت ذاته ، وبما ان قوات حلف شمال الاطلسي
الحالية او المزمعة لا تكفي لعمليات الهجوم الارضي ، فان
معظم المشاريع الرامية الى تخفيض عدد القوات من شأنها
فقط اضعاف قدرة الغرب على الدفاع المحلي من غير
تأمين ضمان اضافي للاتحاد السوفياتي . وسيتحسن موقف
الاتحاد السوفياتي الهجومي ، ان لم يكن وضعه الدفاعي ،
بل ان من شان تجميد القوات ان يمنع حلف شمال الاطلسي
من تكيف نفسه للعلاقات الاستراتيجية المتغيرة . وما لم
يقترن بتخفيض كبير في القوات السوفياتية او في بناء
القوة التقليدية في جزء من القارة خارج المنطقة المراقبة ،
وربما عن طريق الاثنين معا ، فانه سيكرس عدم التكافؤ
الذي هو بمثابة دعوة متزايدة للمغامرات السوفياتية ما
دامت الصواريخ السوفياتية الطويلة المدى تتكاثر .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥٢)



نستخلص النتيجتين التاليتين :

اولا - ان عدم كفاية الجهود الحالية لحلف شمال
الاطلسي قد تحمل السوفيات على الاعتقاد بانهم لن يظفروا
بزيادة في الامن من وراء مشاريع المراقبة على التسلح ،

او ان في وسعهم تحقيق غايات الرقابة على التسليح عن طريق إجراء فريقي من طرف واحد . وقد لا ينظرون الى المقترحات الغربية نظرة جادة لانهم يعتقدون بانهم يتمتعون بالوقاية بسبب رجحان كفتهم محليا . وهكذا تقطع الطريق على المفاوضات الفعالة ، لا بسبب قوة حلف شمال الاطلسي ، بل بسبب ضعفه وتردده .

ثانيا - لا تستطيع مشاريع الرقابة على التسليح في اوروبا بحد ذاتها ان تزيل المشاكل التي سببها قمع السوفييات للحرية في اوروبا الشرقية ولا سيما في المانيا الشرقية . وما دامت المانيا مجزأة فان خطر الانفجار يبقى ماثلا مهما كانت رغبات الدعاة الرئيسيين . ولكي تكون اجراءات المراقبة على التسليح في اوروبا الوسطى فعالة ، ينبغي ان ترافقها تسوية سياسية . والخط الطبيعي لفصل لمشاريع الرقابة على التسليح هو « الاودر » وليس « الالب » . ومشكلتنا الوحدة الالمانية والرقابة على التسليح في اوروبا وثيقنا الترابط . وتوحيد الدولتين بدون شروع للرقابة يخيف جميع الدول المحيطة بالمانيا . ونظام امن اوروبي بدون توحيد المانيا اما ان يكون مسكنا او يضخم الصراعات في اوروبا الوسطى .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥٧)



من المؤكد انه بدون حدوث تعديل كبير في السياسة،

فان الاتحاد السوفياتي سيرفض باستهزاء ايا من مثل هذه المقترحات ، لا لانها لا تؤدي الى تحقيق الاستقرار وانما لان الاتحاد السوفياتي يتردد في التخلي عن دميته - المانيا الشرقية - التي هي منطلقه لتدمير حلف شمال الاطلسي وللسيطرة في النهاية على المانيا كلها . والحقيقة المحزنة هي ان القادة السوفيات في وضعهم الذهني ربما لا يهتمون بتلك الاتفاقات التي تساهم في عدم الاستقرار في اوروبا .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥٨ - ١٥٩)



اذا اصبح في الامكان اجراء مفاوضات جديدة بين العالم الحر والدول الشيوعية ، فان الرقابة على التسلح تبدو الموضوع الواضح لمثل هذه المفاوضات .

ذلك ان وجود التكنولوجيا العصرية فان الاسلحة ، او على الاقل بعض انواعها ، تشكل هي نفسها عنصرا من عناصر التوتر . ونتيجة لذلك فان الرقابة على التسلح تتخذ اهمية جديدة .

ولذا فان اهمية اجراءات الرقابة على التسلح لا جدال فيها . وقد تكبح المشاريع الفعالة الانزلاق نحو التفخ ، وقد تقلل من مجازفات وقوع حرب مفاجئة . وقد تمنع - او على الاقل قد تمنع - انتشار الاسلحة النووية . فاذا لم يكن في وسع الجانبين الافصاح عن هذا التآلف للمصالح

باقترح برامج محسوسة وجدية ، فان الامل ضئيل فسي
التفاوض على موضوعات اخرى .

كذلك فانه لكي يكون للرقابة على التسلح معنى فلا بد
ان تحدد بالنسبة الى علاقتها بالعوامل التكنولوجية التي
تؤدي الى الحاجة اليها . ولا يمكن صياغتها في نوبة من
الاثارة الاخلاقية . فالمشاريع الفعالة تقتضي دراسات دقيقة
ومفصلة وبعيدة عن العواطف ، كما تقتضي الاستعداد
للدخول في مفاوضات تتميز بالجلد وتكون على درجة فنية
عالية . والا فان من شأن الرقابة على الاسلحة ان تضاعف
القلق بدلا من ان تخففه . ومهما تكن الرغبة عظيمة فسي
الرقابة على التسلح فيجب الا تعالج على اساس الافتراض
بان كل شيء سيضيع بدونها . فعاقبة مثل هذا الاعتقاد هي
تشجيع الشيوعيين على السعي وراء استغلال مفاوضات
الرقابة على التسلح بالدرجة الاولى في حرب سيكولوجية
لتحطيم معنويات الغرب . وقد يزداد الاعتقاد بانه اذا
استحال التوصل الى اتفاقات عن طريق التفاوض . فلا بد
من محاولة نزع السلاح من طرف واحد . وخلاصة القول
ان الرقابة على التسلح يجب ان تكون وسيلة لدعم
الاستقرار ، لا تمهيدا للاستسلام .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢١٠ - ٢١٣)



... ينبغي ان لا يكون الهدف من الاجراءات المسؤولة

للمراقبة على التسليح هو اتخاذ قرار بمنأى عن العواطف لا بشأن طريقة ازالة القوة الثارية ، بل ينبغي ان يكون الهدف هو المحافظة على التوازن بينها . ومن الاجدر - على الاقل بالنسبة الى المستقبل القريب - السعي وراء اضعاف الحافز على الهجوم لا اضعاف القدرة على شنه .

وقد كشفت المناقشات حول نوع الاسلحة النووية عن حقيقة محيرة وهي ان هناك قدرا من السلامة في الاعداد . ويسدق هذا حتى لو راعى الجانبان بدقة اتفاقا على الحد من الاسلحة النووية او وسائل نقلها . ويزداد عدم الاستقرار اذا امتلك كل من الجانبين ١٠ صواريخ اكثر عما لو استقر التوازن عند ٥٠٠ صاروخ ، ذلك ان الهجوم الذي ينجح بنسبة ٩٠ في المائة عندما يكون لدى المدافع ١٠ صواريخ يترك له صاروخ واحد فقط او عدد من الصواريخ يكاد لا يكفي لانزال ضرر غير مقبول . وهجوم في نفس الفاعلية عندما يكون لدى المدافع ٥٠٠ صاروخ يترك له ٥٠ صاروخا - وهو عدد قد يكفي لتشكيل اخطار لا يمكن المجازفة بقبولها من المهاجم . ولا شك ان تدمير مثل هذا العدد الكبير يثير مشكلة أعقد . ولذا فان تخفيض العدد ليس العلاج المعصوم عن الخطأ . ووجود قوة انتقامية صغيرة جدا ومكتشوفة قد يزيد الخطر بتشجيع الخصم على المجازفة بهجوم مفاجيء .

ومن هنا فان الاستقرار يعظم عندما تكون الاعداد كبيرة الى حد يعقد حسابات المعتدي ويتيح ادنى حافز على الغزو ، ولكنها ليست من الكثرة بحيث تنفي الحكمة من

الرقابة . ففاعلية مشروع الرقابة في تحديد الاعداد تتوقف
اذن ، على الاجابة عن سؤالين هما :
- ما هي الفائدة التي يكسبها الجانب الذي يخرق
الاتفاق من خرقه الاول ؟
- ما هو مدى صعوبة نظام التفتيش على اعمال
الخرق ؟

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٥ - ٢١٧)



من الضروري بغية ايجاد مقياس لنظام التفتيش
الفعال النظر مجددا في اهداف نظام فعال لرقابة الهجمات
المباغتة :

اولا - ينبغي اقرار القوات الضاربة الاستراتيجية
المقابلة عند مستوى يقلل الى ادنى حد الحافز على الهجوم .
ثانيا - ينبغي ان يكون نظام التفتيش مقتدرا الى حد
يكفي لمنع التهرب الذي من شأنه ان يخل بالتوازن
الاستراتيجي ، ولكن ليس شاملا الى حد تدمير سلامة القوة
الثانية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٢٢)



في الحالة الاولى - حالة الصدام بين بلدان صغيرة -
يمكن لقوة بوليس دولية ان تكون ذات فائدة كبرى . وهناك
اماكن محتملة للاضطراب ، مثل الشرق الاوسط ، حيث

تفضل الدول النووية الكبرى تجنب الصدام ، وحيث يكون التدخل المباشر مستحيلا لاسباب سياسية وسيكولوجية ، والا فان الازمات الفعلية يمكن ان تحدث حيث يغذي تدخل الدول الكبيرة التوترات ويضاعف مخاطر المجازر البشرية . وفي هذه الحالات يمكن لقوة بوليس دولية ان تسهم اسهاما كبيرا ، لان الدول الكبرى تكون موافقة على الاقل على مدى ايجاد جهاز يحول دون الصدام .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٣٤)



لذا فلا بد لاي مشروع يوضع لمواجهة عدوان محلي من ان يلبي المطالب التالية :

ا - يجب ان يخلق توازنا في القوى ملائما للحرب المحلية وذلك عن طريق حشد القوى في الغرب وخفضها في البلدان الشيوعية ، مع وضع حدود قصوى للقوات البشرية تخضع للتنقيص . ومع ان هذا قد يبدو ذا طرف واحد ، فانه شرط للاستقرار . والبديل الاقل شأنا هو القيام بحشد منفرد للقوى من جانب الغرب يتبعه مشروع للرقابة .

ب - يجب ان يقترن بنظام للتفتيش يكفي لرصد مستوى القوى ضمن حدود مقبولة للخطا .

ج - يجب ان ينص على حدود للمناطق ، ذلك ان العدوان المحلي لا يعتمد على حجم القوات فحسب بل على

رقعة توزيعها .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٣٩)



... ان التعهد ببرنامج كبير لرقابة الاسلحة النووية من غير اعادة توازن القوى التقليدية ، مجرد تماما من المسؤولية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٥٤)



قبل ان نتقدم بمقترحات جدية علينا ان نوضح غاياتنا . يقال ان علينا ان ننخرط في رقابة على التسلح لتخفيض الموارد من اجل التنافس الحقيقي في مجال الاقتصاد . وهناك من يزعم ان الرقابة على التسلح قد تخفف عبء الضرائب . كما ان هناك من يدافع عن رقابة التسلح على اعتبار انها وسيلة للاسراع في تطوير النظام السوفياتي . وفي التوضيحات المطروحة بهذا الشأن في وسعنا الاطمئنان الى ان الاتحاد السوفياتي يراعي اي اتفاق .

غير ان هذه الدرائع كلها تقريبا غير ذات موضوع اساسا . فالزعماء السوفيات لا يمكن ان تفريهم مشاريع غايتها الاولى المعلنة هي تغيير نظامهم . والمشاريع المفيدة يجب ان لا تعتمد على ما اذا كنا نثق او لا نثق بلزعماء السوفيات ، بل اهمية هذه المشاريع تقل اذا كنا فعلا نثق بالزعماء السوفيات ، ولن تكون مشاريع الرقابة على التسلح

فعالة ما لم تكن تحتوي على حافزها الخاص على التمسك بها ، وما لم تكن هناك ثقة بتدابير الرقابة نفسها ، لا بالطرف الآخر .

ان اقتراح تحرير الموارد من اجل التنافس الاقتصادي يشير السؤال الرئيسي وهو : هل في الامكان ايجاد تدابير للرقابة على الاسلحة تدعم الاستقرار وتحقق هذه الغاية ؟

علينا ان لا نخلط بين الاهداف الهامشية والاهداف الرئيسية . وغاية الرقابة على التسلح هي دعم امن جميع الاطراف . واية محاولة لتحقيق فائدة من طرف واحد لا بد وان تقضي على « الرقابة على التسلح » . كذلك فلا تخفيض القوات ولا التفتيش يمكن ان يكون غاية بحد ذاته . ومحك اي اتفاق هو ما اذا كان من شأنه ان يزيد الاستقرار او ينتقص منه ، وما اذا كان سيقرب احتمال وقوع الحرب او يبعده . وليست هناك أية فوائد هامشية تعوض عن تدابير الرقابة المبتسرة .

وفي الوقت ذاته ، ومهما بلغ سعينا للوصول الى رقابة على التسلح ، فمن المهم ان لا نتصدى لها على اساس الافتراض بان فشل المفاوضات سيقضي حتما على مصير البشر . فمن شأن اعتقاد كهذا ان يؤدي الى ضغوط من اجل نزع السلاح من طرف واحد وهكذا يزول الحافز على التفاوض الجدي من جانب الشيوعيين . واذا اقتنع الزعماء السوفييات بان الخوف من الحرب يأتي قبل كل الاعتبارات الاخرى ، خلصنا الى نتيجتين : ان ذلك سيشجعهم على

الانخراط في اعنف التهديدات بغية تحطيم معنويات العالم الحر اكثر فاكثر . ثم انهم سيصبحون مقتنعين بان الرقابة على التسلح غير ضرورية باعتبار انهم يتمتعون بالحماية نتيجة لمخاوف العالم الحر . ومن الضروري ان يكون هناك قدر من عدم الاستقرار في سباق التسلح لتأمين الدافع على رقابة التسلح ، وان كان هذا الكلام يبدو محيرا .

واذا كان لنا ان نحرز تقدما في مجال الرقابة على التسلح ، فان على المؤسسة العسكرية ان تفهم ان سباق التسلح في الوضع الحالي للتكنولوجيا هو اكثر انواع الامن تزعزعا ، وان الرقابة المدروسة جيدا على الاسلحة تزيد في امن جميع البلدان . وعلى الكثيرين من المتحمسين للرقابة على التسلح ان يدركوا ان الحماسة ليست البديل للدقة والتمحيص . فالشيء الكثير يتوقف على القدرة على ان تكون واقعيين لدرجة محسوسة . وربما اتاحت لنا في السنوات القليلة المقبلة فرصتنا الاخيرة لاستقرار سباق التسلح عن طريق التفاوض . وقد يفسد عناد السوفييات اكثر جهودنا جدية . ولكن من ذا الذي يغفر لنا لو اننا اخفقتنا بسبب رفضنا مواجهة اهمية هذا التحدي او تعقيدته .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٨٢ - ٢٨٦)

★ ★ ★

٨ - العلاقات مع الدول الشيوعية

إذا استمرت هذه الاتجاهات ، فإن مستقبل الحرية سيكون كئيبا بالفعل . ان من الصعب على الأميركيين ان يتصوروا كارثة وطنية تحل بهم . ولكن ليس من الصعب استشفاف الخطوط العريضة لما ينتظرنا . فقد يعمد الاتحاد السوفياتي بافراء التفاوت المتزايد في القوة التي ممارسة الضغط على جميع المناطق المجاورة . ويمكن تعويض الخسارة في الديناميكية الايدولوجية بالفرص المتزايدة التي يشجعها ضعفنا . وتتراوح السياسة الشيوعية بين التظاهر بالنيات السلمية وتشجيع العصايد الرامية الى تحطيم معنويات الغرب . وعندئذ تسمى المفاوضات نوعا من الحرب النفسية . واذا امكن اذلال الغرب لفترة من الزمن ، فان الامم الجديدة ، مهما كان تفضيلها الادبي ، ستنظر الى الشيوعية على انها موجة المستقبل . وسيكون لإنجاح موسكو وبكين نفس الجاذب الذي كان لانجازات أوروبا في القرن التاسع عشر . ولن يفيد أي قدر من المساعدات الاقتصادية ضد الاعتقاد بأن الغرب مقضي عليه بالسرور . وستؤدي

اعتبارات المصلحة القومية والرغبة في « التقدم » السى
الانسجام مع رغبات الشيوعية .

اما اذا سجل العالم الحر مكاسب في الهدف
والتماسك والسلامة ، فقد تتغير الطريقة الشيوعية في
التفاوض . وبدلا من استعمال مفاوضات الرقابة على
التسلح لافراء الغرب أو ابتزازه للاقدام منعزداً على نزع
السلاح ، فان الزعماء الشيوعيين قد يتجهون جدياً نحو
مشكلة كيفية تخفيض التوترات الكامنة في سباق غير
محدود على التسلح . وقد يصبح التعايش أكثر من مجرد
شعار . ولكن مهما كانت الاهداف الشيوعية ، فان مهمتنا
هي اساساً واحدة : ان نحدد لانفسنا طبيعة السلام المنشج
مع قبحنا والملائم لامتنا .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٦ - ٧)



تعتقد المفاوضات مع الزعماء الشيوعيين بناحية
رئيسية من النظرية اللينينية هي : الايمان بأولوية العوامل
« الموضوعية » . ومن أكثر ما يفاخر به الزعماء الشيوعيون
انهم يمتلكون في النظرية الماركسية - اللينينية أداة تمكنهم
من التمييز بين ما هو ظاهر وما هو واقع . والواقع
« الحقيقي » ليس ما يقوله رجال السياسة بل هو العمليات
الانتاجية لبلادهم ، أي الكيان الاجتماعي والاقتصادي .
خاصة الرأسماليون منهم ، لا قدرة لهم على تغيير الخطوط

الرئيسية للسياسة التي يفرضها عليهم نظامهم . وبما ان كل شيء يعتمد على الفهم الصحيح لهذه « العوامل الموضوعية » وما توحيه من علاقات للقوى ، فان عبارات « النية الحسنة » و « النية الطيبة » تبدو عبارات وهمية جوفاء . وابرز وظائف الدبلوماسية التقليدية - اي اقناع الفريق المقابل بوجهة نظر الفريق الاول تصبح غاية في الصعوبة عندما تسقط في الاعتبار التصريحات الشفهية منذ البداية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٧٢ - ١٧٣)



وهكذا ، وايا كان الجانب الذي بحثوه فسي النظام السوفيياتي فان الكثيرين في الغرب حاولوا حل ازمئتنا السياسية عن طريق عرض افضل الافتراضات بشأن الاتجاهات السوفياتية . ففي فترة من الفترات انشروحت قلوبنا لحقيقة ان الزعماء السوفيات كانوا بحاجة الى السلام حتى ينصرفوا الى بناء اقتصادهم . وبعد حوالي ١٥ سنة صدرت تكهنات سياسية سوفياتية الطف بناء على افتراضات عكس هذه تماما . اذ كان المفهوم ان التصنيع الذي تحقق حتى ذلك الحين سيحفز الزعماء السوفيات على الاهتمام الشديد بمجتمعهم تحول بينهم وبين المجازفة بمغامرات خارجية .

ان اهتمامنا بالتحولات في المجتمع السوفيياتي يجعلنا نفرط في جمودنا او في مسيرتنا . كما يجعلنا نفضل ان

علينا بالدرجة الاولى ان نتعامل مع السياسة السوفياتية الخارجية لا السياسة السوفياتية الداخلية . والمسافة قريبة بين الافتراض بان التسوية تتوقف على تغيير فسي المجتمع السوفياتي ، وبين الرأي القائل ان تحرير المجتمع السوفياتي مساو للتسوية . وليس من المستغرب ، في جو كهذا ، ان يحدث الجدل حول الرغبة في انفراج التوترات ، لا حول الشروط التي تجعل مثل هذا الانفراج ذا معنى . وحول الحاجة الى السلام لا حول عناصر الاستقرار . . حول المستوى الذي يجب ان نتحدث عنه لا حول ما يجب ان نبخه ، حين نجتمع معا .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٩٩ - ٢٠٠)



ان التطرق المسؤول الى المفاوضات يجب ان يكون امرا مختلفا تماما . فعلى ان لا تقدم تنازلات لا مبرر لها لزعيم سوفياتي لمجرد اننا نعتبره ليبراليا . وعلى ان لا نرفض تقديم تنازلات ، تكون مرغوبة في الوقت ذاته ، لمجرد اننا نعتبر زعيمنا سوفياتيا ستاليني المذهب . فالمحك النهائي في اي من الحالتين هو معرفة ما اذا كان الاجراء المطروح سيساعد على الاستقرار او ينتقص منه . وقبل كل شيء يجب الا تكون اجراءاتنا متوقفة على ابتسامة الكرملين او عبوسه ازاءها . وينبغي ان يكون للمفاوضات مع الاتحاد السوفياتي ما يبررها من حيث اهدافنا ، لا من حيث اهدافه هو ، فاذا كان الاتحاد السوفياتي راغبا فعلا في التسوية ،

فان المفاوضات ستكشف هذه الرغبة . اما اذا كانت العروض السوفياتية لانهاء الحرب الباردة مجرد متاورة تكتيكية ، فان على الدبلوماسية ذات الهدف المحدد ان تكون قادرة على فضح سوء النية السوفياتية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٢ - ٢٠٣)



... واذا عرضنا فقط ما نوه الزعماء السوفيات بانهم سيقبلونه ، فان الطرف الآخر هو الذي سيضع الاطار لكل مؤتمر ، كما ان شروط التسوية ستكون شروط السوفيات . وعندئذ يصبح الاتفاق غاية بحد ذاته . وتنساق المفاوضات نحو المشاكل التي تبدو « قابلة للحل » لا لشيء الا كونها في الغالب مشاكل عديمة الاهمية .

اما اذا دفعت الى ابعد من اللازم فان هذه الطريقة توحى بالتنازل عن كل حكم . وستجعلنا نخفق في احدي المهمات الرئيسية للحقبة الثورية الا وهي ايضاح طبيعة القضايا المتنازع عليها لشعوب العالم الحر . وفي حين ان من الواجب ارتياد جميع امكانات التسوية ، فان من الضروري كذلك ايجاد فتاعة بشأن المشاكل التي يستحيل حلها . ومن المهم لنا ان نكون متساهلين اذا ابدى الزعماء السوفيات استعدادا للتفاوض الجدي . ولا يقل اهمية عن ذلك ان نرغمهم على تحمل عبء تبرير فشلهم في قبول مقترحات

مسؤولة .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٤)



وهكذا تصبح الدبلوماسية نوعا من الحرب السياسية السوفياتية . ذلك اننا اذا اقتصرنا في التفاوض على القضايا التي يعلن الزعماء السوفيات انها قابلة للحل فلا غرابة عندئذ اذا ما تركزت انظار العالم على اعراض الصعوبات دون اسبابها : على حلف شمال الاطلسي ، لا على عداء السوفيات الذي ادى الى قيام هذا الحلف . وعلى جهود الدفاع الغربية المتسرة لا على القوة السوفياتية الراجحة التي دفعت اليها . وعلى المخاطر التي تهدد السلام في حال فورة دولة تابعة اخرى لا على القمع السوفياتي الذي لولاه لما وجد خطر الفوران . وعلى المشروع السوفياتي لنزع السلاح الشامل لا على مقترحات اكبر محتوى قد يكون فيها بعض الامل في الحد من سرعة سباق التسلح . وعلى الكونغو او كوبا لا على هنغاريا او التيبه او المانيا الشرقية . هنا ينشأ الوهم بانه في الامكان انهاء الحرب الباردة بمجرد تصريح .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٦)



التسوية الدائمة لا تكون ممكنة الا اذا اقتنع الزعماء السوفيات بانهم لن يستطيعوا استغلال رغبة الغرب في السلام لتحطيم معنوياته . واذا كانوا جادين في رغبتهم في

تجنب الحرب فان عليهم ان يدركوا ان المفاوضات لا يمكن استخدامها لا فراض تكتيكية بحث الا عندما تكون المكاسب التي قد يحصلون عليها تافهة بالقياس الى مخاطر مثل هذا التصرف . وعلينا بدورنا ان نسعى لنظهر للزعماء السوفييات ان عليهم اتخاذ قرار سياسي حقيقي . واننا بدورنا سنبدل كل ما في وسعنا لتسهيله عليهم ، ولا بد لهم من ان يواجهوا الحقيقة الواقعة وهي ان سياسة تطبيق ضغوط لا تلبث على الغرب من شأنها ان تولد مخاطر لا مثيل لها لجميع شعوب العالم . ويجب اقناعهم من جهة اخرى بأن في وسعهم دعم امنهم عن طريق التفاوض . واذا كانوا يسعون جديا وراء التسوية فسيجدوننا مرنين ومتساهلين .

ان المفاوضات مهمة . ولكن من الضروري المضي فيها من غير اوهام . ولا حاجة بنا الى افتراض تحولات اساسية حتى نؤمن بإمكانية التوصل الى تسوية . وليس شرطاً مسبقاً لنجاح المفاوضات التظاهر بأن انفراج التوتر هو بالدرجة الاولى في متناول الغرب . ويجب ان تكون للغرب اهداف اكثر ايجابية من التكهّن بالنيات السوفياتية . اننا نعلم انفسنا ان نحن جعلنا من الرغبة في انفراج التوترات او انتهاء الحرب الباردة قضية . ومحك التساهل لا يكمن في تفسير الاتجاهات السوفياتية على افضل وجه . كما انه لا يكمن في اثبات الرغبة في السلام التي يجب ان تؤخذ كتحصيل حاصل ، بل في التحدي الذي يواجه الغرب من حيث تقرير امكانات التسوية التي لا تعرض امتنا للخطر

والتي تنسجم مع قيمنا . ان المرونة لا تعتبر فضيلة الا اذا كانت من اجل هدف افضل .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٩)



من الصعوبة بوجه خاص حدوث تحول اساسي مما دامت الجماعات الشيوعية الحاكمة متنبهة الى حد مقبول لمهمة تجنيد اقهر الناس في صفوفها . وللثورة دائما شرطان مسبقان هما : الثقة على النظام القائم ، ووجود فئة من الناس قادرة على القيادة ومستعدة لدفع ثمن المعارضة . وقد قامت الثورات التحريرية في القرنين الثامن عشر نتيجة استبعاد اقهر فئة وانشطها - فئة البورجوازية - عن المشاركة في الشؤون التي اعتبرتها على اعظم جانب من الامة . ولما لم تكن هناك من طريقة لانضمام الافذاذ او لحصولهم على الاحترام فانهم كانوا المستودع الجاهز لتزعم جميع جبهات المعارضة . وهذه الفئة ذاتها هي ايضا التي اعدت الثورة الروسية .

ولكن عندما يتوفر العمل للموهوبين ضمن النظام القائم ، فان اكثر الناس التزاما فقط هم الذين يسلكون طرق التمرد ويقاومون ما قد ينطوي عليه ذلك من فقدانهم من المجتمع . والافراد هنا يكون داعيا حتى بالنسبة الى اولئك الذين لديهم تعاليم جدية بضد النظام القائم ، للسمي وراء تعاليمهم من الداخل عوضا عن الاطاحة به . وكلما

زادت ثقافتهم وزاد اهتمامهم بالمجتمع كلما فضلوا نوعا من التعاون على المجازفة بكل شيء في معارضة مكتوفة . وهناك عقبة رئيسية تعترض سبيل حدوث تغيير دراماتيكي في النظام الشيوعي ناجمة عن المحاولة السوفياتية المنتظمة لدمج المتأزمين من الافراد في النظام القائم عن طريق الترقية والتلقين العقائدي والدعاية ، وعن طريق الضغط اذا اقتضى الامر . وبواسطة الحشد المتواصل للافذاذ في صفوفها ، فان الزعامة السوفياتية تجرد المدرسة من القيادات القوية المحتملة .

بيد ان هذا لا يعني ان التطور في المجتمع الشيوعي مستحيل ، بل على العكس انه حتمي . فليس هناك نظام للحكم معصوم من التغيير ، وليس من بلد حافظ على تكوينه الاجتماعي بدون تغيير . غير ان طبيعة التحول ليست قلدرا مقدرا . فقد تتحرك في اتجاه التحرر ويمكنها ايضا ان تسفر عن الكابوس الخيف الذي تصوره قصة « عام ١٩٨٤ » . ويمكنها ان تؤدي الى دعم الحريات ، وقد تطف ايضا ادوات العبودية . وفوق هذا وذاك ، فان مجرد التحول ليس هو الاهتمام الوحيد لجيلنا . فمن المهم كذلك المدى الزمني لحدوثه . فلم يكن مما يعزي قرطاجة ان ترى روما وقد تحولت بعد مرور ١٥٠ سنة على تدميرها الى دولة الوضع الراهن السلمي .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٩٨ - ٢٠٠)



من العبث توقع تحول الشيوعية التي ما برحت تتوسع منذ ربيع قرن الى حكومة ديمقراطية ، لان فرضية لينين المعارضة تقوم على اساس ان الشيوعية هي الوريث المتطور للديمقراطية . ان انشاء حكم ديمقراطي على الطراز الغربي في الاتحاد السوفياتي لا يتطلب تطورا وانما غليانا توريا . ومع ان التغيير حتمي ، فان امكانية التأثير فيه مباشرة آخذة في التناقص بسرعة . ومهما كان امر تأثيرنا ، فانه لا يتوقف على ما نقوله او حتى على ما نقوم به من تصرفات سياسية بقدر ما يتوقف على القوة الابداعية لانجازنا الدولي والمحلي . فاذا كنا على درجة كافية من الحيوية ، فقد يسعى الزعماء في المجتمعات الشيوعية بمرور الزمن وراء ما يعتبر نظاما « اكثر تقدما » . غير ان النقطة الرئيسية هي انه عقب مرحلة معينة من التطور تصبح مصادر الحافز على التغيير داخل النظام مقيدة جدا .

بـ ولهذا السبب فان النظريات التي نشأت في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة التي تقول بأنه حتى انتصار الشيوعية العالمي لنطاق لا يحول دون انتصار قيم الحرية في النهاية ، هي مجرد كذب وخداع . وقد يكون من الممكن في مواجهة احتمالات الحرب النووية تفهم موقف يضع مسألة البقاء فوق كل اعتبار آخر . لكن من غير المسموح به تدعيم هذا الاقتناع بنظرية تطويرية . فالتشديد على ان الحرب انتحار شيء والقول باحتمال الحصول على جميع فوائد الاستسلام مضافا اليها فائدة التنمية التطورية

الاولوماتيكية التي تقوي قيمنا شيء آخر . والاعتماد على التاريخ لتخفيف وطأة الاستبداد وهو مجرد وسيلة لتأجيل التضحيات جيلا آخر ، ويحتمل ان تزداد صعوبة او ربما تفقد محتواها بمرور الزمن . فماذا عسى ان يكون عليه التاريخ الغربي لو ان الفرسان الذين هزموا العرب في معركة تورز كانوا قد استسلموا ، ايمانا منهم بالحتمية التاريخية لانتصار المسيحية ؟ ربما كانت اوربا الوسطى مسلمة اليوم . ومع ان نوعا من النمو التطوري كان سيحدث دون شك ، فان ما نعتبره حضارة غربية يكون قد زال . وفي وسع المرء ان يجادل حول الاهمية التاريخية لهذا . ولكن لا معنى للتظاهر بأن ليس ثمة من نقاط تحول بل طرق مختلفة فقط تؤدي الى الهدف ذاته .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٠٧ - ٢٠٨)



... ان من ينجح في صراعات القيادة الشيوعية لا بد وأن يكون ذو عقلية مصممة بعيدا عن العواطف وملتزما . وليس في خبرة القادة السوفيات ما يحملهم على الاعتزاز بالسلام باعتباره غاية ، او على قبول عروض حسن النية الشخصية على ملاتها . فخطتهم الخاصة في الحياة ، بل بقاؤهم نفسه ، تقدم بسبب قدرتهم على التصنع والتظاهر . فنجاح خروشوف ، كنجاح بريجنيف من بعده ، توقف على قدرته في اخفاء طموحه حتى ضاعت الفرصة على منافيه

لينتظموا ضده . فالريية اذا ، متاملة في الموقف المحلى
للرعماء السوفيات . ومن غير المحتمل ان يكون موقفهم
الطف تجاه العالم الخارجى . وليس ثمة من سبب يحدوهم
على معاملة رجال السياسة الا جانب بلطف اكثر من معاملتهم
لزملائهم ، او لتوقع احترامهم اكثر (للسانة الا جانب) .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ١٩٥)



ان الانشقاق الصينى - السوفياتى كان الدليل على
الانقسام المكشوف للعالم الشيوعى . اما اسباب هذا
الانشقاق فعديدة ومعقدة . فثمة منافسة بين امبراطوريتين
على مدى اطول حدود ارضية في العالم . وللمنافسة من
اجل السيطرة على البلدان النامية دورها . اما ما يجعل
النزاع مستعصيا على الحل فهو الصراع على زعامة الحركة
الشيوعية العالمية . وفيما يمكن ترقيع الظواهر العملية
للانقسام من وقت لآخر ، فان السبب الاساسى يبدو
مستعصيا عن العلاج . والحركة التى تدعى تمثيل حقيقة
عالمية لا تحتل مركزين يدعيان الرشاد . وما دامت بكين
ترفض التفوق المذهبى لوسكو ، فان السبب المهم للخلاف
سيستمر مهما اتخذ من تعديلات مؤقتة .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ٢٠١ - ٢٠٢)



حتى الشقاق نفسه بين اكبر بلدين شيوعيين ينطوي

على الخطر كما ينطوي على ائاحة فرصة . فهو يعني ان الغرب لن يواجه من الآن فصاعدا فترات متتالية من العداء والتفاهم ، بل سيواجه العداء والتفاهم معا في آن واحد . وقد يحدث أيضا ان يحاول كل من العملاقين الشيوعيين المزايدة على الآخر بان يضفي على ما يسمى بالحركات التحررية صبغة معادية للغرب . ويعتبر الكونغو مثلا طيبا لهذا الوضع .

(من : « الشركة المتشتركة » ص ٢٠٤)



ان توق الكثيرين في الغرب الى تأكيد تحرر مضامين الاتجاهات الاقتصادية السوفياتية والى اعتبار التفسيرات المؤيدة للنوايا السوفياتية اختبارا لصدق النية قد تكون نتيجته التناقضية تعزيز موقف المتصلبين السوفيات . فما كاد الجنود السوفيات يصلون الى براغ حتى بدأ بعض زعماء الغرب يصرون على ان الغزو لن يؤثر في السعي وراء التفاهم . في حين واصل آخرون ابداء شوقهم الى اجتماعات تعقد على مستوى عال . ان موقفا كهذا لا يكاد يخدم قضية السلام . فاذا لم يكن هناك عقاب للعناد ولا حافز على التساهل ، كانت المجازفة عظيمة . وقد يستخدم الكرملين المفاوضات — بما في ذلك الرقابة على الاسلحة — كصمام امان لتبيد شكوك الغرب بدلا من ان يتخذها كمسعى جدي لتسوية المنازعات المحسوسة او ازالة احوال الحرب النووية .

واذا ركزنا في ابحاثنا السياسية على الاهداف السوفياتية فاننا نخلط النقاش بطريقتين : ان الاتجاهات السوفياتية غامضة الى حد انها لا تتيح دليلا يركن اليه . وليس من المستبعد ان يكون الزعماء السوفيات لا يدركون تماما ديناميكيات نظامهم ، وهذا ما ينحرف بنا عن توضيح الاهداف التي ينبغي ان نلاحقها مهما كانت نيات السوفيات . فالسلام لا ينجم على اي حال عن تسوية كبيرة واحدة ، بل عن عملية سياسية طويلة ، وهذه العملية تقتضي بعض الوضوح بالنسبة الى الوجهة التي نقصدها . فالخلط بين السياسة الخارجية والعلاج السيكولوجي يجردنا من المعايير التي يمكننا بها الحكم على المؤسسات السياسية للنظام الدولي .

لكل ذلك فان علينا ان لا نخلط بين التغيير في اللهجة والتغيير الجذري . وعلينا ان لا نعرض تناقضات كاذبة بين وحدة الحلفاء والوفاق . والواقع ان الانفراج الحقيقي في التوترات يقتضي وحدة غربية . وعلينا ان نركز المفاوضات على قضايا محسوسة تهدد السلام ، مثل التدخل في شؤون العالم الثالث ، والاعتدال في سباق التسلح لا بد وان يكون ايضا في مقدمة جدول الاعمال . ولا شيء من هذا ممكن بدون فكرة حسية عما نفهمه من معنى السلام والنظام العالمي الاخلاق .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٨٨ - ٩٠)



ينبغي ان يكون من الواضح ان الوضع المحلي

السوفيياتي معقد وان علاقته بالسياسة الخارجية ابعده من ان تكون واضحة . صحيح ان المجازفة بحرب نووية عامة يجب ان تكون مرفوضة لدى موسكو كما هي مرفوضة لدى واشنطن ، غير ان هذه الحقيقة المسلم بها لا تسفر للقائليا عن التفاهم . ويبدو انها ايضا تخفف المخاطر المنطوية على التدخل المحلي . ولا شك في ان الجدل الحاضر من الزعماء الشيوعيين يفقر الى الديناميكية الايديولوجية التي كانت لاسلافهم الذين قاموا بالثورة ، وفي الوقت ذاته فان تحت تصرفهم اداة عسكرية ذات قوة لم يسبق لها مثيل ، وعليهم ان يتعاملوا مع بيروقراطية لها مصالح مكتسبة هائلة . مما لا شك فيه ان المستهلكين السوفييات يضغطون على زعمائهم لتلبية مطالبهم ، وصحيح كذلك ان الاقتصاد الحديث المتسع يستطيع تزويد المدفع والزبدة معا . ومن الجائز ان بعض الزعماء السوفييات اصبحوا اكثر واقعية ، ولكن نتائج الواقعية في الدولة الشيوعية الموسعة تكون معقدة . وبمجرد ان يتم الاستيلاء على السلطة ويتحقق التصنيع الى درجة كبيرة ، يواجه الحزب الشيوعي حالة صعبة . فلا حاجة له لتيسير الحكم . وليست له وظيفة حقيقية فسي تسيير الاقتصاد (مع انه يحاول الاثنين معا) . ولكي ييسر استمرار وجوده وقيادته فانه قد يخلق اهتماما دائما من الشعور بضرورة اليقظة ضد خطر خارجي ، وبالتالي فسي الابقاء على حالة عالية المستوى من التوتر .

ويخرج عن نطاق هذه المقالة الخوض في تفاصيل

قضية التطور الشيوعي الداخلي ولكن قد يكون من المناسب التساؤل : لماذا كانت كل فترة من التفاهم في الماضي تولد ميتة ؟ فعند ان استولى البولشفيك على السلطة كانت هناك خمس فترات على الاقل للتعايش السلمي ، واحدة في كل عقد من عقود الدولة السوفياتية . وكان الغرب يهال لكل من هذه الفترات على انها مدخل الى عهد جديد من المصالحة ، ودليل على التغيير النهائي الذي طال انتظاره بالنسبة الى الاهداف السوفياتية . الا ان كلا من هذه الفترات انتهت فجأة بفترة جديدة من العناد ، كانت تعزى بوجه عام الى انتصار المتصلين السوفيات لا الى ديناميكيات النظام . ولا شك انه كانت هناك عدة اسباب لهذا . غير ان ميل الكثيرين في الغرب للاقتناع بالتغييرات في اللهجة السوفياتية وبالخلط بين الجو والجوهر لم يقدم ولم يؤخر . بل انه مكن الزعماء السوفيات من تأجيل الخيار الذي كان لا بد لهم من ان يتخذه ان عاجلا او آجلا - فهل يستخدمون التفاهم وسيلة للغدغة الغرب او يتحركون نحو تسوية للخلافات القائمة ، وما دام هذا الخيار يتأجل فان الفرصة المتاحة امام الازمات الساكنة قد تفلت من المتخاصمين الرئيسيين ، كما حدث في الشرق الاوسط وربما في تشيكوسلوفاكيا ايضا .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٨٧ - ٨٨)



ان تحطيم النسق الذي سارت عليه فترة ما بعد

الحرب استلهمى سياسات ميزت بين مصادر الصراع وظواهرها الخارجية او المؤقتة ، ولم تكن فقط بحاجة الى مناخ افضل لعلاقتنا ، بل ايضا الى محيط جديد حيث تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ممارسة مسؤولياتهما الخاصة بالسلام . واخيرا كان رجلاؤنا ايجاد مصالح متبادلة في ايجاد كيان دولي قائم على أساس الانضباط في السعي لخدمة المصالح الوطنية والحفاظ عليها . والطريقة التي اعتمدها عكست مفاهيم عامة معينة :

— لم يكن من الواقعي بعد ذلك السماح للايديولوجية بأن تقرر مسبقا العلاقات السوفياتية الاميركية . وكان علينا ان ندرك طبعا ان الكثير من القيم السوفياتية الاساسية ستبقى نقيضا لقيمنا . وكان على الجانبين قبول الحقيقة الواقعة وهي انه لم يكن من المحتمل لاي من الطرفين اقتناع الآخر بمناقشات جدلية . غير ان العناصر الايديولوجية لا تحول دون البحث الجدي للقضايا المتنازع عليها .

— بغض النظر عن الايديولوجية فان اية علاقة بين دولتين كبيرتين تكون تنافسية الى حد كبير . لقد كان على الجانبين ان يدركا انه ان يكون هناك متصر دائم في هذه المنافسة المستمرة ، ومن المهم كذلك ان يكون مفهوما ان تركيز سياسة محاولات لكسب ميزات على حساب الآخر لن يؤدي طرف منها الا الى زيادة التوتر والاسراع في العمل المضاد .

– وكان على الجانبين أن يسلما بالحقيقة الواقعة وهي أن خلافاتنا لا يمكن إخفاؤها بمجرد الإعراب عن حسن النية . فلا يمكن حسمها الا بحلول واضحة جلية للقضايا الرئيسية . – وكان على الجانبين أن يدركا ان القضايا متداخلة ، وانه لم يكن في وسعنا تخفيض حدة التوتر بشكل فعال عن طريق اتفاقات هامشية او حتى عن طريق اتفاق منفصل ذي أهمية . وقد اثبتت الخبرة انه كان من المحتمل للمنجزات المتفصلة ان تقع ضحية التوترات والازمات في نواح اخرى في العلاقات . فاذا كان لنا ان نحقق ما هو اكثر من تغيير سطحي كان علينا ان نجابه مجموعة واسعة من القضايا . – واخيرا كان علينا ان نحكم على أعمال السوفييات لا على اقوالهم . والمعيار الاساسي للمك هو الاستعداد للعمل مع ضبط النفس . وكان من الممكن ان نستجيب بشكل بناء للمبادرات السوفياتية ، اذ ان التقدم في احدى المناطق يساعد على الاحتفاظ بالزخم في مفاوضات اخرى . وكان من الممكن ايضا ان نوضح ان التصرف العدواني يعرض للخطر علاقاتنا برمتها . وبالربط بين جميع نواحي العلاقات السوفياتية – الاميركية كنا نأمل في ان يؤدي التقدم – اذا حصل – الى تفاهم عريض القاعدة بصدد السلوك الدولي .

(من : « السياسة الخارجية للولايات المتحدة » لعام

١٩٧٠ – ص ٢٧ – ٢٨)



على هذا الاساس نجحنا في تحويل العلاقات الاميركية

— السوفياتية بطرق هامة جدا . فقد عقد بلداننا اتفاقا تاريخيا لتحديد الاسلحة الاستراتيجية . وخفضنا الى حد كبير خطر وقوع مجابهة اميركية — سوفياتية مباشرة في مناطق الازمات . وسويت مشكلة برلين بالتفاوض . وشغلنا نحن وحلفاؤنا الاتحاد السوفياتي في مفاوضات حول القضايا الرئيسية للامن الاوروبي بما في ذلك تخفيض القوات العسكرية في اوروبا الوسطى . وتوصلنا الى سلسلة من الاتفاقيات الثنائية للتعاون في مجالات الصحة والبيئة والفضاء والعلوم والتكنولوجيا ، وكذلك التجارة . والمقصود بهذه الاتفاقيات خلق مصلحة مكتسبة في التعاون وضبط النفس .

(من : خطاب « السلام على الارض » ص ٥٢٨)



اقيم الوفاق على اساس اعتراف صريح بالخلافات والمخاطر الاساسية . وفي الحقيقة كان وعينا بوجود هذه الخلافات هو سبب سعينا لتوجيه علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي ضمن اطار اكثر استقرارا ، اي كيان من الاتفاقات المتداخلة والمتكاملة . والنقلة التقدمية في علاقاتنا يجب ان تكون في جبهة عريضة تشمل مجموعة واسعة من النشاطات القوية المتبادلة حتى يكون للجماعات والافراد في كلا البلدين مصلحة اصيلة في الحفاظ على السلام ونمو نظام دولي مستقر .

وبما ان التفاهم متاصل في الاعتراف بالخلافات ،
ويقوم على اساس الحيلولة دون وقوع الكارثة ، فهناك
حدود بارزة لما يمكننا الالاحاق على انه جزء من هذه العلاقة .
ولنا الحق في مطالبة الاتحاد السوفياتي بمسلك دولي
مسؤول ، ولم نتردد في ايضاح ذلك خلال ازمة الشرق
الاطوسط . ولنا الحق ايضا في المطالبة بمراعاة الاتفاقيات
التي وقعتها بنية حسنة .

اما فيما يتعلق بالتغييرات الاساسية فسي النظام
السوفياتي فان القضية ليست ما اذا كان علينا ان نتفاضى
عما يفعله الاتحاد السوفياتي داخليا ، انما هي ما اذا كنا
نستطيع المغامرة بالغايات الاخرى والى اى مدى - ولا سيما
بناء هيكل السلام - من اجل هذه التغييرات المحلية .
واعتقد اننا لا نستطيع ذلك ، واذا فعلناه فانه سيشوش بل
سيقضي في المدى الطويل على ما يجب ان يبقى دائما غايتنا
"قصوى اى منع الحرب النووية .

« من : « بيان امام اللجنة المالية لمجلس الشيوخ » ص ٢٢٢)



وجهة النظر التي اعتمدتها الحكومة (في وقت مبكر)
ولم تتخل عنها اطلاقا ، هي ان التجارة المكثفة يجب ان تنمو
في علاقة حسنة بوجه عام . وبعبارة اخرى ان علاقتنا مع
الاتحاد السوفياتي يجب ان تسير على جبهة مريضة .
ولم يقرر الرئيس الا بعد مؤتمر قمة عام ١٩٧١ ان في

الامكان توسيع التجارة على نحو معقول . وفي ذلك الحين كنا في طريق تسوية لقضية فيتنام ، وكانت برلين موضوع اتفاقية رسمية رئيسية ، وانجزت اولى اتفاقات محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، وتم في مؤتمر القمة توقيع مجموعة من المبادئ التي تقرر مستويات العلاقات الاميركية - السوفياتية ، ووقعت سلسلة من اتفاقيات التعاون الثنائية في مجال واسع من النشاطات وهي في طريق التنفيذ . وخلاصة القول ان العلاقات الاميركية - السوفياتية مرت من حيث الجوهر واللهجة بتغيير هام ، كما بدأت عملية اعادة المياه الى مجاريها بطريقة ملزمة لكبار زعماء الجانبين . وعلى هذا الاساس كان التحول التدريجي في العلاقات التجارية خطوة منطقية يمكن ان تؤمن حوافز اضافية للحفاظ على النهج الذي وضعه الجانبان لنفسيهما .

وهكذا فان الاثر الرئيسي الذي سببته الحرمان المستمر للاتحاد السوفياتي من مكانة الدولة الاكثر رعاية (تجاريا من جانب الولايات المتحدة) سيظل سياسيا وليس اقتصاديا . فقد سحبت منه صفة الاكثر رعاية في عام ١٩٥١ كاجراء سياسي بالدرجة الاولى . اما عدم استعدادنا لازالة هذا التمييز الآن فانه سيضع نيتنا في التحرك نحو علاقات حسنة موضع التساؤل . كما ان من شأنه ان يعرض للخطر التطور المعتدل في جميع المناطق ، بما في ذلك الشرق الاوسط . ومن شأنه كذلك منع تنفيذ الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذلك اتفاق الاعارة

والتاجير - الذي يتضمن سداد اكثر من ٧٠٠ مليون دولار للولايات المتحدة .

(من : بيان امام « اللجنة المالية في مجلس الشيوخ » ص (٢٢٤)



هناك عدة عوامل ادت الى هذا التغير في المحيط الدولي . في نهاية الستينات ومطلع السبعينات كان الوقت مواتيا - بغض النظر عن الحزب الذي كان يحكم الولايات المتحدة في ذلك الوقت - للقيام بمحاولة كبيرة لتحسين العلاقات الاميركية - السوفياتية . وتنافست اتجاهات متعارضة على التفوق في السياسة السوفياتية . وكان بوسع الاحداث ان تقلب الميزان اما نحو زيادة التشدد او نحو التساهل .

- الانقسام في العالم الشيوعي في الستينات تحدى الموقع الطبيعي للاتحاد السوفياتي وادعائه بأنه حامي الشيوعية الصميمة . وكان من الممكن أن يرد الاتحاد السوفياتي باتخاذ موقف أكثر تشددا تجاه العالم الراسمالي ليؤكد يقطته النضالية . ولكن بدلا من ذلك فان الوضع المتغير والسياسة الاميركية قد شجعا - على ما يبدو - الزعماء السوفيات على التعاون على الاقل في تخفيف موقف التوتر مع الغرب .

- كان من الممكن لاحتمال تحقيق موقف عسكري

قريب من موقف الولايات المتحدة في القوى الاستراتيجية
ان يغري موسكو باستعمال قدرتها العسكرية المتسعة
للمضي بتصميم اكبر في التوسع ، لكن الواقع انه خفف
النضالية المتشددة في بعض تصرفاته ، وسعى الى الاستقرار
على الاقل في بعض نواحي المنافسة العسكرية عن طريق
المفاوضات .

— كان من الممكن للمشاكل الاقتصادية الحقيقية ذاتها
في الاتحاد السوفياتي واوروبا الغربية ان تعزز سياسات
الاكتفاء الذاتي والاتجاه نحو خلق نظام مغلق . ولكن ما
حدث هو اقتراب الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه من الاعتراف
بحقيقة التكافل في الاقتصاد العالمي .

— واخيرا ، فانه عندما واجهت الحكومة السوفياتية
آمال شعبها برخاء اكبر ، فانه كان في امكانها الاستمرار في
تحريك شكوك الحرب الباردة لزيادة العزلة في المجتمع
السوفياتي . لكن الواقع انها اختارت — وان يكن ذلك بطريقة
بطيئة وغير مناسبة — السعي لتهدئة الراي العام عن طريق
الاشترك في انفراج التوتر .

(من : بيان امام « لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات
الخارجية » ص ٥٠٧)



يمكن للتجارة والاستثمار بمرور الزمن ان يخضعا
اتجاهات النظام السوفياتي نحو الاكتفاء الذاتي ، وان يجرا

الاقتصاد الخوفياتي الى الارتباط للتدريجيا بالاقتصاد
العالي ، وان يغذيا قدرنا من التكافل يضيف غنصرا من
عناصر الاستقرار الى المعادلة السياسية .

(من : بيان امام « لجنة العلاقات الخارجية في مجلس
الشيوخ » ص ٥١٢)

★ ★ ★

٩ - اجتماعات القمة والدبلوماسية الشخصية

عندما انهارت اجتماعات القمة في باريس ، حدثت ردة مفاجئة في الغرب واعتبرت الدبلوماسية الشخصية ، التي كنا نظن انها قادرة على انتهاء الحرب الباردة ، مسؤولة عن استمرار تلك الردة . ولما تغير مزاج المسترخوشوف بدا وكان الغرب يواجه خطر التجمد اذا عبس ، بقدر ما كان ينخدع من قبل اذا ابتسم .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٠)



ان الاغراء بالمضي في الدبلوماسية الشخصية مستمد من مبدأ السلام السائد في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . فاذا كان السلام هو العلاقة « الطبيعية » بين الدول فمعنى ذلك ان التوتر آت لا بد ، وان تنشأ عن قصر نظر او عن سوء فهم ، وفي الامكان ازالتها بتغيير جذري لدى السياسي المسؤول . وقبل ان يقدم الرئيس ايزنهاور على جولة لم يسبق لها مثيل في العواصم الاجنبية اجهد نفسه في الاصرار على ان غايته كانت « تصفية » الاجواء لا

التفاوض . واذا كان السلام يعتمد في نهاية المطاف على الشخصيات ، فيبدو ان النية الحسنة المجردة اهم من البرنامج المحسوس . والحقيقة هي ان محاولة احراز تسويات معينة تظهر وكأنها تعوق السلام ولا تساعد .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨١)



... لكن المرء يتساءل عما اذا كان مفهوم الديمقراطية للحالة الطبيعية ليس هو اضعف نقطة فيها . ان بما لا شك فيه ان جو الثقة يساعد ، ولكن من غير المؤكد ما اذا كانت البلدان الحرة تخدم نفسها او تخدم قضية السلام ان هي جعلت التسوية تبدو بسيطة جداً ، وان هي تجنبت كل القضايا الصعبة . فهل حقيقة ان الحرب الباردة نتجت عن فقدان الثقة الشخصية ، او ان الاسباب كانت اعرق من ذلك ؟ وهل نتج التوتر عن تمنع اللهجة السوفياتية او تمنع الاعمال السوفياتية ؟ اليس من المحتمل ان يكون الشوق الى الاتفاق ... وقرن التسوية بالعلاقات الشخصية الطيبة ، عقبتين في سبيل التفاوض الجدي ؟ وما عسى ان يبقى كحافز معقول للزعماء السوفيات على التفاوض بمسؤولية في مؤتمر قمة ، في حين ان مجرد انعقاده يلعب دورا كبيرا جدا في التفكير الغربي ؟

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٣ - ١٨٤)



... كان الكثير من الحجج المطروحة تأييدا لدبلوماسية

القمة سخيفاً الى ابعد الحدود . فقد قيل انه ليس في وسع احد غير رؤساء الدول ان يحسموا النزاعات المستعصية على الحل . وقيل بانه ليس في وسع أحد دونهم مرتبة ان يجرؤ على التخلي عن المواقع الجامدة للحرب الباردة . ولم يكن في الاتحاد السوفياتي ، بنوع خاص ، غير المستر خروشوف في موقف يستطيع ان يتخذ قرارات أساسية فعلاً . وذهب الظن الى ان مجرد قرب انعقاد مؤتمر القمة سيحد من التعتن السوفياتي . وبناء على هذا القول فان سلسلة في اجتماعات القمة لا يمكن ان تحقق تخفيف التوترات .

ان العديد من هذه القناعات كان موضوع شك كبير حتى قبل انهيار مؤتمر باريس . ومن السخف التظاهر بأن مشاكل يمثل هذا التعقيد ، فرقت العالم قرابة ١٥ سنة ، يمكن ان يحلها في بضعة أيام اناس منهكون يجتمعون وسط اضاء العلانية الكاملة . وليس في مصلحة الديمقراطيات اعتماد نوع من الدبلوماسية يضع مثل هذه الاهمية على صلاحيات بضعة زعماء . وربما كان المستر خروشوف هو الحاكم الاعلى للاتحاد السوفياتي والشخص الوحيد الذي يملك صلاحية كافية لعقد اتفاقيات ملزمة ، لكن ذلك لا يستتبع ان تستطيع الديمقراطيات التعايش مع دكتاتورية بمجرد تقليدها في العمل .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٥ - ١٨٦)



عندما يكون رؤساء الدول هم المفاوضون الرئيسيون فان اكثر الوسائل للمساومة فعالية لديهم - بل ربما كانت الوسيلة الوحيدة المتوفرة في بعض الظروف - هي المراهنة على هيبتهم بشكل تجعل اي تنازل يبدو وكأنه خسارة غير محتملة لماء الوجه .

ان التهرب في الامور المحدودة ، والاعتماد على الشخصيات ، والاستنتاج بأن جميع المشاكل يمكن ان تحل ببادرة كبيرة واحدة ، كل هذه الامور تقرب الزعماء السوفيات باستخدام المفاوضات لتحطيم معنويات الغرب . ومن مصلحة السوفيات تحويل كل المنازعات الى صدامات بين الشخصيات . ولا يمكن توقع اقدام شعوب العالم الحر على مجازفات او على المقاومة بسبب نزاع شخصي .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٧)



فائدة مؤتمر القمة هي ان لدى المشتركين فيه صلاحية تسوية الخلافات ، وهي سيئة من حيث انهم لا يستطيعون التخلص من تعهداتهم . وفي وسع مؤتمر القمة ان يضع مقررات ملزمة باسرع من اي مجتمع دبلوماسي آخر . وعلى هذا الاساس ، فان الخلافات يمكن ان تصبح مستعصية على الحل ، والقرارات لا يمكن النكوص بها . وينبغي عدم الاستهانة بإمكانية استخدام مؤتمرات القمة بطريقة تجعل منها انطلاقا جديدا في علاقات الدول . وفي الوقت ذاته فانه من الحق

انكار مخاطر كون المفاوضات الرئيسية هم الذين بيدهم القرار النهائي لاستخدام القنابل الهيدروجينية . فالقهر او المدلة قد تحملهم على اتخاذ منهج لا محيد عنه . وقد يساعد مؤتمر القمة على وضوح وجهات النظر المتعارضة . غير ان هذا لا يفيد الا اذا كان التوتر الاصلي ناجما عن سوء فهم . والا فان وضوح وجهات النظر المتعارضة يعمق الخلاف فقط . وبعبارة اخرى ، ان العوامل ذاتها التي تسرع في القرار تزيد ايضا في مخاطر الخلاف .

زد على هذا انه عندما يصبح رؤساء الدول هم المفاوضات الرئيسيون ، فانهم قد يجدون انفسهم بسرعة منشغلين جدا بسير عملية المساومة فلا يتسنى لهم من الوقت والطاقة سوى القليل لوضع السياسة (١٢) . في الدبلوماسية المتنقلة التي سبقت قمة باريس ، كان منهجا ان يشعر جميع رؤساء الدول وكانهم في منزلهم في وقت واحد . وخلال السنتين الاخيرتين من حكمه كان الرئيس ايزنهاور يحضر مؤتمرات او يستعد لها او يرتاح من زيارات ودية باستمرار تقريبا . ان دبلوماسية كهذه قد تكون ملائمة للدكتاتورية او لدولة ترغب في تحطيم معنويات خصومها بتشويش جميع القضايا . فهي لن تؤدي الى

(١٢) للاطلاع على بحث رائع للمشكلة التي اثارها دبلوماسية القمة للرئاسة الامريكية ، انظر دين راسك : « الرئيس » ، مجلة الشؤون الخارجية ، أبريل (نيسان) ١٩٦٠ ص ٢٥٢ - ٢٦٩ .

تطوير سياسات بناء طويلة المدى . ولكنها وسيلة خاضعة لشراء الوقت ، مع ان الثمن قد يجمل من غير المحتمل استخدام الوقت استخداما حسنا .

وفي جو كهذا غالبا ما يصبح الاتفاق غاية في حد ذاته . ومهما كانت التسوية قليلة الاهمية وغير ذات موضوع ، فانه يقال انها تساهم في ايجاد جو من الثقة « يحسن » الوضع .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٨٨ - ١٨٩)



ان اللجوء الى مؤتمرات القمة من علمه قضية عملية في الاساس وليست قضية ادبية . ويجب ان لا تعقد الا اذا كانت في الافق فائدة واضحة وكبيرة . وقد يكون من الاسهل على رؤساء الدول احيانا ان يشقوا طريقا وان يخططوا منهاجاً جديدا اكثر من مرؤوسيهم الذين يكونون ملتزمين بالسياسات القائمة . وبوسع الاجتماعات التي تعقد على مستوى عال ان تصادق على الاتفاقيات وان تعطي التوجيهات العامة للمفاوضات التفصيلية . ويجب استخدامها لهذه الغايات بجرأة وقناعة . اما اذا نظرنا اليها كحل سحري لكل الصعوبات فيعني ذلك بناء السياسة على الاوهام . ومثل هذا المنطلق يخلق مفريات مستديمة للزعماء السوفييت لاستخدام اجتماعات رؤساء الدول لتحطيم معنويات الغرب . وتصبح عبارات من امثال « انفراج

التوترات « و » التعايش السلمي « ، وسائل لطرح مطالب متطرفة . ويدعى الغرب الى قبول المقترحات السوفياتية أو تحمل عقوبة العودة الى سفالات الحرب الباردة .

وعندما يذهب الظن الى الغاية الاولى لمؤتمرات القمة هي تنفيذ النية الحسنة المجردة، فانها لا تصبح منتدى للتفاوض بل بديلا لها ، وليست تعبيرا عن سياسة ما بل وسيلة لتغطية غيابها . ان الرحلات الدولية المستمرة التي يقوم بها رؤساء الحكومات في غير برنامج او هدف واضح تكون دليلا على الفرع اكثر منها تعبيرا عن الحنكة السياسية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٩٠ - ١٩١)



ان الاعتقاد بهيمنة العناصر « الموضوعية » يوضح السبب الذي من اجله اختار الزعماء السوفيات دون تردد - كلما كان عليهم ان يختاروا بين حسن النية من جانب وبين المكاسب الاقليمية او السياسية - الامر الثاني . ان صداقة الغرب التي نشأت خلال الجهود البطولية في الحرب العالمية الثانية تمت التضحية به بقسوة في سبيل امكانية انشاء حكومات تخضع للسيطرة الشيوعية في اوروسيا الشرقية . ولم تصمد روح جنيف امام المغريات التي اتاحتها امكانية التغفل في الشرق الاوسط . وانتهت روح « كالمب دافيد » بانذار نهائي آخر بشأن برلين . وقد قيلت المبادرات العديدة التي طرحتها حكومة كيندي بالصد ،

الى ان اظهرت ازمة الصواريخ في كوبا ان ميزان القوى لم يكن في الواقع موافيا .

واعتماد السوفيات على العوامل « الموضوعية » هو من الاسباب التي جعلت التفاوض مع السوفيات غالبا مدعاة للتمزق . ولا يمكن للمفاوضين الشيوعيين ان يعترفوا بإمكانية زحزحتهم بحجج خصومهم لان مفهومهم - حسب تحديد الشيوعيين للقوانين الاساسية للتطور التاريخي - هو ادنى من مفهومهم . ولا يمكنهم الرد على « التنازلات » بمثلا لانهم يعتقدون ان التنازلات تقدم للواقع لا للافراد . وهم قد يغيرون موقفهم الا انهم يذهبون الى ابعاد الحدود لاثبات انهم انما يفعلون ذلك بمشيتهم الحرة وبالقدر الذي يختارونه هم انفسهم . وعندهم ان الكثير يعتمد على تجنب ما يبدو امرا اساسيا لمعظم المفاوضين الغربيين : وهو الاختلاف والرد في عملية المساومة . ان موقفهم تجاه المفاوضين الغربيين شبيه جدا بموقف اطباء النفس الغربيين تجاه مرضاهم : فمهما قيل ويقال فانهم يعتقدون انهم يفهمون ندمهم الغربي اكثر مما يفهم هو نفسه . وهذا هو احد الاسباب التي جعلت ممارسات الدبلوماسية - حتى على اعلى مستوى - عقيمة جدا . فليس ثمة من زعيم سوفياتي يقدم على اتفاقية قائمة على اساس الافتراض بانه فائز بالصفات الشخصية لاحد رجال النياسة الراسماليين . فالتسويات ممكنة ، ولكنها لكي تكون ذات معنى فسي عين السوفيات يجب ان تعكس شروطا « موضوعية » لا علاقات

شخصية .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ١٩٧ - ١٩٨)



تحمل الاعتبارات المحلية كثيرا من الزعماء الغربيين على تقديم انفسهم لناخبيهم كبناة لسلام دائم . والاغراء اذا فوي لاعتبار اللهجة الشيوعية الاكثر تساهلا كتحول دائم نحو منهج سلمي ، وتوجيه كل شيء نحو الدبلوماسية الشخصية .

ومثل هذه المواقف تحمل الغرب على ان يتبع الغرض المتاحة امامه كما كان يحدث غالبا في الماضي . وامكانات السلام لا يخدمها خلق انطباع لدى الزعامة السوفياتية بان اي عمل ، مهما كان عدوانيا ، يمكن عكسه دائما بتغيير في اللهجة . وتكون المفاوضات جوفاء اذا اقتصر على ادعاءات غامضة بحسن النية . واذا كان المراد ان لا يكون التفاهم جزءا في دورة اخرى تؤدي الى توترات متجددة ، فمن الضروري ان تكون المفاوضات واضحة والبرامج محددة .

(من « الشركة المتعثرة » ص ٢٠٣)



اذا كان للغرب ان يتصرف بغاية وغرض في هذه الحالة ، فعليه ان يستنبط سياسة مشتركة وبرنامجا محددا . والاغراء على معالجات ثنائية ، عظيم . وكل زعيم

وطني ، طبقا لمزاجه ، له تصوراته للظهور بمظهر بطل
التسوية النهائية ، او لاضافة الجهود الشيوعية الى جهوده
الخاصة كوسيلة للمساومة داخل التحالف . ومن هنا تبدا
الحقبة المفرغة . وبما ان الزعماء بوجه عام لا يبلغون المكانة
المرموقة الا بشيء من الفرور ، وبما ان بعضهم يراهن على
هيئته بالقدرة على اجتذاب انداده السوفيات ، فانهم يميلون
الى تصوير اتصالاتهم مع السوفيات على انه انجاز عظيم .
غير ان القضايا الحقيقية تبقى من غير حل لانها صعبة . .
اصلا ، ولذا يجري تجنبها عادة خلال دبلوماسية القمة
والالتفات الى البوادر الزاهية والهامشية في اساسها .
وكلما ازدادت المحادثات الشرقية - الغربية غموضا ، عظم
التشويش في الغرب . زد على هذا ان كل زعيم يواجه
فئتين مختلفتين من المستمعين له : فهو يشعر امام شعبه
بالاغراء بان يدخل في روعه انه قام بخدمة فريدة للسلام ،
بينما يرفع امام حلفائه على الاصرار بأنه لن يجري أية تسوية
لن يشتركوا فيها . وتقرن المطالب المفرطة بتطمينات للحلفاء
القلقين الذين يفرد بهم بدورهم لمتابعة الدبلوماسية الثنائية.
ان مثل هذا المنهج يكون انتحاريا للغرب .

(من : « الشركة المتشعبة » ص ٢٠٥ - ٢٠٦)

★ ★ ★

١٠ - الوفاء

لا شك في ان تجنب الحرب يجب ان يكون الهدف الاول لجميع الساسة المسؤولين . والرغبة في الحفاظ على السلام لا يمكن ان يكون موضوع جدل سياسي حزبي او فكري في العالم الحر . والقضية المعقولة الوحيدة هي : كيف يمكن تحقيق هذا الهدف على افضل وجه .

وهنا نجد سببا للقلق الخطير . ان مجموعة من الشعارات تملأ الجو : « انفراج التوترات » ، « المرونة » ، « معالجات جديدة » ، « مقترحات قابلة للتفاوض » . وتطرح هذه الشعارات كعلاج لمازق الحرب الباردة . غير انه ثبت ان البرامج ، التي تعطي لهذه العبارات محتوى ، من ان تحدد . وكان الانطباع ان العنصر المفقود هو « الاستعداد للتفاوض » . ومع ان هذا الانتقاد يصدق على بعض الفترات ، ولا سيما عندما كان جون فوستر دالاس يشغل منصب وزارة الخارجية ، فهو لا يكون مجرد تطبيق حين يطبق على الفترة السابقة للحرب كلها . فلم تمر سنة تقريبا دون اجراء مفاوضات مع بلدان شيوعية . وقد عقدت

سنة مؤتمرات لوزراء الخارجية وثلاثة مؤتمرات قمة .
وتناوبت فترات من التعتن مع جهود متشعبة لتسوية
جميع المشاكل دفعة واحدة . وقد اثبت مؤتمر القمة الفاشل
في عام ١٩٦٠ ، ان التوترات قد اشتدت احيانا بسبب
الدبلوماسية المتبعة حينذاك بقدر ما كان اشتدادها بسبب
رفض التفاوض . واستمرت الحرب الباردة لا بسبب
التنازل عن الدبلوماسية وحسب بل بسبب فراغها وعقمها .

فما الذي جعل تسيير الدبلوماسية متعذرا ؟ ولماذا
استمرت التوترات سواء تفاوضنا او لم نتفاوض ؟ هناك
اربعة اسباب اساسية هي : ١ - القدرة التدميرية للأسلحة
الحديثة . ٢ - استقطاب الدول في فترتنا المعاصرة .
٣ - طبيعة الصراع . ٤ - المواقف الوطنية الغريبة على
الغرب ولا سيما على الاتحاد السوفياتي .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٦٩ - ١٧٠)



تقترن التوترات المتأصلة في عالم الدولتين بصدام بين
ايدولوجيات متعارضة . فعند اكثر من جيل والزعماء
السوفييات يعلنون تمسكهم بقلب العالم الرأسمالي . ويصرّون
على ان النظام الاقتصادي لخصومهم يقوم على اساس
الاستغلال والحرب . ولم يتزحزحوا اطلاقا عن تأكيد حتمية
انتصارهم او اهميته العظمى ومن المؤكد ان فترات من
التعايش السلمي تناوبت مع فترات عدوانية ، وخصوصا

منذ ظهور المستر خروشوف . غير ان احد التبريرات الشيوعية الرئيسية للتفاهم لا يكاد يكون مطمئنا « جدا » للعالم الحر ، وهو ان السلام لا ينشد لذاته بل لان الغرب كما يقال ، قد بلغ من الضعف حدا سينتهي معه اجله دون ثورة عنيفة .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ١٧٢)



واخيرا تغيرت العلاقات مع العالم الشيوعي بشكل مثير منذ ازمة الصواريخ الكوبية . وخلص معظم حلفائنا الاوروبيين الى استنتاج ان الدولتين النوويتين الرئيسيتين ستفادان مجابهة عسكرية مباشرة لفترة غير محدودة . وقد عزز هذا الاعتقاد امل البعض ، وشك الآخرين ، في ان التعامل الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بات وشيكا ، ومثل هذا الجو من التفاهم يزيل الحاجة الملحة السابقة لتماسك الحلفاء . وفيما يبدو الخطر السوفياتي في الانحسار ، يتسع للنطاق وبنفس النسبة لعمل وطني اكبر . وفيما يزداد الانطباع بان المفاوضات السوفياتية - الاميركية الثنائية ماضية في طريقها ، تنتعش اتجاهات القوة الثلاثة في اوروبا . فهذه القضية ليست ما اذا كانت الولايات المتحدة ستقدم على « صفقة » مناقضة لمصالح حلفائها ، وانما هي قضية حلف من دول ذات سيادة تشعر كل دولة من دوله بانها افضل من اي من شركائها ، مهما كان قريبا ، في الحكم على مصالحها

الخاصة . وما من حليف مستعد لان يدع غيره يفافض على ما يعتبره هو مصلحته الحيوية .

وفيما ينمو الوفاق ، فان الحاجة تزداد بالحاح اكثر الى تحويل الحلف من مفهومه الدفاعي الحالي الي ترتيب سياسي يحدد نفسه ببعض الاهداف الايجابية . والدفاع ضد خط عسكري سرعان ما يفقد قوته كرافعة سياسية وتكون المفاوضات مع الشرق مثيرة للضيق ما لم تسريدا بيد مع خلق اغراض سياسية مشتركة ومؤسسات تجسدها . فالحاجة اذا هي التحول من حلف الى اسرة .

(من : « الشركة المتشعبة » ص ٩ - ١٠)



حملات السلام طبعا ليست جديدة فسي التاريخ السوفياتي . فالتعهدات بالتعايش السلمي صدرت منذ ظهور الشيوعية في روسيا . وجرى التشديد عليه بصفة خاصة بين سنوات ١٩٢٤ - ١٩٢٩ ، وبين ١٩٤١ و ١٩٤٦ ، وايام مؤتمر قمة جنيف في عام ١٩٥٥ ، ثم لمناسبة زيارة خروشوف للولايات المتحدة عام ١٩٥٩ ، وعقب ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ . وفي كل مناسبة من هذه المناسبات كان الداعي الى التفاهم ضفطا محليا او خارجيا على النظام السوفياتي . ففي عام ١٩٢٤ كان الصراع بين ستالين وتروتسكي الذي قلته المزارع الجماعية الاجبارية وحملات التطهير . وفي فترة ١٩٤١ - ١٩٤٦ كان الغزو

الالمانى ، وفي عام ١٩٥٥ كان الصراع على الوراثة بعد وفاة ستالين ، وفي عام ١٩٥٩ كان بعض هذا الدافع هو المحاولة السوفياتية لاجراج الحلفاء من برلين . ومنذ ١٩٦٢ والدافع اليه هو صدمة الهزيمة في كوبا والضغط الداخلي على النظام السوفياتي .

وفي كل مناسبة كانت فترة الانفراج تنتهي بظهور فرصة لتوسيع الشيوعية . وتبع فترة الاطمئنان بعد عام ١٩٢٤ ضم مساريا ودول البلطيق وثلاث بولندا والهجوم على فنلندا ، وادت الحرب العالمية الثانية الى خلق فلك من الدول التابعة في اوروبا الشرقية . وقد افسحت روح جنيف المجال امام محاولة للتغفل في الشرق الاوسط وازمة حول برلين . وحلت محل روح « كامب دافيد » ازمة جديدة في برلين امتدت حتى نصبت الصواريخ السوفياتية في كوبا .

وخلال كل حملة سلام سوفياتية سابقة ، هلل كثيرون في الغرب ، وبينهم من ظن نفسه من الد اعداء الشيوعية ، لتغيير جوهرى في الموقف السوفياتي . وهذا دليل على مدى اجماع الاميركان على ان النزاع هو نتيجة خيث فردي قبل ان يكون نتيجة اسباب قائمة على اساس . والاستنتاج هو ان التوترات بين الشرق والغرب يمكن حسمها بتغيير بسيط من جانب الزعماء الشيوعيين .

(من : « الشركة المتعثرة » ص ١٩٢ - ١٩٣)



... ان التعايش السلمي ليس مطلباً من أجل
التعايش السلمي في حد ذاته . وهو مبرر بالدرجة الاولى
على انه وسيلة تكتيكية لقلب الغريب بأدنى ما يمكن من
المغامرة .

(من : « الشركة المتشعبة » ص ١٩٨)



كل هذا يوحي بأن فترة انفراج التوتر الحالية قد اقدم
عليها السوفييات لان افراد قلة تغلبوا على معارضة بعض
الستالينيين دون تسميتهم ، بل لان الظروف تقتضيها . اما
بالنسبة الى الغرب فان التحدي الذي يواجهه هذا الوفاق
يمكن ان يحدد على الوجه التالي : عندما يواجه العالم
الشيوعي صعوبات داخلية ، فهل نستكين للهدوء النسبي
في الالفة الشيوعية . او ننتهز الفرصة للحث على تسوية
المشاكل التي ولدت التوتر في الدرجة الاولى ؟

(من : « الشركة المتشعبة » ص ٢٠٢)



ان سياستنا بالنسبة الى الوفاق واضحة : اننا
سنقاوم السياسات الخارجية العدوانية . والوفاق لا
يستطيع الصمود امام عدم المسؤولية في اية منطقة ، بما
في ذلك الشرق الاوسط ، اما فيما يتعلق بالسياسات
الداخلية في الانظمة المغلقة ، فان الولايات المتحدة لن تنسى
ابدا ان الخصومة بين الحرية واعدائها هي جزء من واقع

العصر الحديث . ونحن لسنا محايدين في ذلك الصراع .
وما دمنا اقوياء فسنستخدم نفوذنا لدعم الحرية ، كما كنا
نفعل دائما .

(من : خطاب « السلام على الارض » ص ٥٢٩)



الوفاق امر ضروري . وفي عالم يخيم عليه خطر
المذابح النووية ، لا يوجد بديل معقول للسعي الى الانفراج
في التوتر . ولكن علينا ان نحظر من ان يؤدي السعي الى
الانفراج الى نفس الصداقات التي جعلت التفاهم ممكنا .

(من : خطاب جيج برطانيا العظمى ص ٧٧٩)



لنتذكر اننا نسعى وراء التفاهم مع الاتحاد السوفياتي
لسبب واحد غالب هو ان لدى البلدين القدرة على تدمير
بعضهما بعضا ومعظم بقية العالم في طريقهما . ولذا فان من
واجبنا نحن الطرفين ان نبذل قصارى جهدنا لمنع وقوع مثل
هذه الكارثة .

والوفاق ليس متاصلا في اتفاق على القيم . ولكنه
يصبح قبل كل شيء ضروريا لان كل جانب يدرك ان الجانب
الآخر هو خصم قوي في الحرب النووية . وعندنا ان التفاهم
هو عملية تسيير العلاقات مع بلد خصم من اجل الحفاظ على
السلام في الوقت الذي نحافظ فيه على مصالحنا الحيوية .

وفي العصر النووي يعتبر هذا في حد ذاته غاية لا تخطو من القيمة الادبية ، بل لقد يكون اعمق فرض واجب على الاطلاق .

(من : بيان امام اللجنة المالية في مجلس الشيوخ ص
(٢٢٢



هذه بعض المبادئ الاساسية التي توجه هذه
السياسة :

ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تبني سياستها فقط
على اساس نيات موسكو العظيمة . ولكننا لا نستطيع في
الوقت نفسه ان نصر على ان كل خطوة الى الامام يجب ان
تنتظر تلاقي الغايات الاميركية والسوفياتية . وبغض النظر
عن النيات السوفياتية ، فاننا نسعى لخدمة السلام عن
طريق مقاومة منتظمة للضغط ، والاستجابات المتساهلة
للسلوك المعتدل .

وعلينا ان نعارض التصرفات العدوانية والتصرف غير
المسؤول ولكن علينا ان لا نسعى باستهتار وراء المجاهبات .
وعلينا ان نحافظ بدفاع وطني قوي مع الاعتراف بان
العلاقة في العصر النووي بين القوة العسكرية والقدرة التي
يمكن استخدامها سياسيا هي اعقد علاقة في التاريخ كله .
اما فيما يتعلق بالمداوة القديمة جدا بين الحرية
والطغيان ، فاننا لا نقف فيها موقف المحايد ، ولكن هناك

واجبات تفرض حدودا على قدرتنا على احداث تغييرات داخلية في البلدان الاجنبية . وادراك حدودنا هو الاعتراف بضرورة السلام ، وليس التصلب الادبي . كذلك فان الإبقاء على الحياة البشرية والمجتمع البشري هو أيضا من القيم الادبية .

ويجب ان تكون على قدر كاف من النضج لنذكر انه لا بد لكي تكون العلاقة مستقرة من ان نتيح فوائد للجانبين . ان افضل العلاقات الدولية البناءة هي تلك التي يرى فيها الفريقان عنصرا للكسب . وتفيد موسكو من تدابير معينة ، كما نفيد نحن في غيرها . ولا يمكن ايجاد التوازن يوميا في كل قضية ، بل بالنسبة الى مجموعة كاملة في العلاقات وخلال فترة من الزمن .

(من : بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥٦)



... اذا لم يكن من الممكن تبرير الوفاق الا على اساس تغير جذري للدوافع السوفياتية ، فان الاغراء يصبح طاغيا لاقامة العلاقات الاميركية - السوفياتية ، لا على اساس من التقييم الواقعي بل على اساس آمال هزيلة . فيؤخذ التغيير في لهجة السوفيات على انه دليل على تغيير اساسي فسي الفلسفة . وهكذا يخلط الشكل بالجوهر . وتتأرجح السياسة بين قطبي الشك والانتعاش المؤقت .

ان كلا من التقيضين ليس واقعا ، وكلاهما خطر .
والنظرة التفاؤلية تغفل اننا والسوفيات ملتزمون بالتنافس
في المستقبل المتطور . اما النظرة التشاؤمية فتغفل ان لنا
مصالح متوازنة واننا مجبرون على التعايش . ويشجع
التفاهم على محيط يستطيع فيه المتنافسون على تنظيم
وضبط خلافاتهم والانتقال في النهاية من التنافس الى
التعاون .

(من : بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس
الشيوخ ص ٥٠٧)



عملنا على ارتياد كل سبيل نحو تفاهم شريف وعادل
في الوقت الذي بقينا فيه مصممين على ان لا نستكين لجرد
السطحيات . واعتمدنا على توازن المصالح المتبادلة لا على
النيات السوفياتية . وعندما واجهتنا التحديات - في
الشرق الاوسط وفي البحر الكاريبي وفي برلين على سبيل
المثال - كنا نستجيب دائما بحزم . وعندما اتجهت السياسة
السوفياتية نحو التساهل ، عملنا على تحويل ما كنا بداناء
كمناورة تكتيكية الى نمط دائم للسير .

وتنطلق معالجتنا في الاعتقاد بأنه في حالة السير قدما
عبر مجموعة واسعة من المفاوضات ، فان التقدم في منطقة
من المناطق يزيد الحماس للتقدم في مناطق اخرى . واذا
نجحنا فان الاتفاق لا يقف وحده كانهيار منعزل ومعرض
للفشل امام الازمة التالية . ولم تكن نحن الذين اخترعنا
العلاقات المتداخلة بين القضايا التي عبر عنها المفهوم المسمى

بالترايط ، بل انها حقيقة واقعة بسبب تنوع المشاكل والمناطق التي تتداخل فيها مصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ولقد بحثنا عن التقدم في سلسلة من الاتفاقات التي حسمت قضايا سياسية معينة ، وسعينا وراء ربطها بمعيار جديد للسلوك الدولي يتلاءم مع مخاطر العصر النووي . وبحصول الاتحاد السوفياتي على نصيب من هذه الشبكة في العلاقات مع الغرب ، فانه قد يزداد وعيا لما قد يفقده بالعودة الى المجابهة . واملنا هو ان تصبح لديه مصلحة ذاتية في تغذية عملية تخفيف التوترات برمتها .

وتزداد اهمية التفاهم بسبب ما يتطلبه منا ايجاد مجموعة جديدة من العلاقات الدولية بالنسبة الى الدول والمناطق الاخرى . وقد خصص الرئيس فورد الاسبقية الاولى للمحافظة على حيوية شركتنا في اوربا وآسيا واميركا اللاتينية . وروابط الامن مع حلفائنا جوهريّة ، ولكننا نعتقد ان ادراك التكامل في العالم المعاصر يقتضي التعاون في عدة مجالات اخرى . ويزداد التعاون صعوبة اذا نظر الراي العام الحليف الى الولايات المتحدة كعقبة في سبيل السلام ، واذا استقطب النقاش العام حول مسألة ما اذا كانت الصداقة مع الولايات المتحدة مناقضة للمصالحة الشرقية - الغربية .

(من : بيان امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥٠٨)



لقد اظهرنا عندئذ ، ونحن على استعداد لان نظهر مجددا ، ان امركا لن نذعن للضغط او التهديد باستعمال القوة . واوضحنا يومذاك ، ونوضح اليوم ، ان التفاهم لا يمكن السعي اليه بطريقة انتقائية « اي في منطقة وحدها » او اتجاه مجموعة من البلدان دون سواها . فالتفاهم عندنا لا يقبل التجزئة .

(من : بيان امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥٠٩)



لا شك ان التفاهم ابعد من ان يكون معادلا عسريا لذلك النوع من السلام المستقر الذي تميز به معظم القرن التاسع عشر . غير انه خطوة ابعد من الروح العدوانية المريعة التي تميزت بها معظم فترة ما بعد الحرب . وعندما يربط بمشاريع عريضة لم يسبق لها مثيل كمحادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، فان الوفاق يتخذ معنى اضافيا ويفتح الفرص امام مزيد من السلام المستقر .

ومن المؤكد ان عملية الوفاق تثير قضايا خطيرة للعديد من الناس . وساتناولها بالنسبة الى المبادئ التي تركز عليها سياستنا .

اولا - اذا كان للوفاق ان يدوم ، فيجب ان يفيد منه الجانبان .

ولا شك في أن الاتحاد السوفياتي يحصل على فوائد

من الوفاق . فعلى اي اساس آخر يمكن للاعضاء المتشدين في المكتب السياسي (السوفيائي) ان يقبلوا به ؟ غير ان النقطة الاساسية هي ان الوفاق يجب ان يخدم بكل تأكيد ايضا مصالح اميركا والعالم . واذا اتفقت هذه مع بعض المصالح السوفياتية ، فليس من شان ذلك الا ان يعزز دوام العملية .

اما من الناحية العالمية الشاملة ، وبالنظر الى المقاييس التقليدية للقوة والنفوذ والمركز ، فان مصالحنا لم تتأثر ، بل على العكس فانها انتعشت . وفي كثير من مناطق العالم ، اصبح النفوذ والاحترام اللذان نتمتع بهما اعظم مما كانا منذ عدة سنوات . وصحيح كذلك ان النفوذ والوجود السوفيائي اصبحا محسوسين في عدة انحاء من العالم ، بيد ان هذه حقيقة يمكن ان تقوم بدون وفاق . والتاريخ يدلنا على ان الوفاق لا ينكر علينا الفرصة للرد عليه او لوقفه .

ثانيا - ان بناء علاقة جديدة مع الاتحاد السوفيائي لا يستتبع اي تخفيض في قيمة علاقات التحالف التقليدية . ان تطرقنا للعلاقات مع الاتحاد السوفيائي كان دائما ، وسينبقى ، مستمدا من الاعتقاد بان تماسك احلافنا ، ولا سيما حلف شمال الاطلسي ، شرط مسبق لانشاء علاقات بناءة افضل مع الاتحاد السوفيائي .

ثالثا - ان ظهور علاقات طبيعية اكثر من ذي قبل مع الاتحاد السوفيائي يجب ان لا ينسف عزيمتنا لشدن الحلفاء وبقائهم معنا . اننا لا ينبغي ان ننسى اننا لا يمكننا ان ندافع عن الوطن .

هناك ميل في المجتمعات الديمقراطية الى الاسترخاء حين تبدو الاخطار منخسرة ، وهناك ميل الى الاعتقاد بان الاحتفاظ بالقوة يتعارض مع انفراج التوتر ، بدلا من ان يكون شرطا مسبقا له . غير ان هذا سؤال يتعلق بالدرجة الاولى بالقيادة . وسنحاول ان نكون يقظين لكل خطر يواجه اميركا . فهذه الحكومة ان تخدع ، ولن تضلل احدا ، بشأن الدفاع الوطني . وفي الوقت ذاته فاننا نرفض القول اننا نحتاج الى ازمة للابقاء على دفاعنا . ان المجتمع الذي يحتاج الى ازمات مفتعلة ليقوم بما هو مطلوب للبقاء سرعان ما يجد نفسه امام خطر مميت .

رابعا - علينا ان نعرف ما يمكن وما لا يمكن تحقيقه في ضوء تغيير الظروف الانسانية في الشرق .

ان قضية التعامل مع الحكومات الشيوعية يبلبل الشعب الاميركي والكونغرس منذ عام ١٩١٧ . وهناك خوف دائم من اننا بتعاملنا مع حكومات تختلف سياساتها الداخلية اختلافا كبيرا مع سياستنا انما نفرض الطرف نوعا ما عن هذه السياسات او نشجع على الاستمرار فيها . ويقول البعض انه اذا لم يحدث « تحرر » اصيل - او تظهر دلائل على تقدم جدي في هذا الاتجاه - فان جميع عناصر التساهل في السياسة السوفياتية يجب ان ينظر اليها على انها مؤقتة وتكتيكية . وازاء هذا الرأي ، يجب ان تكون المطالبة بتغييرات داخلية شرطا مسبقا للاحقة الانفراج في التوترات مع الاتحاد السوفياتي .

اما رأينا فمختلف ،^(١) معتبر على ان وسلك الاتحاد
السوفيياتي مسلكا دوليا مسؤولا ، ونستعمل ذلك كمؤشر
رئيسي لعلاقتنا . وفوق ذلك فاننا سنستخدم نفوذنا الذي
اقصى حد للتخفيف من الالام والاستجابة للتداعيات
الانسانية . فنحن نعرف ما ينبغي ، ولن ندع شكاً يحوم
حوله .

(من : بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس
الشيوخ ص ٥١٥ - ٥١٨)



الوفاق هو عملية متحركة وليس انجازا دائما . وجدول
الاعمال مليء ومتواصل . ولا شك ان الاهتمام الرئيسي هو
تخفيض مصادر الصراع المحتمل . وهذا يقتضي جهودا في
عدة مجالات متداخلة :

— المنافسة العسكرية بجميع نواحيها يجب اخضاعها
لبضوابط حازمة متزايدة في كلا الجانبين .

— المنافسة السياسية ولا سيما في اوقات الازمات ،
يجب ان يكون رائدها مبادئ الضبط المدرجة في الوثائق
التي سبق ذكرها . ستكون هناك ازمات ولا شك ، غير انه
يترتب على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيياتي واجب
خاص مستمد من القوة العسكرية الهائلة التي يمكنها
حشدتها وما تمثله . اما استغلال الحالات المتازمة لمكاسب
من طرف واحد ، فامر غير مقبول .

لنحجب دعم ضبط النفس في الازمنات بالتعاون على ازالة اسبابها وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، وخاصة في الشرق الاوسط ، تدل على ان سياسات الافادة الانفرادية تفلت ، ان عاجلا او آجلا ، من الايدي وتؤدي الى حافة الحرب ، ان لم يكن الى أبعد من ذلك .

— ان عملية التفاوض والتشاور يجب ان تكون متواصلة ومكثفة غير ان الاتفاق بين الدول النووية الجارة لن يطول امده اذا تم من وراء ظهر الدول الاخرى التي لها نصيب في النتائج . فعلينا ان لا نحاول فرض السلام . ولكن في وسعنا التأكد من ان اعمالنا وسلوكنا يؤديان الى السلام .

(من : بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥١٨)



علينا ان لا نقصر تقييمنا على التحديات الفردية للوفاق بل ان نقيم ايضا تأثيرها التراكمي :

أذا كنا لا نبرر كل اتفاق مع موسكو الا عندما نستطيع احراز كسب انفرادي ، واذا كنا نسعى وراء « تفوق » استراتيجي مائع ، واذا كنا نمنع الفوائد بانتظام من الاتحاد السوفياتي ، واذا حاولنا تغيير النظام السوفياتي بوسائل الضغط ...

وباختصار اذا نظرنا الى النتائج النهائية قبل ان نتفق

على اية نتيجة ، فاننا بذلك نعيد احياء مذاهب التحرير والانتقام المكثف للخمسينات . ونحن انما نفعل ذلك في الوقت الذي اصبحت فيه القوة السوفياتية الفعلية ، والتفوذ السوفياتي في العالم اعظم مما كانا منذ ربع قرن عندما رسمت هذه السياسات ووضح فشلها . وعدم جدوى مثل هذا النهج اكيد بقدر ما هو خطر .

ويجب ان لا يكون هناك شك ايضا في ان التصرفات السوفياتية يحتمل ان تدمر الوفاق وذلك :

اذا استخدم الاتحاد السوفياتي الوفاق لتدعيم طاقته العسكرية في جميع المجالات ، واذا تصرف في الازمات من اجل تصعيد التوتر ، واذا امتنع عن الاسهام في سبيل التقدم نحو الاستقرار ، واذا حاول نفس الحلالنسا ، واذا اعار اذنا صماء للموضوعات الملحة للقضايا الناشئة التي لم يكتمل نموها ، فانه بدوره يحاول عندئذ العودة الى التوترات والنزاعات التي بللنا كل تلك الجهود للتغلب عليها .

ان سياسة المجابهة لم تكن لمصلحة اي من الدولتين العنلاقين .

ونصر امام الاتحاد السوفياتي على اننا لا تقبل بعجو الوفاق في غير الجوهر . ومن الواضح كذلك ان جوهر الوفاق يختفي في جو من العداء .

(من : بيان أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ص ٥١٩)

١١ - البيروقراطية ، الإبداعية ، ورجل السياسة

لا يمكن ان تكون مهمة القيادة استجداء الاجماع ، بل خلق الظروف التي تجعل الاجماع ممكنا . واذا كان زعيمه يقوم بوظيفته خير قيام ، فلا بد من ان يسلم بأنه سيكون وحيدا في بعض الاحيان ، على الاقل حين ينصرف الى تخطيط الطريق .

(من : « السياسة الاميركية والحرب الوقائية » ص ٢٢٦)



ما هو اذن دور الحنكة السياسية ؟ ان بحثا علميا للمحتمية الاجتماعية قد هبط برجل السياسة فجعل منه مجرد رافعة في آلة تسمى « التاريخ » ، والى وسيط في مصير قد يستشفه بصعوبة ولكنه ينجزه بغض النظر عن ارادته هو . وهذا الاعتقاد بشمولية الظروف وعجز الفرد يمتد الى مفهوم صياغة السياسة . فنحن نسمع الكثير عن ضرورة التخطيط بسبب عدم توفر الحقائق ، ونسمع الكثير عن صعوبة العمل بسبب محدودية المعرفة . ولا سبيل طبعاً

لا نكار ان السياسة لا تحدث في فراغ وان رجل السياسة يواجه عادة بمعلومات يجب ان يعتبرها من المعطيات . ان الجغرافيا وتوفر الموارد وحدهما لا يرسمان حدود الحنكة السياسية ، بل يشاركهما خلق الشعب وطبيعة خبرته التاريخية . غير ان القول ان السياسة لا تخلق مادتها الجوهرية هو غير القول بأن الجوهر ذاتي التنفيذ .

ومحك رجل السياسة اذن ، هو قدرته على ادراك العلاقة الحقيقية للقوى ووضع معرفته هذه في خدمة غاياته .

لا يمكن الحكم على رجل السياسة من مفاهيمه وحدها ، اذ عليه ، على عكس الفيلسوف ، ان ينفذ رؤياه .

ومن المحتم ان رجل السياسة يواجه قوة الاستمرار في مادته ، وذلك لان الدول الاخرى ليست عوامل يمكن التلاعب بها دائما بل هي قوى يجب التوفيق بينها ، كما ان متطلبات الامن تختلف طبقا للموقع الجغرافي والهيكلية المحلية للدول . وعدته هي الدبلوماسية ، اي فن ربط الدول الواحدة بالآخرى عن طريق الاتفاق لا عن طريق ممارسة القوة ، وعن طريق تمثيل مجال للعمل يوفق بين الاماني الخاصة والاجماع العام . ولما كانت الدبلوماسية تعتمد على الاقناع وليس على الغرض ، فانها تفترض وجود اطار مستقر ، اما عن طريق الاتفاق على مبدا للشرعية ، او نظريا - عن طريق تفسير مماثل لعلاقات الدول ، مع ان تحقيق هذا الاخير هو الاصعب .

والمحك لاية سياسة هو قدرتها على احراز تأييد محلي . ولهذا ناحيتان : مشكلة اضعاف الشرعية على هذه السياسة داخل الجهاز الحكومي ، وهذه مشكلة العقلانية البيروقراطية ، ثم مشكلة جعلها منسجمة مع الخبرة الوطنية ، وهذه هي مشكلة التطور التاريخي . ذلك لان روح السياسة وروح البيروقراطية متباعدتان جدا . وجوهر السياسة هو ضرورتها ، ويتوقف نجاحها على صحة التقدير الذي هو في بعضه تخمين . اما جوهر البيروقراطية فهو سعي وراء السلامة ، ونجاحها هو قابليتها للحساب .

والسياسة العميقة تترعرع على الابداع المستمر وعلى اعادة تحديد الاهداف باستمرار . والادارة الجيدة تترعرع على الروتين ، وتحديد العلاقات التي تصمد امام الحلول الوسط . وتنطوي السياسة على تعديل المجازفات ، وتنطوي الادارة على تجنب الانحراف ، وتبرر السياسة نفسها بعلاقة اجراءاتها وشعورها بالتناسب ، وتبرر الادارة نفسها بعقلانية كل عمل بالنسبة الى هدف معين . ومحاولة تسيير السياسة بيروقراطيا تؤدي الى البحث عن قابلية الحساب التي تجنح لان تصبح اسيرة الاحداث . والسعي للادارة سياسيا يؤدي الى عدم المسؤولية الشاملة ، ذلك لان المقصود بالديمقراطيات ان تنفذ ، لا ان تتصور .

والاغراء بتسيير السياسة اداريا مائل دائما ، لان معظم الحكومات تنظم اساسا لتسيير السياسة المحلية ، ومشكلتها الرئيسية هي تنفيذ البرامج الاجتماعية ، وهي

مهمة لا يجدها سوى قابليتها على التحقيق من الناحية الفنية . غير ان الاهتمام بالمشاكل الفنية في الشؤون الخارجية يؤدي الى مقياس يقيم الامور بالاطء التي تم تجنبها لا بالاهداف التي تم تحقيقها ، والى الاعتقاد بأن من الأرجح الحكم على القدرة من زاوية الرؤيا السابقة للكوارث وليس من زاوية اكتشاف الفرص .

ولهذا السبب ايضا فان من الخطر فصل التخطيط عن مسؤولية التنفيذ ، ذلك ان المسؤولية تنطوي على معيار للحكم ، هو الشرعية . غير ان معيار البيروقراطية يختلف عن معيار الجهد الاجتماعي . ان ما يبرر الاهداف الاجتماعية هو مبدا الشرعية للهيكلة المحلية التي قد تعتمد على العقلانية ، او التقاليد او القيادة المهمة (الكاريزما) ، والتي تعتبر على كل حال قيمة مطلقة . ومما يبرر الاجراءات البيروقراطية مقياس هو في اساسه وسيلة ، ونعني به ملاءمة بعض الاجراءات لتحقيق اهداف تعتبر من المعطيات . ويكون المجتمع قادرا على مجموعة محدودة فقط من القرارات ، ذلك لان قيمه تكون محددة وثابتة نسبيا ، فالبيروقراطية النموذجية يجب ان تكون قادرة على تنفيذ اي قرار يكون عمليا من الناحية الادارية . ومحاولة تحديد الاهداف الاجتماعية بيروقراطيا اذن تؤدي دائما الى تشويه متاصل في تطبيق عقلانية الوسيلة على تطور الغاية .

(من : « عالم تمت استعادته » ص ٢٢٤ - ٢٢٧)



... فرجل السياسة اذن اشبه باحد الابطال في تمثيلية كلاسيكية له رؤيا من المستقبل ولكنه عاجز عن نقلها مباشرة الى ابناء وطنه ولا يستطيع اثبات « صحتها » . والامم تتعلم عن طريق الخبرة ، وهي لا « تعرف » الا بعد فوات الاوان . غير ان على رجل السياسة ان يعمل وكان الهامه هو الخبرة المحققة ، وكان امانيه هي الحقيقة . ولهذا السبب فان رجال السياسة غالبا ما يشاركون الانبياء في المصير ، ولا كرامة لهم في وطنهم ، ويجدون دائما صعوبة في اصفاء الشرعية على برامجهم محليا ، وان عظمته لا تظهر الا فيما بعد وعندما يكون الهامهم قد اصبح خبرة فعلية . فعلى رجل السياسة اذن ان يكون معلما ، وعليه ان يسد الثغرة بين خبرة الشعب وبين رؤياه ، وبين تقاليد الاممة ومستقبلها . وفي هذه المهمة يجد امكاناته محدودة . ورجل السياسة الذي يفرط في التفاضي عن خبرة شعبه يفشل في تحقيق الاجماع المحلي مهما بلغت حكيمته وسياساته . وشاهدنا على ذلك هو كاسليرتج ★ . ورجل السياسة الذي يقيد سياسته بخبرة شعبه يقضي على نفسه بالعقم ، وشاهدنا على ذلك هو مترنيخ ★★ .

ولهذا السبب فان غالبية الساسة العظام كانوا يمثلون اما هيكلية اجتماعية محافظة اساسا او ثوريين : فالمحافظ

★ وزير خارجية بريطانيا في مؤتمر فيينا ، ١٨١٤ [المترجم] .

★★ وزير خارجية النمسا (١٨٠٩ - ١٨٢١) [المترجم] .

يكون فعلا بسبب تفهمه لخبرة شعبه ولجوهر العلاقة المستمرة ، وهذا هو مفتاح التنظيم الدولي المستقر ، والثوري يكون فعلا بتجاوزه الخبرة ولربطه بين ما هو عدل بما هو ممكن . والمحاظ (ولا سيما اذا كان يمثل هيكليية اجتماعية محافظة اساسا) يستمد الشرعية من الاجماع على اهداف اساسية للجهود الاجتماعية وعلى طبيعة الخبرة الاجتماعية . فلا حاجة اذا لتبرير كل خطوة على طول الطريق . ويستمد الثوري الشرعية من صفاته الخارقة وفي الاتفاق على شرعية شخصه او شرعية مبدئه . ولذا تعتبر وسيلته امرا ثانويا . فغاياته او شخصيته هي التي تضيي الشرعية على وسيلته . والهيكلية المحافظة تنتج فكرة « النوعية » التي تضع اطار المفهوم العظيم ، بينما ينتج النظام الثوري فكرة التعظيم التي تفك الاغلال الفنية . وهكذا فان الاثنين يتعاملان مع المشكلة الاساسية للحنكة السياسية وهي كيفية الوصول الى تفهم عقد سياسية ما عندما يكون من المستحيل الوصول الى ادراك جوهرها .

(من : « عالم تمت استعدته » ص ٢٢٩ - ٢٣٠)



تزداد معضلتنا تعقيدا لان سياستنا مفرقة في اجماع لحزبين عليها ، فطوال عقد الخمسينات لا يعثر المرء على اي نقاد اساسي للاتجاهات الرئيسية في السياسة الاميركية . نكل انتقاد حدث كان دائما تكتيكا او جاء بعد حدوث واقعة . فلديبلوماسية الخرقاء التي سبقت مؤتمر قمة

باريس الفاشل عام ١٩٦٠ مرت دون اي تحد تقريبا حتى
اتضح فشلها للعيان . غير ان محك الحنكة السياسية هو
كفاية تقييمها قبل وقوع الحادث . ولكي تكون الديمقراطية
حيوية ، فانها تتطلب زعماء مستعدين للوقوف وحدهم .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢)



ومما يثير القلق كذلك تفسيرنا للعملية التي نجد
انفسنا منخرطين فيها : فطوال عقد كامل من الاضمحلال
المتواصل تقريبا ، وفكرة ان الزمن في صفنا تسيطر على
الكثير من سياستنا . وهكذا كانت مواقفنا تنجح الى البقاء
سلبية . وعندما يحتوي التاريخ على ضمان بالنجاح في
نهاية المطاف ، فان البقاء يصبح بسهولة الهدف الاول . ان
الابداعية والابتكار والتضحية تضعف امام الاعتبارات
التكتيكية لمعالجة الهموم اليومية . وهناك حافز قوي على
تأجيل الخيارات الصعبة . فلا غرو اذن ان تفتقر سياساتنا
الى الحيوية ، او ان تركز المناقشات العامة على الاعراض
دون الاسباب . ومن الواضح كذلك ان مثل هذه المواقف
يحكم علينا بالعقم في فترة ثورية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٥ - ٦)



ليس هناك ما هو اهم لاميركا من التخلي عن اوهامها .
والكثير الكثير في مناقشاتنا المحلية يوحي باننا نعمل في

سبيل وضع جامد يسمى السلام . وتجادل احيانا كما لو ان بادرة جديدة واحدة او ان خطوة ذكية واحدة تقف بيننا وبين الحالة السوية . ويبدو ان العديدين منا يعتقدون اننا نستطيع بصورة مثيرة ان نكتسح كل ما يقف امامنا في جو من الاستحسان العالي .

الا انه لا يجوز توقع شيء من هذا القبيل حتى بالنسبة الى اكثر السياسات حكمة . فسيعيش جيلنا في خضم التغيير . ان المعيار السائد في الواقع هو القلاقل . ونجاح اجراءاتنا لا يقاس بطمانينة قصيرة الاجل انما يحدد بما اذا كان في وسعنا ان نصوغ اتجاهات زماننا في ضوء قيمنا . و ما نحتاج اليه اكثر من السياسات المختلفة هو اسلوب مختلف وموقف اكثر ديناميكية .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٧)



... وفي تعقيدات المجتمع المعين في الاختصاص والبيروقراطية فان المؤهلات التي تحظى بالارتفاع الى القمة هي نفسها المؤهلات التي يصبح جدواها اقل واقل متى تم الوصول الى القمة . ان التخصص يشجع المهارات الادارية والفنية التي لا تحتاج اليها الزعامة بحكم الضرورة . فالادارة الكفاء تتوقف على القدرة على تنسيق الوظائف الاختصاصية للبيروقراطية . ومهمة المسؤول هي ان يعلمم الروتينين بالغرض الهادف ويتجاوز الروتين احيانا اخرى . الادارة

تعنى بالتنفيذ . والتخطيط السياسي يجب ان يعنى ايضا بتنمية الاحساس بالاتجاه .

ومع ذلك فحين يطلب رئيس منظمة نظرة تختلف عن نظرة رؤوسيه الحكوميين ، فيجب ان يجند بوجه عام من بينهم . وهكذا فان الترقية غالبا ما تتم لاسباب ووفقا لمعايير لا تمت الى المهمات الواجب انجازها في المناصب العليا . ورغم كل الاجراءات التوظيفية ، وربما بسببها . فان الانجاز الاعلى عند قمة المنظمة غالبا ما يأتي صدفة بأعمق ما يعنى ذلك من معنى .

وهذه المشكلة ، القائمة في كل المجتمعات المعقدة . هي الطابع الغالب على الولايات المتحدة بصفة خاصة . ومن المحتم في مجتمع يفخر بطابعه « التجاري » ، مكافأة المؤهلات العالية جدا في الاعمال المدنية ، بالتعيين في مناصب عليا . ونتيجة لذلك فقد جرت العادة على ان يكون الوزير او وكيله في اميركا اما من اصحاب الاعمال او من المحامين . بيد ان قلة الخبرة لدى هؤلاء تستبعد ايجاد مجموعة من الحذق السياسي والمهارة في التطور والقدرة على الاقناع والاطلاع الواسع ، وهذه كلها مطلوبة للمناصب العليا في الحكومة .

ويمكن تصور مهمة المسؤول الحكومي على انها الاختيار بين المقترحات الادارية في التشكيل الذي لا ضلع له فيه والذي غالبا ما يجهل جوهره . وهناك تشديد على « المذكرات » التي لا تحتاج الى جهد كبير لاستيعابها ، والتي

تكون عادة من ناحية عملية بمثابة « مقتصر » شفهي . (من هنا كان ظهور الاختصاصي في الاجتماعات « الاطلاعية » الذي يعد الرسوم البيانية ، والتلخيصات التي لا تتعدى الصفحة الواحدة ، الخ) . والنتيجة هي ان المسؤول الحكومي في مجتمعنا يزداد اتكالا على مفهوم مرؤوسيه للعناصر الاساسية في المشكلة .

وفي مثل هذا الوضع تتضاءل الفرصة امام الابداع الحقيقي ، او حتى لفهمه . والابداع لا يغمط عن وعي وادراك — بل دائما ما يكون موضع ثناء — ولكنه غالبا يمر دون ملاحظة .

ان صيغ مجتمعنا بالبيروقراطية لا يعكس تخصصا متزايدا فحسب بل ومواقف فلسفية بعيدة الجذور ومتغلغلة ولذلك فننادرا ما توضح بجلاء . فجيلان من الاميركان انشأا على العقيدة البرغماتية بان الانجاز القاصر هو الى حد ما نتيجة الاخفاق في فهم البيئة « موضوعية » على حقيقتها ، وبان الجهود الجماعية قيعة في حد ذاتها . والنتيجة هي الاهتمام بجمع الحقائق اكثر من الاهتمام بتفسير اهميتها .

وتزداد المشكلة ضخامة بالتواضع الشخصي الذي هو واحد من اكثر الخصال الاميركية جاذبية . فمعظم الاميركيين مقتنعون بأنه لا يمكن احدا ان يكون دائما على صواب كلي ، او كما يقول المثل اذا كان هناك خلاف فعلى الأرجح ان كل طرف على بعض الخطأ . وهناك خوف من القطعية على المسرح الاميركي . ولكن النتيجة المترتبة على

ذلك والتي لا علاج لها هي طرح معظم الآراء بصفة أولية
تفكس عدم اليقين داخلها . فنجني اسمى الناس مكانة
يترددون في الوقوف وحدهم . ونظرا لتمردهم بين الرغبة
في الجراءة والرغبة في الشعبية ، فانهم يريدون شهادة
بجرائهم ، عن طريق الاستحسان العام . وهكذا يتضافر
الاعتقاد الفلسفي مع التحيز السيكولوجي على اساج ميل
نحو صياغة السياسة عن طريق اللجان سواء في داخل
الحكومة او خارجها . والضمانة الواضحة ضد احتمال
الخطأ هي الحصول على اكثر ما يمكن من الآراء . والاجماع
مهم ، فغيابه يذكر دائما بعدم التاكيد من المنهج المتبع .
وطريقة اللجان في الوصول الى قرار هي وسيلة تنظيمية
اقل منها ضرورة روحية .

بيد ان هذا القول لا يعني بالطبع ان اللجان ضرر في
حد ذاتها ، او ان السياسة يجب ان تنفذ على اساس الالهام
الشخصي . فمعظم المشاكل المعاصرة معقدة جدا بحيث ان
تفاعل عدة ادمغة ضروري للدراسة الوافية . واية محاولة
لتفسير السياسة على اساس شخصي تهرقل المعالجات
الخلقة كما هي الحال تماما بالنسبة الى المعالجات الادارية
الصرف . والشاهد هو سير السياسة الخارجية في عهد
الوزير دالاس الذي لم تكن مناقبته الفنية لتخفي الجمود
الكامن فيها .

والصعوبة ليست في تواجد نظام اللجان بل في
الاعتماد عليها بسبب فقدان المعرفة الموضوعية

الكافية من جانب اعلی المسؤولين .

ان احد معضلات اي سياسة هي ان حسنات وسيئات الاجراءات البديلة تبدو وكأنها متوازنة . ولكن عند تقييم هذه البدائل تبدو المجازفات دائما مؤكدة اكثر من الفرص . وليس في وسع احد ابدا ان يثبت ان ثمة فرصة سانحة . غير ان التقصير في استشفاف الخطر ينطوي على عقوبة سريعة . ونتيجة لذلك فان الكثير من اجراءات اللجان يهدف الى السماح لكل مشترك او وكالة فيها بتسجيل الاعتراضات ، كما ان هذا النظام يشدد على تغادي المجازفة اكثر مما يشدد على مفهوم الجراة .

ان مواقف كبار موظفينا واساليبهم في التوصل الى القرارات تشوه حتما جوهر سياستنا . والسياسة المؤثرة لا تتوقف على مهارة الخطوات الفردية فحسب ، بل على ما هو اهم من ذلك ، اي على علاقات بعضهم ببعض . وهذا يحتاج الى قدر من التناسب وقدر من الاسلوب . وجميع هذه الامور غير المحسوسة تنتفي عندما تصبح المشاكل عبارة عن قضايا منفصلة بعضها عن بعض ، ويجري تعريف كل منها بناء على حيثياتها الخاصة على ايدي خبراء او وكالات حسب الصعوبات الخاصة التي تنطوي عليها . وهذا يشبه من يريد صورة زيتية لشخصه فيكلف احد الفنانين برسم الوجه وآخر برسم الجسم .. ويطلب من فنان ثالث رسم اليدين ، ومن فنان رابع رسم الساقين ، لمجرد ان كل فنان بارع في حقل واحد من الاختصاص . وهذه الطريقة

في التشديد على العناصر الفردية تؤدي الى التضحية
بالمعنى الاجمالي للكل

والنتيجة هي حلقة مفرغة : فما دام كبار المسؤولين
عندنا يفتقرون الى اطار للفرض ، فان كل مشكلة تصبح
قضية خاصة . ولكن كلما تجزأت طريق الوصول الى
سياسة زادت الصعوبة في العمل بانسجام ونحو هدف
معين . والنمط المعهود لاجراءاتنا الحكومية هو اذن نقاش
لا آخر له حول ما اذا كانت مجموعة معينة من الظروف
تشكل حقا مشكلة ، الى ان تبرز ازمة فتزيل جميع الشكوك
وكذلك امكانية العمل المؤثر . ونظام اللجان الذي هو محاولة
للتقليل من القلق الداخلي لكبار موظفينا ، يؤدي الى نتيجة
مربكة وهي تكرسه .

ان عدم التبصر الناجم عن اسلوب حياة معظم البارزين
عندنا في الحكومة وخارجها مضافا اليه الايمان بالاجراءات
الادارية والتصدي بالكلام للسياسة ، هو السبب في عدم
ثبات سياستنا . وقد ادى ذلك الى هدر كبير لمواردنا
الفكرية . والتمن الذي دفعناه مقابل غياب الاحساس بالاتجاه
هو اننا ظهرنا في اعين بقية العالم مذبلين ومشوشين
واحيانا من غير غاية او موضوع .

ويقال احيانا ان الصفات المذكورة آنفا لا انفصام لها
عن العملية الديمقراطية . ولكنها بكل تأكيد ليست متصلة
في دولة ديمقراطية معظم كبارها هم عصارة خبرة ثني ، فعلا
من التفكير السياسي وربما التبصر في اي نوع كان .

... وإذا لم يكن في الامكان جعل اقلد رجالنا يتصدون لمشاكل السياسة القومية بعليلة حياتهم ، فليس هناك من وسيلة تنظيمية تنقلهم من انخفاض المستوى متى بلغوا المناصب العليا . والسياسة الجوهريّة لا ترتجل ارتجالا . ولا يمكن الديمقراطية ان تعمل من غير جماعة متزعمة مطمئنة بالنسبة الى القضايا التي تواجهها . اننا في الواقع نواجه اختبارا في المواقف اكثر بكثير مما فسي السياسات .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٤٠ - ٢٤٨)



ومن المشاكل مشكلة الطلب على الخبرة نفسها . فكل مشكلة تثير اهتمام مجتمعنا - بصرف النظر عما اذا كانت هذه المشاكل هي دائما الاهم - تستدعي وجود هيئات او لجان او مجموعات دراسية تدعمها اموال خاصة او حكومية . وتستدعي عدة منظمات باستمرار المفكرين للمشورة . ونتيجة لذلك فان المفكرين من اصحاب الشهرة سرعان ما يجدون انفسهم مثقلين حتى ان سرعة ايقاع حياتهم تكاد لا تختلف عن مثيلها عند المسؤولين الذين يستشيرونهم . وليس في وسعهم ان يكونوا صورة واضحة للامور لانهم سرعان ما تتراكم عليهم الضغوط شأنهم في ذلك شأن من يرسمون السياسة انفسهم ، ذلك ان جميع الضغوط تبقى عليهم عند مستوى الأداء الذي اكسبهم الشهرة . والمفكر رغبة منه في ان يسدي المساعدة ، يجد نفسه في الغالب

مضطرا الى التضحية بما ينبغي ان يكون اعظم خدمة منه
للمجتمع ، اي بقدرته الابداية

فخدمة الفكر للسياسة تقاس اذن بمعيار لم يلعب هو
في اقراره سوى دور بسيط . وقلما تتاح له الفرصة
ليشير الى ان الاستفسار يفيد سلسلة من الحلول الممكنة ،
او الى ان القضية مطروحة بصيغة لا تمت الى الواقع بصلة .
فهو يطلب منه ان يحل المشاكل ، لا ان يسهم في تحديد
الاهداف . وحيثما يتم الوصول الى قرارات عن طريق
التفاوض يكون للمفكر - وخاصة اذا لم يكن هو نفسه جزءا
من البيروقراطية - وزن مفيد فيمكنه ان يكون وسيلة لنقل
الآراء الى القمة خارج الطرق التنظيمية او الشخص الذي
يضيف الشرعية على وجهات نظر الفئات المتنافسة داخل
الدوائر وفيما بينها . ولهذا السبب عمدت عدة منظمات
الى تكوين بطاريات لها من الخبراء الخارجيين او الى انشاء
فرق شبه مستقلة للابحاث ، ولهذا السبب ايضا تصبح
المقالات والكتب ادوات في الصراع البيروقراطي .

وباختصار فان ما يطلبه المخطط السياسي في الفكر
ليس عادة الافكار بل موافقته على الافكار ...

وهكذا فان الفكر يواجه مهمة دقيقة حين يكون عليه
ان يؤدي خدمة للسياسة القومية . فعليه ان يختار طريقة
بين بديلين صعبين فاما ان يدع البيروقراطية تصف ما هو
متصل بالموضوع او مفيد ، واما ان يعمل على تحديد هذه
المعايير بصورة تجريدية جدا . فاذا جنح نحو البديل الاول

تحول الى مشجع لإوجه العلاج الفنية ، واذا اختار الهدىل الثاني واجه المجازفة بالخلط بين المذهب القطعي والاعتبارات الاخلاقية ، وبالتالي يقترب من الاستشهاد ، او بمساراة اخرى يصيح مكيلا بعقيدة الزفطس كما يتكلم النضالي بعقيدة النجاح .

ان رسم الخط بين الالتزام المفرط بالبيروقراطية والانعزالية المشلة يتوقف على كثير من النواحي غير الملموسة في الظرف والشخصية التي يصعب معها التصميم . وربما كان في الامكان عرض الموضوع على النحو التالي : من بين التحديات للوضع المعاصر اظهار اهمية الغاية الطاغية على الاسلوب . فعلى الفكر اذن الا يرفض الاشتراك في وضع السياسة ، فمبدأ اشتراكه يكرس جمود المجتمعات التي لا تمتلك الفئات المتزعمة فيها معرفة جوهرية كبيرة . اما بالتعاون فيكون للمفكر ولاءان : ولاء للمنظمة التي تستخدمه ، وولاء للقيم التي تتجاوز الاطار البيروقراطي وتكون دافعه الاساسي .

ان مثل هذا الموقف يقتضي انفصالا عن الحكومة من وقت لآخر . وعلى الفكر ان يحرص على صفاته المميزة ، وفي هذا السياق بالذات على اهم صفاته وهي : ملاحقة المعرفة لا ملاحقة مآرب ادارية ، ومجال رؤية الذي تتيحه له نقطة استطلاع غير بيروقراطية . فمن الضروري اذن ان يعود من وقت لآخر الى مكتبته او مختبره يملا بطارياته من جديد . فاذا قصر في ذلك تحول الى مسؤول حكومي لا يميزه عمن

بعض زملائه شيء سوى انه مجند من بين طبقة المفكرين .
غير ان هذه العلاقة لا تمنع القيام بخدمة كبيرة . ولكنها
يجب ان تكون عندئذ لمقاييس المنظمة التي لا يمكن تغييرها
في الداخل الا على ايدي اولئك الذين هم في اعلى المناصب .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٣٤٨ - ٣٥٤)



... ما دام المسؤولون الحكوميون عندنا يتصورون
مهارتهم الخاصة كنوع من القدرة الالهامية على الاختيار بين
النصائح المتعارضة على اساس من المعايير الادارية او
السيكولوجية ، فان سياستنا ستكون خطوا من الاحساس
بالتناسب والشعور بالمعاني الضمنية . وما دام رجالنا
البارزون يفتقرون الى الاستيعاب الرصين للقضايا ، فانهم
سيعجزون عن تطوير سياسة بعيدة المدى او العمل بدهاء
واطمنان في وجه تحدياتنا ...

ولا توجد امام الزعامة في القمة مسؤولية اكثر الحاحا
من مكافحة الاتجاهات المتأصلة في اي مجتمع راق نحو
الاستعاضة عن الفهم بالبروتين . وكلما غظم الانجاز
المطلوب ، زاد ثقل هذا الواجب ، ذلك ان الناحية المساوية
في التاريخ هي ان الابداعية تواجه خطرا دائما في التحطم
بالنجاح ، وكلما زادت فعالية التحكم بالبيئة ، غظم الافراء
باعتماد المرء على الراحة والاسترخاء . وكلما توسعت المنظمة
زادت سهولة عملها عن طريق الحفظ . وعندئذ يبدو الجمود
وكانه السعادة ، ويبدو انعدام اللون وكأنه عين الحكمة .

ولهذا السبب تكون الابداعية في ذروتها عندما يكون المجتمع موسعا بحيث يستطيع الاختيار دون عشوائية ، غير ان الهيكلية لم تصبح بعد طافية حتى تقترب الاستجابة من الصفة الميكانيكية . واذا كان للمجتمع ان يبقى حيويا فعليه ان يبقى يقظا دائما لئلا يخلط بين الابداعية واقحام المألوف في المستقبل .

ويمكن للقضية اذن ان تدور حول مشكلة فلسفية سبق ذكرها . والغلو في التشديد على « الواقعية » وتحديد « الواقع » باعتباره خارجا كليا عن المراقب ، قد يسفر عن سلبية مؤكدة واتجاه نحو تكييف الطرف عوضا عن التحكم به . وقد يسفر ايضا عن استخفاف كبير بالقدرة على تغيير الواقع ، بل على خلقه . ولعل استرداد القدرة والاستعداد لبناء واقعا هو تحدينا النهائي .

(من : « ضرورة الاختيار » ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧)



وياتي في حياة المجتمعات والانظمة الدولية وقت يطرح فيه السؤال عما اذا كانت كل امكانيات الابداع المتصلة في هيكلية معينة قد استنفدت . وعند هذه النقطة تؤخذ الاعراض عوضا عن الاسباب ، فتمتص المشاكل الآتية الاهتمام الذي يجب ان يخصص لتحديد اهميتها . والاحداث لا تصاغ من خلال تصور المستقبل ، والحاضر يصبح مت دخلا في كل شيء . ومهما بدت هيكلية كهذه رائعة للغير ، فانها

تكون قد جاوزت ذروتها . وستستمر في الجمود اكثر
واكثر ثم تصبح بمرور الزمن غير ذات موضوع .

ان الغرب يواجه اليوم تحديا كهذا . وقد مرت عليه
قرون من المنجزات « العظيمة » تخللتها تقلبات مهلكة . غير
ان ميله نحو الكارثة عظيم ، ولكن كل مأساة كانت تلونها
انطلاقة جديدة في الابداعية . فهل الضغوط الحالية هي
دليل على التماسك او انها اول بوادر الانحلال ؟ وهل تؤدي
الى التجدد او الى التحلل ؟

... والتحدي الذي يواجهه الآن هو : هل يستطيع
الانتقال من حالته كدول الى اسرة اكبر ويستمد من ذلك
الجهد القوة لفترة اخرى من الابداع .

(من : « الشركة المتشعبة » ص ٢٤٩)



ولعل اعمق قضية امام الغرب قد تكون : رؤياه
لمستقبله . ونظرا لنمو البيروقراطية والخبرة على جانبي
الاطلسي فهناك خطر في ان يفرق الغرب فيما هو حصين
وتكتيكي وانتهازي . فالمشاكل التي يعترف بها تعالج بحنكة
كبيرة . غير ان مشاكل كثيرة لا تدرك . وحل القضايا
الملحة له الافضلية على صياغة المستقبل . وللخبر مصلحة
اصيلة في الاطار القائم ، فاتقانه للملوف قد جعل منه
خبيرا . ونقطة ضعفه هي انه قد يخلط بين الابداعية واقحام
الحاضر في المستقبل . وهو يحترم « الحقائق » ويعتبرها

شيئا يجب التكيف معه ، ربما للارتفاع بها ، وليس لتجاوزها .

وعلى الغرب في العقود القادمة ان يرفع ابصاره . فعندما يطغي الاسلوب على الغرض ، يصبح الناس ضحايا عقيداتهم . وينسون ان كل انجاز عظيم في كل حقل كان رؤيا قبل ان يصبح حقيقة واقعة . ويحسن الجانبان على الاطلسي صنعا ان يذكر ان هناك نوعين من الواقعيين : اولئك الذين يستخدمون الحقائق واولئك الذين يخلقونها . ولا يحتاج الغرب الى شيء اكثر من احتياجه لاناس قادرين على خلق واقعهم .

(من : « الشركة المتفجرة » ص ٢٥١)



ان هذا الانتقاد للاسلوب يثير القول ان بسمارك كان قبل كل شيء انتهازيا . وتهمة الانتهازية تجر قضية الحنكة السياسية . وكل من يرغب في التأثير في الاحداث لا بد وان يكون انتهازيا لملي حد ما . والتمييز الحقيقي هو بين اولئك الذين يَكَيِّفُون اغراضهم للواقع واولئك الذين يسمعون وراء تكيف الواقع في ضوء اغراضهم .

(من : « الثوري الابيض : خواطر عن بسمارك » ص ٩٠٩ - ٩١٠)



الحقائق وجدت لكي تستخدم فقط . هذا كان شعار

الدبلوماسية الجديدة التي سعت وراء الإبقاء على الوضع مانعا عن طريق البراعة في تلاعباتها حتى ظهور مجموعة تعكس وقائع القوة اكثر من قوانين الشرعية . وتتطلب سياسة كهذه اعصابا باردة لانها سعت وراء غاياتها عن طريق التسليم الهادئ بالمجازفات الكبرى وبالعزلة ، أو بالتسوية المفاجئة على حساب بروسيا . وكانت نتائجها كذلك عظيمة : ظهور المانيا موحدة بزعامة بروسيا .

(من : « الثوري الابيض : خواطر عن بسمارك » ص ٩٠٩ - ٩١٠)



ان شيئا مثل (شراء المؤكد على حساب الابداعية) يبدو وكأنه الطابع المميز للدول البيروقراطية المعاصرة مهما كانت عقيدتها . اما في المجتمعات ذات التقليد البرغماتي مثل الولايات المتحدة ، فينشا اهتمام عظيم بتحليل موقف المرء اكثر من الاهتمام باتجاهه . ان ما يقبل من اجل التخطيط هو اقحام المجهود في المستقبل . وفي المجتمعات التي تقوم على اساس العقيدة ، تصبح العقيدة مؤسسة ويحل التفسير محل الابتكار . وعلى الابداعية ان تقوم بتنازلات عديدة للتمسك بالعقيدة الذي قد يستنفد نفسه في التكيفات العقائدية . وباختصار فان تكديس معرفة البيروقراطية وعدم شخصية اسلوبها في التوصل الى القرارات ، يتحقق بثمن باهظ . واتخاذ القرارات يمكن ان يزداد تعقيدا حتى

ان عملية ايجاد اجماع بيروقراطي قد تطفى على غاية
المجهود ...

كل هذا يدفع رجل الحكومة في اتجاه وسائل لا
بيروقراطية في اتخاذ القرار . وطريقة الاعتماد على المبعوثين
الخصوصيين او الشخصيين هي مثال على ذلك ، فكونهم
خارج البيروقراطية يحررهم من بعض قيودها . ولا تكون
الاتفاقيات الدولية ممكنة احيانا الا بتجاهل الضمانات ضد
التصرف الكيفي . ومن النواحي المعقدة في البيروقراطيات
العصرية ان سعيها وراء الموضوعية والتقديرية تقود غالبا
الى طرق مسدودة لا يمكن اختراقها الى مقررات تعسفية
اساسا .

(من : « السياسة الاميركية الخارجية » ص ١٨ ،
١٩ ، ٢٢)



ان انهيار المفهوم الارستقراطي للسياسة الخارجية في
القرن التاسع عشر ، قد زاد في اهمية الخبرة العملية
للزعماء . فالارستقراطية - اذا ارادت ان تعيش قيمها -
ترفض تصف الحكم الاستبدادي ، وتقيم نفسها على اساس
فكرة للتنوعية تحبط اغراءات الفوغائية المتأصلة في
الديمقراطية الاستغنائية . وحيث يكون الموقف حقا موروثا ،
يكون السخاء ممكنا (ولو غير مضمون) ، ولا يعرقل المرونة
الالتزام بنجاح دائم . وحيث لا يكون تقدير الزعيم لنفسه

معتمدا كلياً على موقعه في الهيكلية الادارية ، يمكن الحكم على الاجراءات من خلال المفهوم للمستقبل لا من خلال رغبة مفروضة تقريبا في تجنب حتى النكسات الموقته . وعندما يكون الساسة منتسبين الى اسرة تجاوز الحدود الوطنية يكون هناك ميل للاجماع على معيار لما يشكل اقتراحا معقولا . بيد ان هذا لم يمنع قيام النزاعات ، ولكنه حدد طبيعتها وشجع الحوار . وآفة السياسة الخارجية الارستقراطية كانت المجازفة من اجل المظاهر ، والثقة بالنفس التي لا تمت الى المعرفة بصلة ، والمغالاة في التشديد على الالهام .

وعلى كل حال فان عصرنا هو عصر الخبرة او الزعامة الخارقة . وللخبير دائرته ... اولئك الذين لهم مصلحة اصيلة في الآراء المشتركة ، والتوسع في الاجماع على مستوى عال وتحديدده هو الذي جعل منه خبيرا . وبما ان الخبير غالبا ما يكون حصيلة اللغات الادارية التي سبق شرحها فان موقفه يكون ضعيفا لتجاوزها . والزعيم الخارق من جهة اخرى يحتاج الى ثورة دائمة للاحتفاظ بموقعه . غير انه لا الخبير ولا الزعيم الخارق يعمل في محيط يراهن على المفاهيم الطويلة المدى او على السخاء ، او على اخضاع انانية الزعيم لغايات تتجاوز عمله .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٢٨ - ٢٩)



... المثل الرئيسي على الزعامة البيروقراطية البرغماتية وهو النخبة الاميركية علما بان الجماعات المتزعمة

في البلدان الأوروبية الأخرى تقترب بازدياد من النمط الأميركي . وبما أن أميركا هي مجتمع من غير انقسامات اجتماعية أساسية (على الأقل إلى أن ظهرت للعيان مشكلة العنصرية) ونتيجة محيط ثبت فيه أن أكثر المشاكل بروزا قابلة للحل ، فإن معالجتها للسياسة أصبحت عشوائية وبرغماتية وميكانيكية بوعا ما .

وقد تعزز هذا بالخصال الخاصة للمهن - المحاماة والتجارة - التي تهيم نواة المجموعات المتزعة في أميركا . والمحامون - على الأقل في التقاليد الإنكليزية - سكسوني - يفضلون معالجة حالات واقعية لا الحالات الافتراضية ، وليس لهم سوى ثقة قليلة في إمكانية طرح مشكلة المستقبل بصورة تجريدية .

ومواقف النخبة التجارية تعزز مهنة المحاماة . وينهض التنفيذي التجاري الأميركي عن طريق عملية انتقاء تكافئ القدرة على الاستفادة من المعروف وهذا يحدد ذاته إجراء متساهل .

وهذا كله يعطي السياسة الأميركية طابعا خاصا . فالمشاكل تعالج كلما ظهرت . أما الاتفاق على ما يشكل مشكلة فيتوقف بصورة عامة على ظهور أزمة تحسم المنازعات السابقة المعلقة حول الأفضليات . فعندما تظهر مشكلة تعالج بتعبئة كل الموارد للتغلب على الأعراض الفورية . وينطوي هذا غالبا على المجازفة بتأجيل القضايا الطويلة الأجل التي لم تتخذ بعد إبعاد الأزمة ، وعلى التغلب ، وربما

حتى نسف هيكلية المنطقة المعنية عن طريق فيض من الخبراء
الفنيين الاميركيين الذين يقترحون العلاجات حسب المقاييس
الاميركية . وتبرز القرارات الادارية عن التوفيق بين
الضغوط المتضاربة حيث تلعب الفلتات الشخصية او قوة
الاقناع الشخصية دورا مهما . وتعكس التسوية غالبا
الحكمة القائلة « اذا اختلف فريقان فالحق يكون عادة في
مكان ما بينهما » . غير ان تطبيق مثل هذه الحقائق المسلم
بها يحمل المتنافسين المختلفين على المساواة في مواقفهم
لاغراض المساومة او على بناء متطرفات وهمية حتى يبدو
موقفهم معتدلا . وفي كلا الحالتين تسود المساومة الداخلية
على الجوهر ...

وباختصار فان الفئات المتزعمة تبدي كفاءة عالية في
معالجة القضايا الفنية ، ومناقبية اقل في التحكم في عملية
تاريخية . وتظهر سياسات بلدان اوربية اخرى صورا
مشابهة للنمط الاميركي . فالبرغماتية الاقل في القارة
الاوربية ترجع الى الدور الاقل الذي تلعبه عالميا .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٢٩ ،

٣٠ ، ٣٢ - ٣٤)



السياسي المحنك يستفيد من الواقع ، وهدفه الاول
هو البقاء . ويشعر بمسؤولية لا عن افضل نتيجة في
الحسبان فقط بل وعن اسونها ايضا . ورايه في الطبيعة
البشرية حذر ، وهو يعي الكثير من الامال الكبيرة التي

بأنه بالفشل ، وبكثير من النيات الطيبة التي لم يكن فسي
الامكان تحقيقها ، ومن الانانية والطموح والعنف . ولذا فهو
يميل الى بناء سياجات ضد احتمال فشل الفكرة حتى ولو
كانت مع المع الافكار وضد احتمال ان تكون ابلغ المواقف
الكلامية تخفي وراءها دوافع انانية . ويحاول تجنب
اختبارات معينة ، لا لانه قد يعارض في النتائج اذا ما
نجحت بل لانه قد يشعر بأنه مسؤول عن العواقب اذا
فشلت . وهو يرتاب في اولئك الذين يصبغون السياسة
الخارجية بالصبغة الشخصية ، لان التاريخ يعلمه ان
الهيكليات القائمة على افراد تكون هشة .

والتدرج بالنسبة الى السياسي جوهر الاستقرار ،
وهو يمثل عهدا من الانجاز النسبي ، من التغير التدرجي
والبناء البطيء .

وعلى العكس من ذلك فان النبي اقل اهتماما بالافادة
من الواقع منه بخلق ذلك الواقع . وما هو ممكن يهمله اقل
مما هو « صحيح » . ويعرض رؤياه كتجربة واخلاصه
كضمانة . ويؤمن بالحلول الشاملة ، وهو اقل انغماسا
بالاسلوبية منه بالفرض . ويؤمن بكمال الانسان . وطريقته
ازلية لا تتوقف على الظروف والاحوال . ويعارض في
التدرج باعتباره تنازلا غير ضروري للظروف . وهو يفاخر
بكل شيء لان رؤياه هي اول واقع مهم في نظره . والمحير
فعلا ان نظراته الأكثر تفاؤلا للطبيعة البشرية تجعله اقل
تسامحا من رجل السياسة . فاذا كان في الامكان معرفة

الحقيقة وتناولها ، فليس غير الخلود او الغباء الذي يمنع الانسان من ادراكها . والنبي يمثل عصر التمجيد ، والفورات الكبرى ، والمنجزات الشاسعة ، وكذلك الكوارث الهائلة .

والمقارنة بين طريقة التصدي السياسية والنبوية للسياسة لا تؤدي دائما الى نتيجة وتكون مخيبة للأمال . ومحك رجل السياسة هو دوام الهيكلية الدولية تحت الضغط . ومحك النبي متاصل في رؤياه . فرجل السياسة يسمى للهبوط بالهام النبي الى اجراءات محددة ، ويحكم على الافكار من خلال فائدتها لا من خلال « صحتها » . اما في نظر النبي فان هذه الطريقة دنسة تقريبا لانها تمثل انتصار الحالة الطارئة على المبادئ الكونية . والتفاوض بالنسبة الى رجل السياسة هو ميكانيكية الاستقرار لانه يفترض مسبقا ان الحفاظ على النظام القائم هو اهم من اي نزاع داخله . والتفاوض في نظر النبي ليس له الا قيمة رمزية - كوسيلة لتحويل الخصم عن معتقده او لهدم معنوياته - فالحقيقة ، من حيث التعريف ، لا تقبل المساومة .

وكلا من هاتين الطريقتين كانت سائدة في حقب مختلفة من التاريخ . فالطريقة السياسية غلبت على السياسة الخارجية الاوروبية بين نهاية الحروب الدينية والثورة الفرنسية ، ثم من جديد بين مؤتمر فيينا واندلاع الحرب العالمية الاولى . وكان نجم الاسلوب النبوي في صعود خلال الفورات العظيمة للصراعات الدينية وخلال فترة

الثورة الفرنسية ، وفي انتفاضات معاصرة في أنحاء رئيسية
من العالم .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٤٦ - ٤٨)



المعضلة هي انه لا استقرار بدون توازن ، ولكن
الاستقرار كذلك ليس غاية نستطيع بها الرد على معاناة
عالمنا . والشعور بالرسالة هو بوضوح تراث من التاريخ
الاميركي وتقف اميركا في نظر الاميركيين دائما الى جانب
شيء غير عظمتها الذاتية . غير ان تفهمها اوضح لمصالح
اميركا ومتطلبات التوازن يمكن ان يعطى صورة واضحة
لمثاليتنا ويؤدي الى غايات انسانية ومعتدلة ، ولا سيما
بالنسبة الى التغير السياسي والاجتماعي . وهكذا فان
مفهومنا للنظام العالمي يجب ان تكون له اغراض اعظم من
الاستقرار ، غير ان ضغوطا اكبر ستنشأ على سلوكنا اذا
تطرفنا الى هذا المفهوم في ثورة من الحماسة .

(من : « السياسة الخارجية الاميركية » ص ٩٤)



ان الشرط المسبق لمناقشة وطنية مثمرة هو ان يحترم
راسمو السياسة والنقاد آراء بعضهم بعضا واغراض بعضهم
بعضا . وعلى مخطط السياسة ان يفهم ان من واجب
النقاد ان يشدد على العيوب تحديا للافتراضات وحشا على
العمل . وكذلك على الناقد ان يعترف بالتمقيد والغموض

المتاصلين في اختبارات مخطط السياسة . وعلى مخطط السياسة ان يهتم بأفضل ما يمكن تحقيقه ، وا بأفضل ما يمكن تخيله فقط . وعليه ان يتصرف قسي ذ ط من نقص المعلومات ، التي ستتوفر في وقت لاحق للم . ويعلم - بل يجب ان يعلم - انه مسؤول عن عواقب الكارثة وعن فوائد النجاح . وقد يكون عليه تعديل بعض الاهداف ، لا لانها قد تكون غير مرغوبة اذا ما تم الوصول اليها ، بل لان مخاطر الفشل تطفئ على المكاسب المحتملة . وعليه غالبا ان يقنع بالمتدرج ، بقدر ما يفضل السريع . وعليه ان يتفاهم مع الآخرين وهذا يعني الى حد ما التفاهم مع نفسه .

ان من هو في الخارج يعرض اخلاقياته بدقة نظراته الثاقبة وسمو افكاره . اما مخطط السياسة فيعرب عن اخلاقياته بتنفيذ سلسلة من النواقص والحلول الجزئية سعيا وراء مثله العليا .

ولا بد من تفهم الاهمية الكبرى لعنصر الزمن . فلا يمكن اختزان الفرص ، فمتى مرت وانقضت فلا سبيل لاعادتها . ان العلاقات الجديدة في فترة انتقالية سائلة - كالفترة الحالية - دقيقة ومكشوفة ، ويجب تغذيتها اذا كان لها ان تترعرع . ولا نستطيع اقتلاع الفرسات بين فترة واخرى لكي نرى ما اذا كانت الجدور ما زالت هناك او ما اذا كان هناك موضع افضل قليلا لها .

(من : خطاب « السلام على الارض » ص ٥٢٧)

افكار
ونظريات
العصر
- ٢ -

